قضايا
المجتمع المدني
تعنى بشؤون المجتمع
المحلي والتحول
الديمقراطي والتنمية
سلسلة تقارير يصدرها مركز الاردن الجديد للدراسات الجزء السادس عشر حالة الاردن
المستدامة

من يعطل مطالب الاصلاح والتنمية السياسية ؟

ملف خاص

حوارات اردنية حول التنمية المستدامة

- السياسات البيئية في الاردن وعلاقتها بالتنمية المستدامة
- نحو تطوير معايير وطنية للتنمية المستدامة
- الجمعيات الاردنية غير الحكومية ومؤتمر التنمية المستدامة
- الاردن يعد تقريره الوطني للتنمية المستدامة

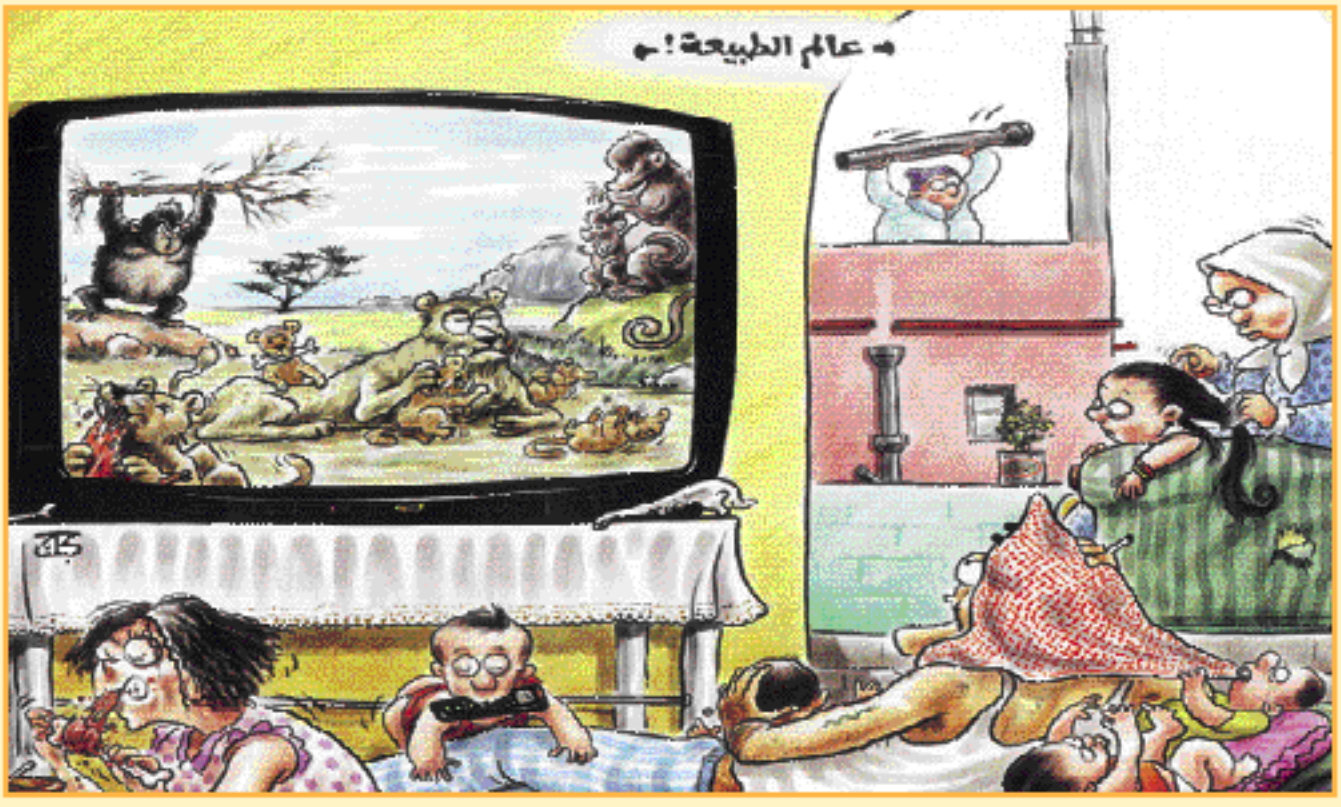

كتاب العدد: هاني الحوراني، سامر خريشو، باتر وردم، خالد الايراني، رمزي البطاينة، رؤوف الدباس، احمد القطارنة، امل الدبابسة.

حوارات حول التنمية المستدامة
(انظر الملف ص١٥ – ٣٥)

الحق في بيئة نظيفة
(انظر ص٣٧ – ٤٢)

نساء راكين – الكرك: تجارب تنموية
(انظر ص ٤٤ – ٤٥)

في هذا العدد

❑ المقالات:

- من يعطل مطالب الإصلاح والشراكة مع المجتمع المدني؟! ..... هاني الحوراني ٤
- هجرة العقول العربية: اكثر من خسارة مال ..... سامر خرينو ١٤

❑ دراسات:

- الحق في بيئة نظيفة ..... باتر محمد علي وردم ٣٧
- جمعية نسائية تدير مشروع ادارة مساقط المياه في قرية راكين بالكرك ..... برنامج المنح الصغيرة – الاردن ٤٤

❑ الملف: حوارات اردنية حول التنمية المستدامة

- السياسات البيئية في الاردن وعلاقتها بالتنمية المستدامة ..... م. خالد الايراني ١٦
- نحو تطوير معايير وطنية للتنمية المستدامة ..... د. رمزي البطاينة ٢٢
- الجمعيات الاردنية غير الحكومية والمؤتمر العالمي للتنمية المستدامة: الاستعدادات والتوقعات ..... م. رؤوف الدباس ٢٦
- الاردن يعد تقريره الوطني للتنمية المستدامة ..... م. احمد القطارنة ٣٠
- نبذة تعريفية: مرصد البيئة الاردني ٣٤

❑ كتب:

- الاستراتيجية الوطنية الاردنية للتنوع الحيوي ..... أمل الدبابسة ٣٦

❑ وثائق:

- قانون مؤقت رقم (١) لسنة ٢٠٠٣، قانون حماية البيئة ٤٦

❑ أبواب اخرى:

- وصل الى مكتبة المركز ٤٥
- صدى المجتمع المدني في الاردن ٦

قضايا المجتمع المدني:

(الجزء السادس عشر)

يصدرها: مركز الاردن الجديد للدراسات،

هاتف: ٤ / ٥٥٣٣١١٢، فاكس: ٥٥٣٣١١٨،

ص.ب: ٩٤٠٦٣١، عمان ١١١٩٤ الاردن.

تنضيد واخراج: ايمن الامريكاني – دار سندباد.

رقم التصنيف : ٣٠٧,٧٦ مرك

عنوان المصنف : قضايا المجتمع المدني

الموضوع الرئيسي : ١– المجتمع المدني

رقم الايداع: (١٩٥٢ / د / ٢٠٠٢)

Civil Society Issues:

No. (16).

Al-Urdun Al-Jadid Research Center,

Tel: 5533112/4 Fax: 5533118,

P.O.Box: 940631, Amman 11194 Jordan.

e-mail:ujrc@ujrc-jordan.org

www.ujrc-jordan.org

من مكتبة المركز

وصل الى مكتبة مركز الأردن الجديد مجموعة من المطبوعات والاصدارات، وهي متاحة للباحثين والقراء والمهتمين. وفيما يلي تعريف بها:

ثقافة العنف ضد المرأة

● كتاب يحمل عنوان «اصل واحد وصور كثيرة، ثقافة العنف ضد المرأة في لبنان» للدكتورة فهمية شرف الدين، صدرت طبعته الاولى عام ٢٠٠٢ عن دار الفارابي، بيروت. يتضمن الكتاب وهو يقع في ١٦٠ صفحة من القطع الصغير على خمسة فصول رئيسية، هي: لماذا هذا الموضوع: الاشكالية والمنهج، قوة التقليد – قوة النظام الابوي: آليات التمييز والعنف في المجتمع اللبناني، البعد الثقافي للعنف – اصل واحد وصورة كثيرة، العنف ضد المرأة في المجتمع اللبناني: الى أين؟، وأخيراً شهادات إثبات.

اطفال فلسطين

● كتاب «اطفال فلسطين، عامان من التعذيب والحرمان»، صدر حديثاً لمؤلفه الباحث ابراهيم مهنا. اشتمل الكتاب على ستة فصول رئيسية هي على التوالي: جرائم حرب اسرائيلية وحقوق اطفال فلسطين، الاطفال الشهداء، الاطفال المصابون خلال انتفاضة الاقصى، اعتقال وتعذيب الاطفال، مؤسسات عاملة من اجل الطفولة في فلسطين، حق الطفل الفلسطيني وحاجته للحماية الدولية.

النادي الارثوذكسي

● العدد ٢١٥ من نشرة النادي الارثوذكسي لشهر ايلول/ سبتمبر ٢٠٠٣ . تضمن العدد بالاضافة الى افتتاحيته التي جاءت تحت عنوان «هجرة العقول ونزيف الادمغة» مجموعة من الابواب الثابتة والتي عرضت نشاطات النادي الرياضية والثقافية، إضافة الى تقارير صحية وعلمية، وواحة الشعر التي خصصت في هذا العدد للشاعر خليل مطران.

النشرة

● عن المعهد الملكي للدراسات الدينية في عمان، صدر العدد (٢٧) لصيف ٢٠٠٣ من مجلة النشرة. تضمن العدد افتتاحية تحت عنوان «اسئلة مجردة» وبحث للارشمندريت قيس صادق رئيس مركز الدراسات المسكونية في عمان، تحت عنوان «مستقبل المسيحية في الدار العربية»، هذا بالاضافة الى مجموعة من المقالات والابحاث التي تناولت اسباب تخلف العالم العربي، ومفهوم الفعل في اللغة العربية والقيم الروحية والاخلاقية في تنشئة ورعاية الطفل.

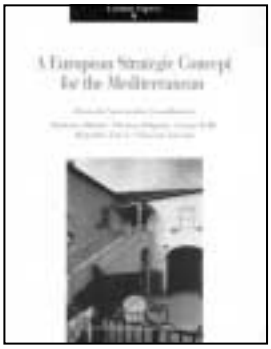

الاستراتيجية الاوروبية لمنطقة المتوسط

● عن معهد الدراسات الاستراتيجية العالمية، صدر العدد (٩) من سلسلة كتب اوراق مضيئة تحت عنوان «مفهوم الاستراتيجية الاوروبية لمنطقة حوض المتوسط»، وتضمن الكتاب والذي يقع في ١٦٠ صفحة من القطع الصغير، مجموعة من المحاور التي ناقشت مواضيع: الدفاع الاوروبي وحوض المتوسط، مخزونات الطاقة وامن حوض المتوسط، اثر الهجرة من منطقة حوض المتوسط على الامن الاوروبي، الأخطار العابرة للقومية.

دراسات استراتيجية

● وصل الى المكتبة العددان (٧٠ و ٧١) من سلسلة دراسات استراتيجية الصادرة عن مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية / أبو ظبي، ناقش الاول الذي جاء تحت عنوان «المنظور الاسلامي للتنمية البشرية» لمؤلفه اسامة عبد المجيد العاني، مفهوم التنمية البشرية من وجهة النظر الاقتصادية والعلاقة بين الاسلام والتنمية البشرية.

وكذلك الموارد المالية واوجه الانفاق في الاسلام وعلاقة ذلك بالتنمية البشرية، وتحت عنوان «التعليم والتنمية البشرية في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية» ناقش الاستاذ حمد علي السليطي في العدد الثاني من هذه السلسلة الدراسية، قضايا الانفاق على التعليم واهداف نشر وتعميم التعليم والتكامل بين التعليم والتدريب وحجم الكفاءات الداخلية لانظمة التعليم والادارة.

الجمعية البحرينية

● التقرير السنوي للجمعية البحرينية لحقوق الانسان لعامي ٢٠٠١ و ٢٠٠٢، باللغتين العربية والانجليزية. يشتمل التقرير على خمسة ابواب تناولت على التوالي: الاطار الدستوري والقانون والمؤسسي، مدى احترام حقوق الانسان، الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، المساواة وعدم التمييز، وتعاطي مملكة البحرين مع المنظمات الدولية (بريد الكتروني bhrs@bhrs.org).

القدس والقانون الدولي

● هذا الكتاب يمثل دراسة للمركز القانوني للمدينة المقدسة وللانتهاكات الاسرائيلية لحقوق الانسان فيها، وهو من اعداد د. موسى القدسي الدويك، عميد كلية الحقوق، بجامعة القدس، وقد صدر في عام ٢٠٠٢ عن مركز القدس للحقوق الاجتماعية والاقتصادية (jcserz@palnet.com).

يشتمل الكتاب على ثلاثة فصول رئيسية، تناول الاول المركز القانوني لمدينة القدس قبل عام ١٩٦٧ وبعده، وتناول الفصل الثاني قانون الاحتلال الحربي والقدس، فيما تناول الفصل الثالث الاجراءات الاسرائيلية اتجاه المواطنين الفلسطينيين في مدينة القدس وقواعد القانون الدولي.

اوقاف

● العدد ٤ (السنة الثالثة، أيار / مايو ٢٠٠٣) من المجلة نصف السنوية المحكمة التي تعنى بشؤون الوقف والعمل الخيري، تصدرها الامانة العامة للاوقاف بدولة الكويت. يرأس تحرير المجلة د. فؤاد عبد الله العمر. من موضوعات العدد: اوقاف النساء: نماذج لمشاركة المرأة في النهضة الحضارية، دراسة للحالة المصرية في النصف الاول من القرن العشرين، دور الاعلام في توعية الجمهور بالوقف، تحقيق: وقفية الامير محمد بن ناصر الدين الحنش على مقام النبي نوح عليه السلام ١٤٩٩م، الوقف الخيري في المغرب قديماً وحديثاً وأثره الثقافي والاجتماعي والاقتصادي، وتجربة الاوقاف في المملكة العربية السعودية. كما تشتمل المجلة على عدد آخر من الابحاث باللغتين الانجليزية والفرنسية.

مشرق مغرب

● العدد ١٧٦ (صيف ٢٠٠٣) من المجلة الفصلية التي تصدر من باريس باللغة الفرنسية عن معهد شوزال للسياسة الدولية والاقتصاد الجغرافي. ابرز موضوعات العدد: كتائب شهداء الاقصى ترنو الى قيادة وطنية، الديناميات الدينية والهوية الوطنية في مخيمات اللاجئين الفلسطينيين في لبنان، المسألة الفلسطينية والاممية الاسلامية او قصة جهاد مؤجل، من الهجرة الى الترانسفير؟ وقائع سكانية ومخاوف سياسية في الاردن، والتغيرات السكانية وتنظيم العائلة في الجزائر.

الافتتاحية

من يعطل مطالب الاص

عندما شكل المهندس علي أبو الراغب حكومته الأولى في منتصف عام ٢٠٠٠ كان تحقيق تنمية سياسية على رأس أهداف التكليف الملكي السامي للحكومة، وكان أحد أبرز عناصر البرنامج الذي تعهد السيد علي أبو الراغب بتنفيذه. وها هي أكثر من ثلاث سنوات ونيف تمر على تشكيل حكومته الأولى، بل وتلي هذه الحكومة حكومة ثانية (كانون الثاني ٢٠٠٢) ثم حكومة ثالثة (تموز ٢٠٠٣) ومهمة التنمية السياسية تتعثر، ولا يتحقق منها سوى خطوات رمزية محدودة.

يحدث هذا بينما يطلق جلالة الملك عبد الله الثاني التصريح تلو الآخر، والخطاب تلو الخطاب عن اهمية الاصلاح السياسي بل و «الاصلاح السياسي السريع»، كما ان هذا يجري والأضواء تسلّط من مختلف المؤسسات الدولية والاقليمية على فشل الوطن العربي (الذي نحن في قلبه) في تنفيذ عمليات الاصلاح التي تفتح الباب امام تنميته وازدهاره اقتصادياً واجتماعياً وثقافياً.

والمماطلة في عمليات الاصلاح في الأردن لم يعد مصدرها سراً على أحد. فعلى الرغم من أن تعطيل الانفتاح السياسي وتأجيل الانتخابات النيابية لنحو عامين واقرار مئات القوانين المؤقتة في غيبة البرلمان (منها قوانين سافرة العداء للحريات العامة وحقوق الانسان) قد الحقت أذى بليغاً بصورة الأردن وسمعته في المنطقة والعالم، الا أن هناك شريحة هامة في دوائر الحكم وأوساط النخب السياسية العليا لا زالت تعتقد أن «الاصلاحات الديمقراطية في البلاد من شأنها تهديد استقرار الدولة»، ولا تتردد هذه الأوساط في التعبير صراحة عن رفضها الاقدام على مزيد من الخطوات الانفتاحية، وعن أن «الأردن أنجز قسطه من الاصلاحات، ولا مجال لمزيد من الحريات او التنمية السياسية».

وهؤلاء الذين يعبرون عن هذا الاعتقاد ليسوا فقط من عتاة السياسيين الرجعيين والمحافظين الذين عفا عليهم الزمن، وانما يضمون اشخاصاً شغلوا مواقع وزارية في حكومتي علي أبو الراغب الأولى والثانية، ناهيك عن ان هذا الرأي منتشر بقوة في حاشية الحكم وبين عليّة القوم الذين يعتبرون ان التنمية الوحيدة المطلوبة للأردن هي تنمية «البزنس» الخاص.

والغريب في الأمر أنه عندما هَبَّت مؤسسات المجتمع المدني، ومنها مراكز الأبحاث (بعضها جزء من الجامعة الأردنية وقريبة من الحكم والقصر)، لدراسة بواعث وأسباب احداث معان (تشرين الثاني / نوفمبر ٢٠٠٢)، فإن الدوائر الحكومية العليا أخذت تشكك ليس فقط بالنتائج التي خرجت بها الدراسة، وانما شككت أيضاً بدوافعها ومراميها، وانكرت عليها، حتى فضل المبادرة، من خلال الحديث عن ان الحكومة كانت أول من شكل لجنة خبراء لدراسة أوضاع المدينة. وهكذا بدلاً من التأكيد على مبدأ الشراكة مع مؤسسات المجتمع المدني ومراكز البحث والتفكير، نجد أن الغلبة في النغمة الحكومة هو التصريح بعبارات الامتعاض وعدم الرضى عن التقرير الذي أعده مركز الدراسات الاستراتيجية في الجامعة الأردنية، بعنوان «معان أزمة مفتوحة». والاصرار على أن «مشكلة معان أمنية» وليست سياسية او اقتصادية واجتماعية، وان «لا خصوصية لمعان باستثناء موقعها الجغرافي»!

ترى، ماذا سيكون رد فعل الحكومة على النتائج والخلاصات التي خرجت بها الدراسة التي وضعتها مؤخراً المجموعة الدولية لمعالجة الأزمات (ICG) حول «تحديات الاصلاح السياسي: دمقرطة الأردن وعدم الاستقرار الاقليمي». لقد استنتجت الورقة البحثية المذكورة ان احداث معان (تشرين الثاني / نوفمبر ٢٠٠٢)، والتي سقط فيها ستة قتلى، قد أكدت على «الخطورة المترتبة على عدم معالجة انعدام الثقة بين السكان المحليين والسلطات المحلية والدولة بصورة أعم». وبما أن «معظم الظروف التي سادت معان لم تكن فريدة من نوعها، فإنه يمكن لتلك الأحداث بالذات أن تتكرر في أماكن أخرى في المملكة». ويضيف التقرير ان احد المحركات المحتملة لذلك هو النزاع الاسرائيلي الفلسطيني الى الغرب من نهر الأردن، والآخر هو الأوضاع المضطربة والمثيرة لقلق الأردنيين شرقاً في العراق. ان كلا الأزمتين، واللتين تعرضان على شاشات التلفزة بكل تفصيل وصخب، بالترافق مع المصاعب الاقتصادية الداخلية المتصاعدة، قد اشعلتا في السابق الاضطرابات الغاضبة، ومن المحتمل أن يؤدي ذلك المزيج (من المحركات الخارجية والداخلية) الى احداث متشابهة في المستقبل. وينتهي الى القول: «إن غياب القنوات المؤسسية للتعبير عن هذه العواطف ومعالجتها قد تهز الحكومة».

ومع ان «المجموعة الدولية لمعالجة الأزمات» (ICG) تؤكد في ورقتها ان البلد ليس مهدداً بصورة رئيسية الا أنها تضع علامات إستفهام كبيرة على أسلوب إدارة النظام للأزمات. وتقول: «كيف ستجري ادارة الأزمة التالية بسلام طالما ان الرابط بين

* باحث، مدير عام مركز الاردن الجديد للدراسات.

...لاح والشراكة مع المجتمع المدني؟!

هاني الحوراني*

الدولة والفرد يبقى هشاً، وتبقى مشاعر السخط في غليان مكبوت».

وطبقاً للورقة نفسها تنتهي (ICG) إلى تبني مجموعة من المقترحات التي تم التوصل اليها من حصيلة عدد كبير من المقابلات مع شخصيات أردنية وخبراء، ومن هذه المقترحات:

❖ **تعزيز عملية الاصلاح**، ولا سيما في المجال الانتخابي بشكل يفسح المجال بصورة أفضل للتعبير عن التركيبة الديمغرافية، وتحسين تمثيل الاحزاب السياسية على المستوى الوطني، وتوسيع نطاق الحريات الصحفية والنشر ومراكز الأبحاث، وإنشاء محكمة دستورية.

❖ **تعزيز المؤسسات المدنية**: من أجل تمكين المجتمع المدني ولا سيما الأحزاب من المشاركة السياسية، اضافة الى تشجيع الاصوات المستقلة والسماح بقيام معارضة حقيقية بناءة.

❖ **معالجة القضايا التي اثارتها أحداث العنف في معان**: وذلك باعتماد اسلوب جديد في العلاقة ما بين المواطن وقوات الأمن، وتطوير البنية التحتية الأساسية في معان والمدن الصغيرة الاخرى التي تعيش ظروفاً اقتصادية مشابهة، وتنفيذ برامج للتدريب المهني وبناء القدرات، وتعزيز مهارات الشباب الفنية، وتوسيع استثمارات القطاع الخاص في المحافظة.

ان المقترحات المارة ليست، بالتأكيد، أجندة متكاملة للاصلاح السياسي، لكنها مؤشر بليغ على مدى وضوح الحاجة الى المضي قدماً في اصلاحات عميقة وجادة في الأردن، وهي حاجة لم تفت ملاحظتها على المراقب الموضوعي، مثل «المجموعة الدولية لمعالجة الأزمات»، التي تتخذ لها مقراً دائماً في الأردن، وليس لها مصلحة في استفزاز السلطات أو إثارة غضبها.

إذن، دعونا نواجه الحقائق الأساسية التي تتعلق بمصالح الأردن واحتياجاته المستقبلية، فمعيقات تقدم الأردن وازدهاره لا تعود فقط لصغر حجمه الجغرافي او السكاني، او لفقره بالموارد الطبيعية الكافية، كما ان هذه المعيقات ليس مصدرها فقط الاوضاع الاقليمية المضطربة المحيطة بالأردن. ان المعيق الرئيسي قبل العوامل المشار اليها آنفاً، هو الذهنية الحكومية السائدة، تلك الذهنية المحافظة التي تخشى مشاركة المواطنين وترفض توسيع هوامش التعبير لهم، وهي ذهنية نخبوية تصر على احتكار عملية صناعة القرار على مختلف المستويات، وتخشى على نفوذها ومصالحها من ان تتضرر جراء عملية توسيع قاعدة المشاركة.

هذا ما يفسر اسلوب الحكم في مسخ وتحجيم كوتا المرأة من مقاعد مجلس النواب، وهو ما يفسر رفض الحكومة تطوير قانون الانتخاب على قاعدة تخصيص حصة من مقاعد مجلس النواب يجري التنافس عليها وفق نظام القائمة النسبية لضمان مشاركة الأحزاب والجماعات السياسية والفكرية والتنموية وغيرها في الحياة السياسية والبرلمانية على أسس برنامجية. وهذا أيضاً ما يفسر ضيق الحكومة بتقرير مركز الدراسات الاستراتيجية في الجامعة الأردنية، واحجامها عن الاستعانة بمراكز الأبحاث وقوى الاستنارة.

لقد استقبلت حكومة المهندس علي ابو الراغب الأولى بترحاب وبتوقعات متفائلة من مختلف القطاعات والأوساط الاجتماعية والسياسية، بالتأكيد لما تمتع به

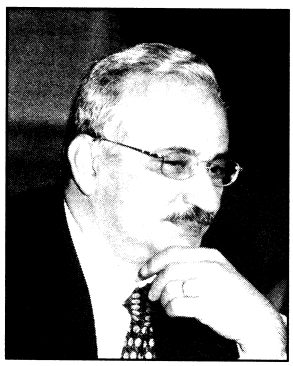

السيد ابو الراغب من سجايا شخصية، لكن أيضاً للاعتقاد بأن خلفيته، كنقيب سابق للمقاولين وقربه من مؤسسات المجتمع المدني، وكونه عضواً في التجمع الديمقراطي البرلماني الذي كان يضم كتلة نواب المعارضة الليبرالية المستنيرة (٩٣/١٩٩٧) سوف تحفزه على إيلاء اهتمام خاص بقضايا الاصلاح السياسي والانفتاح الديمقراطي. لكن هذا، مع الأسف لم يحدث، غير أنه لم يفت الأوان على حكومة ابو الراغب لكي تضفي بصمة إيجابية جديدة على الحياة السياسية في الأردن، من خلال انهاء التردد والتلكؤ في اعتماد سياسات اصلاحية تقدمية تدفع البلاد قدماً الى الأمام. ولن يتحقق ذلك الا اذا اقتنعت ان ميدان التغيير المنشود ليس فقط «البزنس»، وانما السياسة، وبالتحديد التنمية الديمقراطية.

وعسى أن تكون بوابة الحوار الذي قررته الحكومة مؤخراً مع الأحزاب السياسية وقادة منظمات المجتمع المدني وغيرها مدخلاً حقيقياً للسير قدماً في طريق الاصلاح السياسي، وليس مجرد تقطيع للوقت وفرصة ضائعة أخرى على درب التنمية السياسية العتيدة.

صدى
المجتمع المدني

الاردن

يرصد هذا القسم من «صدى المجتمع المدني» ابرز النشاطات الجماهيرية والعامة التي نفذتها منظمات المجتمع المدني في الاردن، وذلك استناداً الى ما تم نشره في الصحف الاردنية اليومية والاسبوعية، وقد تم تصنيف هذه النشاطات حسب فئات المنظمات الاهلية الرئيسية.

غطت عملية الرصد شهري كانون الاول / ديسمبر ٢٠٠٢، وكانون الثاني / يناير ٢٠٠٣، وكانت حصيلة النشاطات (١٧٧) نشاطاً، توزعت على النحو التالي: احزاب وجمعيات سياسية (٣١) نشاطاً، نقابات مهنية (٢١) نشاطاً، روابط وهيئات ثقافية (٢٢) نشاطاً، هيئات نسائية او تعنى بشؤون المرأة (١٧) نشاطاً، جمعيات وهيئات الاعمال (١٤) نشاطاً، جمعيات البيئة (٢) نشاطان، جمعيات ومراكز حقوق الانسان (٧) نشاطات، جمعيات خيرية ومراكز تنموية (٢١) نشاطاً، نواد ثقافية ورياضية (١٧) نشاطاً، وأخيراً هيئات وجمعيات متفرقة (٢٥) نشاطاً.

أحزاب وجمعيات سياسية

خلال شهري كانون الاول ٢٠٠٢ وكانون الثاني ٢٠٠٣ تمكنت الاحزاب والجمعيات السياسية في الاردن من تنظيم (٣١) نشاطاً، كانت حصة القضايا الاقليمية والدولية ٥٥٪ منها، في حين ذهبت النسبة المتبقية (٤٥٪) لصالح القضايا الداخلية. هذا وقد سيطرت قضايا التضامن مع العراق والتنديد بالعدوان الامريكي عليه ودعم الشعب الفلسطيني وتمجيد نضاله ومقاومته ضد الاحتلال الاسرائيلي، على مجمل النشاطات الحزبية ذات الصلة بالقضايا الاقليمية والدولية. في حين هيمنت مواضيع احداث معان وقضايا البطالة والفقر وتطوير قانون الانتخاب وتجليات «وثيقة الاردن أولاً» على كافة النشاطات الحزبية التي عالجت الهموم والاشكالات الداخلية.

وقد كان لجبهة العمل الاسلامي وجماعة الاخوان المسلمين (١١) نشاطاً من جملة هذه النشاطات، وكان هناك (٦) نشاطات للجنة التنسيق العليا لاحزاب المعارضة، و (٤) نشاطات للمجلس الوطني للتنسيق الحزبي، و(٣) نشاطات لحزب الشعب الديمقراطي الاردني (حشد)، ونشاطان لكل من حزب العمل القومي (حق) وحزب النهضة الاردني، ونشاط واحد لكل من الحزب الشيوعي الاردني وحزب الوحدة الشعبية الديمقراطي الاردني، والحزب الوطني الدستوري. وفيما يلي استعراض تفصيلي لهذه النشاطات.

– عقدت جماعة الأخوان المسلمين يوم ٣ / ١٢ ملتقى للأحزاب والنقابات حول أحداث معان الأخيرة.

– أقام المجلس الوطني للتنسيق الحزبي يوم ١١ / ١٢ أمسية سياسية في مقر حزب الأجيال الأردني، طالب المشاركون فيها التزام المعارضة بثوابت الدستور والدولة وتوجيهها نحو السياسات الحكومية.

– اصدر حزب جبهة العمل الاسلامي يوم ١٦ / ١٢ بياناً انتقد فيه المبادرة الامريكية لنشر الديمقراطية في العالم العربي.

– اصدرت لجنة التنسيق العليا لأحزاب المعارضة يوم ١٨ / ١٢ بياناً طالبت فيه بمجابهة الضغوط على الأردن وعدم المراهنة على أمريكا.

– أصدر حزب جبهة العمل الاسلامي يوم ١٩ / ١٢ بياناً دان فيه الدول التي تقدم قواعد للقوات الامريكية لضرب العراق.

– أصدر الحزب الشيوعي الأردني يوم ٢١ / ١٢ بياناً حذر فيه من ارتفاع نسبة البطالة في الأردن.

– اصدر حزب العمل القومي «حق» يوم ٢٣ / ١٢ بياناً دعا فيه لنصرة العراق وفلسطين.

– أقام ملتقى الحوار الوطني التابع للمجلس الوطني للتنسيق الحزبي يوم ٢٥ / ١٢ ندوة حول «الانتخابات الاسرائيلية».

– نظم حزب الشعب الديمقراطي الأردني «حشد» يوم ٢٥ / ١٢ ندوة حول «حق العودة للاجئين الفلسطينيين».

أحداث معان استقطبت اهتمام الرأي العام المحلي والدولي
صورة لمبنى بلدية معان

– عقد الأمين العام لحزب النهضة الأردني يوم ٢٩ / ١٢ مؤتمراً صحفياً دعا فيه الى تخصيص كوتا للأحزاب في قانون الانتخاب لمجلس النواب الأردني.

– اصدر حزب جبهة العمل الاسلامي يوم ٢٩ / ١٢ بياناً رحب فيه بالحوار الفلسطيني ودعا الى تعزيز المقاومة.

– وجه حزب الشعب الديمقراطي الاردني «حشد» يوم ٣١ / ١٢ مذكرة الى رئيس الوزراء المهندس علي ابو

الراغب تضمنت رؤيته لتوصيات هيئة الاردن اولاً.

– اصدرت جماعة الاخوان المسلمين يوم ١/١/٢٠٠٣ بياناً نددت فيه باعتقال عشرات المواطنين من قبل الاجهزة الامنية.

– نظم حزب النهضة الاردني يوم ٤/١ ندوة في مأدبا حول لجان الاردن اولاً.

– اصدر حزب الوحدة الشعبية يوم ٤/١ بياناً صحفياً سجل خلاله ملاحظاته على وثيقة الاردن اولاً وطالب بقانون انتخاب عصري.

– اصدر (١٧) حزباً اردنياً يوم ٦/١ بياناً طالبوا فيه بضرورة انهاء الوجود الامريكي في الاراضي العربية.

– اصدر حزب جبهة العمل الاسلامي يوم ٦/١ بياناً بين فيه ان الوفاق الوطني لا يتحقق بشعار بل من خلال الالتزام بالحقوق.

– نظم حزب جبهة العمل الاسلامي في الكرك يوم ٧/١ ندوة بعنوان «الاردن كبير بأمته».

– اقامت جماعة الاخوان المسلمين في اربد يوم ١٠/١ مهرجاناً خطابياً تضامناً مع الشعبين العراقي والفلسطيني.

– اصدرت جماعة الاخوان المسلمين يوم ١٣/١ بياناً حول الاحداث التي جرت في الجامعة الاردنية مؤخراً.

– نظمت احزاب المعارضة الوطنية يوم ١٤/١ اعتصاماً رمزياً امام مقر هيئة الامم المتحدة احتجاجاً على الجرائم الاسرائيلية في فلسطين والتهديد بالعدوان على العراق.

– رفعت لجنة التنسيق العليا لاحزاب المعارضة يوم ١٤/١ مذكرة الى رئيس الوزراء المهندس علي ابو الراغب حذرت فيها من صعوبة الاوضاع الاقتصادية التي يعيشها المواطنون.

– نظم حزب جبهة العمل الاسلامي يوم ١٨/١ مهرجاناً خطابياً لنصرة الفلسطينيين والعراقيين.

– عقدت لجنة التنسيق العليا لاحزاب المعارضة يوم ١٩/١ مؤتمراً صحفياً حول رؤيتها لـ «وثيقة الاردن اولا».

– نظم ملتقى الحوار الوطني التابع للمجلس الوطني للتنسيق الحزبي يوم ١٩/١ حواراً حول «الانتفاضة الفلسطينية بين المقاومة الشعبية والعمل المسلح».

– رفع حزب جبهة العمل الاسلامي يوم ١٩/١ مذكرة الى رئيس الوزراء المهندس علي ابو الراغب طالب فيها بصياغة مشروع لحماية الوحدة الوطنية.

– اصدر حزب العمل القومي «حق» يوم ١٩/١ بياناً طالب فيه الدول العربية بتوضيح موقفها من العدوان المحتمل على العراق.

– اصدر حزب الشعب الديمقراطي الاردني «حشد» يوم ٢٦/١ بياناً دعا فيه القوى الوطنية الى تفعيل حركة اسناد النضال الوطني الفلسطيني.

– اصدر المجلس الوطني للتنسيق الحزبي يوم ٢٧/١ بياناً طالب فيه الحكومة بعدم السماح باستخدام الاراضي الاردنية لضرب العراق.

– اصدر الحزب الوطني الدستوري يوم ٢٨/١ بياناً دان فيه مجازر اسرائيل بحق الشعب الفلسطيني.

– اقامت الاحزاب السياسية في الكرك يوم ٢٩/١ مهرجاناً تضامنياً مع الشعب العراقي والفلسطيني.

نقابات مهنية

بلغ عدد نشاطات النقابات والجمعيات المهنية في الاردن خلال شهري كانون الاول ٢٠٠٢ وكانون الثاني ٢٠٠٣ (٢١) نشاطاً توزعت على الشكل التالي: نقابة المحامين (٣) نشاطات، نقابة الصحفيين (٣) نشاطات، نشاطان لكل من نقابة المهندسين ونقابة المهندسين الزراعيين، ونشاط واحد لكل من جمعية مدققي الحسابات القانونيين، ونقابة الاطباء البيطريين، ونقابة الجيولوجيين، وتوزعت باقي النشاطات على بقية النقابات واللجان التابعة لها، وقد تنوعت مواضيع نشاطات النقابات ما بين توزيع الاعانات على الاسر الفقيرة، ورفع المذكرات الاحتجاجية لرئيس الوزراء والملك، وما بين عقد المؤتمرات العلمية وتنظيم النشاطات ذات الصلة بالتضامن مع العراق وفلسطين. وفيما يلي عرض مفصل لهذه النشاطات:

– رفعت جمعية مدققي الحسابات القانونيين يوم ١١/٣٠ مذكرة الى رئيس الوزراء المهندس علي أبو الراغب، طالبت فيها إعادة مشروع قانون نقابة «المحاسبين القانونيين».

– قام وفد من لجنة التعبئة الوطنية للدفاع عن العراق يوم ١٢/١ بزيارة عمل الى بغداد تلبية لدعوة من قيادة قطر العراق لحزب البعث العربي الاشتراكي.

– قامت لجنة شؤون المهندسات الزراعيات في نقابة المهندسين الزراعيين بالتعاون مع فرع النقابة في محافظة مادبا يوم ١٢/٢ بتوزيع مساعدات وطرود غذائية على (١٠٠) أسرة محتاجة في مادبا وذيبان.

– قامت نقابة المهندسين في السلط يوم ١٢/٣ بتوزيع (١٠٠) طرد غذائي على الأسر الفقيرة.

– قامت اللجنة الاجتماعية في مجمع النقابات المهنية يوم ١٢/٤ بتوزيع (٦٠٠) طرد غذائي على الأسر الفقيرة.

مجمع النقابات المهنية – الشميساني

– نظمت نقابة المهندسين الزراعيين يوم ١٢/١٦ فعاليات المؤتمر الزراعي الثالث في مجمع النقابات المهنية بالشميساني.

– أصدرت نقابة الصحفيين يوم ١٢/١٨ بياناً انتقدت فيه الرقابة المسبقة على الصحف.

– أقامت نقابة المحامين فرع الزرقاء يوم ١٢/٢٥ حفلاً تكريمياً للمحامين المتقاعدين.

– عقدت نقابة الصحفيين الأردنيين يوم ٢٨ / ١٢ مؤتمراً صحفياً لمعالي الدكتور مروان المعشر وزير الخارجية.

– نظمت لجنة التعبئة الوطنية للدفاع عن العراق في مأدبا يوم ١ / ١ / ٢٠٠٣ ندوة بعنوان «العدوان على العراق عدوان على الاردن والامة العربية» وذلك في مقر حزب الشعب الديمقراطي الاردني «حشد».

– اختتمت نقابة الفنانين يوم ٣ / ١ آخر نشاطاتها لعام ٢٠٠٢ ضمن احتفالات عمان عاصمة للثقافة العربية بمسرحية غنائية تحت عنوان «وشاح على وجه القمر».

– رفعت اللجنة الوطنية لحماية الوطن ومجابهة التطبيع يوم ٦ / ١ مذكرة الى رئيس الوزراء دعت فيها الى اطلاق الحريات العامة.

– رفعت نقابة الصحفيين يوم ٧ / ١ مذكرة الى وزير الاعلام تضمنت اسماء العاملين في صحيفة الاسواق لايجاد فرص عمل لهم.

– رفع نقيب المحامين صالح العرموطي يوم ١١ / ١ مذكرة الى جلالة الملك عبد الله الثاني بن الحسين تضمنت موقف النقابة من قرار الديوان الخاص بتغيير القوانين حول لجنة مقاومة التطبيع ومجلس النقباء.

– اصدرت نقابة المحامين يوم ١٣ / ١ بياناً دانت فيه التحضيرات الجارية لضرب العراق.

– رفعت نقابة الجيولوجيين الاردنيين والنقابة العامة للعاملين في المناجم والتعدين الاردنية يوم ١٤ / ١ مذكرة مشتركة الى مدير عام شركة الفوسفات يطالبون فيها برفع علاواتهم الى ١٠٠٪.

– اقامت لجنة التعبئة الوطنية للدفاع عن العراق في اربد يوم ١٤ / ١ مهرجاناً تضامنياً مع الشعب العراقي والانتفاضة الفلسطينية.

– رفعت نقابة الاطباء البيطريين يوم ١٥ / ١ مذكرة الى رئيس الوزراء المهندس علي ابو الراغب طالبت فيها بمنح علاوة مساواة لمنتسبيها العاملين في القطاع العام.

– عقدت اللجنة المشرفة على مجمع النقابات المهنية باربد يوم / ١ ١٥ مؤتمرها الشعبي النقابي الثاني لرفع الحصار عن العراق في مقر حزب البعث الاشتراكي الاردني.

– اختتمت يوم ٢٠ / ١ الورشة النقابية التي نظمها الاتحاد الدولي للنقابات الحرة بالتعاون مع الاتحاد العام لنقابات العمال في الاردن حول «المرأة العاملة».

– اصدرت لجنة التعبئة الوطنية للدفاع عن العراق يوم ٢٥ / ١ بياناً اشادت فيه بالمعارضة الاوروبية للعدوان.

روابط وهيئات ثقافية

نظمت الروابط والهيئات الثقافية في الاردن خلال الفترة المشار اليها (٢٢) نشاطاً توزعت على الشكل التالي: رابطة الكتاب الاردنيين (٦) نشاطات، ونشاطان لكل من جمعية النقاد الاردنيين ومنتدى الفكر العربي ومركز الحسين الثقافي، ونشاط واحد لكل من اتحاد الكتاب الاردنيين، رابطة الفنانين التشكيليين، المجمع الثقافي العربي، الجمعية الفلسفية، ملتقى جرش الثقافي، ملتقى الكرك الثقافي، منتدى البقعة الثقافي، منتدى حسن التل، منتدى الزرقاء الثقافي، واخيراً منتدى الرواد الثقافي، وفيما يلي عرض تفصيلي لهذه النشاطات:

– نظم ملتقى جرش الأدبي يوم ٣٠ / ١١ أمسية رمضانية احتفالاً بالمبدعين.

– أقامت جمعية النقاد الأردنيين يوم ١ / ١٢ في رابطة الكتاب الأردنيين ندوة نقدية للاصدارين الأخيرين للقاصين يوسف ضمرة وخليل قنديل.

– نظمت جمعية النقاد الأردنية في مقر رابطة الكتاب يوم ٢ / ١٢ محاضرة نقدية حول تجربتي زياد العناني وناصر الدين الأسد الشعريتين.

– نظمت رابطة الكتاب الأردنيين فرع اربد يوم ٢ / ١٢ امسية شعرية وموسيقية.

– أقام منتدى الزرقاء الثقافي يوم ٧ / ١٢ معرضاً فنياً للفنانة التشكيلية نسرين كريدلي.

– اقام نادي الرواد الثقافي يوم ٨ / ١٢ أمسية شعرية لعدد من الشعراء.

– نظم مركز الحسين الثقافي / رأس العين، في الفترة من ١١–١٣ / ١٢ مؤتمراً بعنوان «الأطفال والمدينة».

– أقام مركز الحسن الثقافي في الكرك يوم ١٤ / ١٢ حفل تأبين المرحوم الحاج محسن الحباشنة، أحد وجهاء عشائر الحباشنة والناشط في مجال العمل الاجتماعي التطوعي.

– نظم المجمع الثقافي العربي في الفترة من ١٢–١٤ / ١٢ مؤتمراً بعنوان: «دور المثقفين في الوطن العربي وديار الانتشار في نهضة بلدانهم ودعم القضايا العربية».

– نظمت الجمعية الفلسفية الأردنية في رابطة الكتاب الأردنيين يوم ١٦ / ١٢ محاضرة بعنوان «صدام الحضارات» القاها الباحث الدكتور ماهر هناندة.

– أقامت رابطة الكتاب الأردنيين يوم ١٨ / ١٢ احتفالاً بمناسبة مرور سبعة عشر عاماً على رحيل الروائي الأردني غالب هلسا.

– نظم منتدى الفكر العربي في الفترة من ١٦–١٨ / ١٢ ندوة حول «الثقافة العربية الاسلامية».

– نظمت رابطة الفنانين التشكيليين يوم ٢١ / ١٢ محاضرة حول الفن التشكيلي القاها الدكتور الفنان راشد دياب.

محمود الطويسي وسعد الدين شاهين ود. سليمان الازرعي في ندوة رابطة الكتاب «غالب هلسا روائياً وقاصاً»

– نظم اتحاد الكتاب والأدباء الأردنيين يوم ٢٣ / ١٢ ندوة بعنوان «الأردن أولاً».

– نظمت رابطة الكتاب الأردنيين يوم ٢٨ / ١٢ أمسية للشاعر السعودي عبد الرحمن صالح العشماوي.

– نظمت اللجنة الثقافية في المنتدى

العربي يوم ٨ / ١ / ٢٠٠٣ محاضرة القاها الركن المتقاعد موسى العدوان بعنوان « سيناريوهات العدوان الامريكي المتوقع على العراق » .

– نظمت رابطة الكتاب الاردنيين يوم ١١ / ١ امسية قصصية للقاصة سامية العطعوط .

– عقد ملتقى الكرك الثقافي يوم ٢٢ / ١ حلقة نقاشية حول مفاهيم وآليات الحوار الهادف .

– عقد منتدى البقعة الثقافي يوم ٢٣ / ١ احتفالاً تكريمياً للطلبة المتفوقين .

– نظمت رابطة الكتاب الاردنيين يوم ٢٥ / ١ امسية شعرية للشاعرين التونسيين حسين جلعاد ولطفي العربي البرهومي .

– عقد منتدى حسن التل لقضايا الفكر يوم ٢٥ / ١ ندوة حسن التل السنوية حول « قضايا الفكر » .

– نظمت رابطة الكتاب الاردنيين يوم ٢٦ / ١ محاضرة بعنوان « مرجعيات الواقع واتجاهات الرواية العراقية الجديدة » ، القاها الناقد العراقي د . قيس كاظم الجنابي .

هيئات نسائية او تعنى بشؤون الرأة

نظمت المؤسسات والهيئات النسائية في الاردن (١٧) نشاطاً ، كان لكل من الملتقى الانساني لحقوق المرأة ، والمعهد الدولي لتضامن النساء ثلاثة انشطة ، في حين نفذ كل من تجمع لجان المرأة واتحاد المرأة الاردني والاتحاد النسائي الاردني ومركز الاعلاميات العربيات نشاطين لكل منهم ، وتوزعت باقي النشاطات على كل من مركز المرأة الريادي وملتقى المرأة للعمل الثقافي ومركز البرامج النسائية بواقع نشاط لكل منهم .

– نظم مركز المرأة الريادي بالتعاون مع الهيئة التنفيذية للتخاصية يوم ١٢ / ١٢ ورشة عمل حول « الأردن رؤية جديدة » .

– نظم تجمع لجان المرأة الوطني الأردني بمناسبة الذكرى الرابعة والخمسين للإعلان العالمي لحقوق الانسان يوم ١٧ / ١٢ ورشة عمل حول « ضرورة تفعيل القوانين والتشريعات المعدلة » .

– أقام معهد تضامن النساء الدولي يوم ٢٠ / ١٢ امسية للقاصة « نهلة الجمزاوي » قرأت فيها عدداً من قصصها .

– نظم الملتقى الإنساني لحقوق المرأة يوم ٢٨ / ١٢ حلقة نقاشية بعنوان « من أجل ثقافة رافضة للعنف ضد المرأة » .

– اقام المعهد الدولي لتضامن النساء يوم ٣١ / ١٢ دورة تدريبية تحت عنوان « المرأة – حقوق المواطنة – مهارات القيادة » وذلك في مقر الاتحاد النسائي الاردني فرع البلقاء .

– اصدر الملتقى الانساني لحقوق المرأة يوم ٥ / ١ / ٢٠٠٣ بياناً حول اشكال العنف ضد المرأة .

– عقد مركز الاعلاميات العربيات يوم ٦ / ١ دورة بعنوان « دور الاعلام وقضايا المرأة » في جمعية الشابات المسيحية في الحصن بمحافظة اربد .

– نظم الاتحاد النسائي في الزرقاء يوم ١٣ / ١ ورشة عمل بعنوان « مشاركة المرأة في البرلمان » .

– نظم الملتقى الانساني لحقوق المرأة يوم ١٥ / ١ محاضرة القتها السيدة املي نفاع حول حقوق المرأة .

– نظم الاتحاد النسائي الاردني في مقر جمعية السيدات العاملات في الرصيفة يوم ١٥ / ١ ورشة عمل حول اهمية مشاركة المرأة في البرلمان .

– نظم مركز البرامج النسائية في مدينة وقاص بمحافظة اربد وبالتعاون مع تجمع لجان المرأة الوطني الاردني محاضرة صحية لسيدات المجتمع يوم ٢٣ / ١ حول « التهاب الكبد الوبائي » تحدث فيها الدكتور بلال بني هاني .

– نظم تجمع لجان المرأة الوطني الاردني وجمعية سيدات خريبة السوق يوم ٢٦ / ١ محاضرة حول وثيقة « الاردن اولاً » تحدث فيها العين سمير حباشنة .

– نظم اتحاد المرأة الاردنية يوم ٢٩ / ١ دورة تدريبية تحت عنوان « برلمان الاطفال ، الغايات ، الأهداف ، الوسائل » .

– نظم ملتقى المرأة للعمل الثقافي في اربد وجمعية اصدقاء المكتبة بالتعاون مع مديرية شباب اربد يوم ٨ / ١ ندوة بعنوان « الثقافة والشباب في ظل العولمة والتحديات الجديدة » .

– نظم المعهد الدولي لتضامن النساء يوم ٨ / ١ امسية شعرية للشاعرة منور قبلاوي قرأت فيها عدداً من قصائدها .

– نفذت فعاليات نسائية في مقر اتحاد المرأة الاردنية يوم ٩ / ١ اعتصاماً احتجاجياً على ما يجري في فلسطين من قتل وهدم وتدمير .

– اختتم مركز الاعلاميات العربيات في مقر جمعية الشابات المسيحية في اربد يوم ١٠ / ١ الدورة التدريبية للقيادات في العمل التطوعي تحت عنوان « الاعلام لغير الاعلاميات » .

من نشاطات جمعية الشابات المسيحيات

املي نفاع: محاضرة حول حقوق المرأة

جمعيات وهيئات الاعمال

بلغ عدد نشاطات جمعيات وهيئات الاعمال خلال الفترة المشار اليها (١٤) نشاطاً تناولت مواضيع اجتماعية واقتصادية وادارية ووطنية، كان لجمعية الرواد الشباب (٣) نشاطات، ولكل من جمعية رجال الاعمال الاردنيين وغرفة صناعة عمان نشاطان، في حين نفذت كل من غرفة تجارة وصناعة الزرقاء وجمعية البنوك الاردنية وجمعية الجودة وغرفة تجارة عمان وبرنامج انجاز وغرفة تجارة وصناعة مأدبا نشاطاً واحداً لكل منهم. اما تفاصيل هذه النشاطات فهي كالتالي:

– اقامت غرفة تجارة الزرقاء يوم ٨/١٢ احتفالاً خاصاً بمناسبة عيد الفطر المبارك في قاعة الغرفة التجارية.

– نظمت جمعية الرواد الشباب بالتعاون مع مجموعة البنك الدولي ووزارة التخطيط يوم ١٠/١٢ مؤتمراً حول «الفرص التي تمنحها مجموعة البنك الدولي للشركات الأردنية».

– رفعت غرفة صناعة الزرقاء يوم ١٦/١٢ مذكرة الى وزير الصناعة والتجارة دعت فيها الى اعادة النظر في «ضرائب» تنمية الصادرات.

– نظمت جمعية رجال الأعمال الأردنيين بفندق راديسون ساس يوم ١٨/١٢ محاضرة القاها وزير الاقتصاد الوطني د. سامر الطويل حول «الاقتصاد الأردني».

– رفعت غرفة صناعة عمان يوم ٢٠/١٢ مذكرة الى وزارة الصناعة والتجارة طالبت فيها باعفاء مدخلات ومستلزمات الانتاج وقطع الغيار من الرسوم الجمركية.

– نظمت جمعية البنوك في الأردن يوم ٢٣/١٢ ندوة حول «احصاءات الحسابات القومية».

– نظمت جمعية «الجودة» الأردنية يوم ٢٤/١٢ ندوة حول كتاب «الجودة الشاملة ومجالات تطبيقها».

غلاف كتاب «الجودة الشاملة ومجالات تطبيقها»

– اقامت غرفة تجارة عمان يوم ٢٥/١٢ حفلاً تكريمياً لوزراء الصناعة العرب.

– عقد برنامج «انجاز» يوم ٢٨/١٢ ورشة تدريبية بعنوان «مهارات التسيير وحقيبة مهارات النجاح».

– نظمت جمعية الرواد الشباب في المركز الأردني للدراسات والمعلومات يوم ٢٨/١٢ حلقة نقاش حول برنامج «يسعد صباحك».

– نظمت جمعية الرواد الشباب بالتعاون مع مؤسسة فريدريش ناومان يومي ٧ و ٨/١/٢٠٠٣ ورشة عمل بعنوان «منطق التسويق».

– نظمت جمعية الاعمال الاردنية الاوروبية يوم ١٤/١ ندوة للتعريف بالبرنامج الهولندي الاداري.

– رفعت غرفة صناعة عمان يوم ٢٢/١ مذكرة الى وزير الصناعة حول موضوع الرسوم الجمركية على مدخلات ومستلزمات الانتاج وقطع غيار الآلات الصناعية.

– اقامت غرفة تجارة وصناعة مأدبا يوم ٢٨/١ ندوة حول شعار «الاردن اولاً».

جمعيات ومراكز حقوق الانسان

بلغ عدد نشاطات جمعيات ومراكز حقوق الانسان (٧) نشاطات، منها نشاطان لكل من الجمعية الاردنية لحقوق الانسان والمنظمة العربية لحقوق الانسان ومركز عمان لدراسات حقوق الانسان، ونشاط واحد لبرنامج حقوق الانسان في مركز الاردن الجديد للدراسات، اما تفاصيل هذه النشاطات فهي كالآتي:

– أصدرت الجمعية الأردنية لحقوق الانسان يوم ٩/١٢ بياناً بمناسبة الذكرى الرابعة والخمسين لصدور الإعلان العالمي لحقوق الانسان.

– اقامت المنظمة العربية لحقوق الانسان في الأردن يوم ١٩/١٢ احتفالاً بمناسبة الذكرى الرابعة والخمسين للاعلان العالمي لحقوق الانسان.

– أطلقت في مركز عمان لدراسات حقوق الانسان يوم ١٩/١٢ دورة «تدريب المدربين في مجال حقوق الانسان» وتستمر لمدة ٢٤ يوماً.

– عقدت الجمعية الأردنية لحقوق الانسان يومي ٢١ و٢٢/١٢ ندوة بعنوان «الحقوق الثقافية للانسان».

– عقدت المنظمة العربية لحقوق الانسان يوم ٢٣/١٢ دورة للمشرفين التربويين.

– نظم مركز الأردن الجديد للدراسات يومي ٢٢– ٢٣/١٢ «الندوة الوطنية حول حقوق الانسان في الأردن، حالة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والحقوق المدنية والسياسية للعام ٢٠٠١/٢٠٠٢».

– اختتمت في مركز عمان لدراسات حقوق الانسان يوم ٣١/١٢ المرحلة الاولى من «دورة تدريب المدربين العاملين في مجال حقوق الانسان».

الندوة الوطنية حول حقوق الانسان: الجلسة الختامية

جمعيات خيرية ومراكز تنموية

نظمت الجمعيات الخيرية والمراكز التنموية في الاردن (٢١) نشاطاً، حيث ركزت بعض هذه النشاطات على مواضيع ذات صلة بالعنف الاسري وكيفية صياغة واعداد الرسالة الاعلامية للتنبيه بمخاطر هذا العنف وكذلك التعريف بأساليب التفاعل مع هذه القضايا وتطوير المفاهيم الخاصة بدراسة ظاهرة العنف الاسري. نشاطات اخرى عالجت اساليب انجاح الزواج وكيفية تقديم المشورة للمقدمين عليه، وكذلك خصصت بعض النشاطات لدراسة جدوى اقرار الكوتا النسائية في تمثيل المرأة داخل البرلمان. هذا بالاضافة الى مواضيع اخرى متنوعة. وفيما يلي استعراض تفصيلي لهذه النشاطات:

– أقامت جمعية «دير الليات» الخيرية يوم ٣٠/١١ مأدبة إفطار جماعية للأطفال الأيتام والفقراء من أبناء البلدة.

– نظمت جمعية العفاف الخيرية بالتعاون مع مدرسة الإسراء يوم ١/١٢ ندوة بعنوان «نحو أسرة سعيدة».

– أقامت جمعية ضحايا العنف الأسري يوم ٣/١٢ حفل افطار خيري لنزيلات مركز الخنساء التابع للجمعية.

زفاف جماعي: من نشاطات جمعية العفاف

– أقامت جمعية حماية الأسرة والطفولة في اربد يوم ٣/١٢ حفلاً خيرياً.

– نظمت الجمعية الخيرية الأرثوذكسية يوم ٩/١٢ الاحتفال السنوي للجمعية على مسرح بيت الفحيص.

– نظمت جمعية الشابات المسيحية يوم ١٠/١٢ مؤتمراً صحفياً للإعلان عن حفل أوبرالي.

– نظمت جمعية المركز الاسلامي الخيرية يوم ١١/١٢ في المركز الثقافي الملكي المعرض الفني التاسع لطلبة مركز التنمية الخاصة.

– نظمت هيئة عمل الوعي للعنف الأسري والاعتداءات الجنسية التابعة لمشروع حماية الأسرة يوم ١٧/١٢ ورشة عمل بعنوان «فن اعداد الرسالة الاعلامية الخاصة بقضايا العنف الاسري بمهارة وإبداع».

– نظمت جمعية التأهيل والرعاية الخيرية يوم ١٧/١٢ ورشة تدريبية للعاملين الجدد.

– اقامت جمعية الشابات المسيحية يوم ١٩/١٢ حفلاً موسيقياً في النادي الأرثوذكسي بمناسبة أعياد الميلاد.

– نظمت الجمعية الأردنية لتنظيم ورعاية الاسرة وصندوق الأمم المتحدة للسكان يوم ٢٠/١٢ ورشة عمل حول «اعداد كوادر في مجال مهارات تقديم المشورة للمقبلين على الزواج والمتزوجين حديثاً».

– نظمت الجمعية الأردنية لتنظيم وحماية الأسرة بالتعاون مع المجلس الأعلى للشباب يوم ٢١/١٢ ورشة عمل بعنوان «إعداد الشباب .. مسؤوليتنا»

– نظمت ادارة حماية الأسرة في اربد يوم ٢٤/١٢ ورشة عمل حول «التعامل مع قضايا العنف الأسري».

– نظمت جمعية التأهيل والرعاية الخيرية بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة للمنح الصغيرة والسفارة السويسرية يوم ٢٥/١٢ ورشة عمل حول «التثقيف بالتشريعات العمالية والسلامة المهنية».

– نظمت جمعية العفاف الخيرية يوم ١/١/٢٠٠٣ محاضرة القاها نائب رئيس الجمعية السيد وليد شابسوغ بعنوان «السعادة الزوجية».

– نظمت جمعية الرواد الشباب في المركز الاردني للدراسات والمعلومات يوم ٤/١ ندوة بعنوان «الصحة النفسية للمواطن الاردني».

– عقد مشروع حماية الاسرة يوم ١١/١ ورشة عمل حول «المفاهيم الخاصة بالعنف الاسري».

– نظمت الجمعية الثقافية للشباب والطفولة يوم ١٥/١ ورشة عمل بعنوان «الكوتا النسائية هل هي السبيل الوحيد لدخول المرأة الى البرلمان».

– نظمت جمعية المركز الاسلامي في العقبة يوم ١٩/١ ندوة بعنوان «جمعية العفاف والفحص الطبي قبل الزواج».

– نظمت جمعية خريجي المعاهد والجامعات الامريكية في غرفة تجارة عمان يوم ٢٠/١ محاضرة القاها العين الدكتور عبد الله النسور حول شعار «الاردن اولاً».

– نظمت جمعية العفاف الخيرية يوم ٢٧/١ محاضرة القاها نائب رئيس الجمعية السيد وليد شابسوغ بعنوان «السكينة والمودة بين الزوجين».

د. عبد الله النسور الناطق باسم هيئة الاردن اولاً يقدم الوثيقة التي أعدتها الهيئة

نواد ثقافية ورياضية

نظمت الاندية الطلابية والثقافية والرياضية (١٧) نشاطاً تناولت حملات الخير وتوزيع المعونات على المحتاجين، ومناقشة ابعاد شعار «الاردن اولاً»، واحياء الايام الثقافية مع العراق وفلسطين. وفيما يلي تفاصيل هذه النشاطات:

– أقام نادي الجليل الرياضي يوم ٢٩/١١ احتفالاً كرم خلاله ادارته السابقة ولجنة خدمات مخيم اربد والصحافة الرياضية في الشمال.

– أقام نادي شباب مخيم حطين يوم ٣٠/١١ يوماً طبياً مجانياً، بالتعاون مع هيئة الإغاثة الطبية الإسلامية العالمية.

– اختتمت في نادي عمان يوم ١/١٢ حملة الخير، التي انطلقت منذ بداية شهر رمضان المبارك بمشاركة اللجنة الرياضية والاجتماعية في النادي.

– اقام نادي عمان يوم ٣/١٢ حفل توزيع كسوة العيد في اطار حملة الخير التي نظمها النادي.

– أقام نادي عبين عبلين الرياضي يوم ٣/١٢ حفل افطار لعدد من الأسر الفقيرة والمحتاجة اضافة لأسرة النادي.

– اقام نادي الحصن الرياضي يوم ٧/١٢ احتفالاً تكريمياً لكل من ساهم في دعم النادي.

– نظم نادي القدس الثقافي بمخيم مادبا يوم ٢٦/١٢ محاضرة القاها العين سمير حباشنة حول أبعاد «الأردن أولاً».

– نظم نادي خريجي الجامعات العراقية يوم ٣١/١٢ حواراً مفتوحاً، مع رئيس واعضاء هيئة الرئاسة للجنة التعبئة الوطنية للدفاع عن العراق، حول «حملة الدروع البشرية والتطورات في المنطقة».

– نظم اتحاد طلبة جامعة اليرموك ونادي الاردن اولاً يوم ٨/١/٢٠٠٣ ندوة تحت عنوان «الاردن اولاً».

– اقام الصالون الثقافي في نادي شباب الفحيص يوم ٨/١ يوماً تضامنياً مع العراق.

– نظم طلبة التيار الاسلامي في الجامعة الاردنية يوم ٩/١ مسيرة تضامنية مع الشعب الفلسطيني.

– نظم نادي الفيحاء الرياضي الثقافي والاجتماعي يوم ١٤/١ حواراً مفتوحاً مع الدكتور منذر حدادين وزير المياه الاسبق حول «المياه في بلاد الشام ومصر».

– نظم نادي خريجي الجامعة الاردنية يوم ١٦/١ محاضرة القاها الدكتور عبد الله النسور نائب رئيس الوزراء الاسبق بعنوان «الاردن اولاً».

– نظم نادي الوطن في الرصيفة يوم ١٩/١ محاضرة القاها د. محمد الحاج حول «الاردن اولاً».

– استضاف نادي الرواد الثقافي يوم ٢١/١ القاص سعاده ابو عراق رئيس فرع رابطة الكتاب الاردنيين في الزرقاء لاحياء امسية قصصية بمناسبة صدور مجموعته القصصية «طريد الظل».

– نظمت اللجنة الثقافية في نادي المهندسين يوم ٢٨/١ ندوة بعنوان «الاستنساخ البشري بين العلم والدين».

– عقد النادي الأهلي يوم ٢٩/١ مؤتمراً صحفياً حول قرار اتحاد كرة اليد بخصوص تخسير الاهلي مباراته أمام السلط في مباراة الدور النهائي لدوري كرة اليد لموسم ٢٠٠١.

هيئات وجمعيات متفرقة

يشتمل هذا القسم على نشاطات فئات متعددة من الجمعيات والهيئات الاجتماعية وقد بلغ مجموع هذه النشاطات (٢٧) نشاطاً حول المواضيع التالية: المستجدات السياسية في الشرق الاوسط، القطاع الاسكاني والعقاري، التعليم العالي في الاردن، تركيا بعد وصول حزب العدالة والتنمية الاسلامي للحكم، آلية تنفيذ الرؤية الملكية للتنمية السياسية، قضايا العنف الاسري، حماية التراث العالمي والسياحة العالمية، الادارة الرشيدة وسياسات الانماء، هذا بالاضافة الى العديد من المواضيع والتي يمكن اجمال تفاصيلها كالتالي:

– نظم المركز الأردني للدراسات والمعلومات يوم ٣٠/١١ حلقة نقاش حول «المستجدات السياسية في الشرق الأوسط».

– أقام مركز حماية وحرية الصحفيين يوم ٣٠/١١ أمسية رمضانية للاعلاميين.

مركز الدراسات الاستراتيجية بالجامعة الاردنية

– نظمت صحيفة الدستور يوم ١/١٢ ندوة بعنوان «القطاع الاسكاني والعقاري».

– نظم المركز الأردني للدراسات والمعلومات يوم ٢/١٢ حلقة نقاش حول «التعليم العالي في الأردن».

– نظم مركز الدراسات الاستراتيجية في الجامعة الأردنية يوم ٣/١٢ حلقة نقاش حول «تركيا بعد وصول حزب العدالة والتنمية الاسلامي للحكم».

– نفذ عمال شركة خدمات مستشفى جرش يوم ٨/١٢ اضراباً عن العمل احتجاجاً على عدم تسلمهم رواتبهم.

– نظم المركز الأردني للدراسات والمعلومات يوم ٩/١٢ حلقة نقاش حول «وضع آلية لتنفيذ الرؤية الملكية للتنمية السياسية».

– نظمت مؤسسة فريدريش ناومان الألمانية في عمان يوم ١٤/١٢ ورشة عمل «للتدريب على مهارات متقدمة في الواسطة وحل النزاعات».

– نظم مركز المعلومات والبحوث في مؤسسة الملك الحسين يوم ١٤/١٢ ورشة عمل حول «البحوث الاجتماعية في الأردن».

– نظم مركز اطلس العالمي للدراسات والأبحاث يومي ١٤ و ١٥/١٢ مؤتمراً بعنوان «التكنولوجيا الحديثة في تعليم اللغات وتعلمها».

– نظم المعهد القضائي الأردني بالتعاون مع مشروع حماية الأسرة يومي ١٥ و١٦/١٢ دورة بعنوان «التعامل مع قضايا العنف الأسري».

– نظم معهد الآثار والانثروبولوجيا في جامعة اليرموك بالتعاون مع منظمة اليونسكو في الفترة من ١٦–٢٠/١٢ مؤتمراً بعنوان «حماية التراث العالمي والسياحة العالمية».

– نظمت مؤسسة عبد الحميد شومان يوم ١٦/١٢ محاضرة القاها د. ابراهيم بدران حول «قواعد تميز التعليم العالي».

– نظم معهد الملكة زين الشرف التنموي ومؤسسة فريدريش ناومان بالتعاون مع السفارة السويسرية يوم ١٨/١٢ مؤتمراً وطنياً «للادارة الرشيدة وسياسات الإنماء».

– نظم منتدى عبد الحميد شومان يوم ٢٣/١٢ محاضرة القاها الخبير الاقتصادي السعودي الدكتور ماجد المنيف حول «أداء اقتصاديات دول مجلس التعاون الخليجي».

– نظمت جمعية البيئة الأردنية فرع الأغوار الجنوبية يوم ٢٥/١٢ ورشة عمل توعوية للجان أندية حماية البيئة.

– نظمت المؤسسة الدولية للشباب والبيئة والتنمية يوم ٢٨/١٢ حلقة نقاش حول «الشباب والعولمة».

– عقدت صحيفة الرأي يوم ٣١/١٢ ندوة تقييمية حول احتفالية «عمان عاصمة للثقافة العربية للعام ٢٠٠٢».

– نظم مركز القدس للدراسات السياسية يوم ٧/١/٢٠٠٣ ندوة حول «الحوار بين حركتي حماس وفتح الفلسطينيتين».

– عقد منتدى عبد الحميد شومان الثقافي يوم ٨/١ ندوة تحدث فيها وزير الثقافة د. حيدر محمود حول انجازات الوزارة في المجال الثقافي.

– نظم منتدى عبد الحميد شومان الثقافي يوم ١٣/١ محاضرة القاها استاذ البلاغة والنقد في جامعة بغداد د. احمد مطلوب بعنوان «المشهد الثقافي في العراق».

– عقد المركز الاردني للدراسات والمعلومات في الفترة من ١٨ – ٢٣/١ دورة للتدريب الاعلامي.

– اصدر مركز حماية وحرية الصحفيين يوم ١٨/١ بياناً طالب فيه الافراج عن صحفيي الهلال.

– نظم منتدى عبد الحميد شومان الثقافي يوم ٢٠/١ محاضرة بعنوان «دور القطاع المصرفي في تحقيق النمو الاقتصادي في الاردن» القاها المدير التنفيذي الاقليمي للبنك العربي السيد مفلح عقل.

– نظم المركز الاردني للدراسات والمعلومات يوم ٢٨/١ حلقة نقاش بعنوان «الوجود الاسلامي في الغرب».

– نظم منتدى عبد الحميد شومان الثقافي يوم ٢٨/١ محاضرة القاها د. عبد الكريم الخوالدة رئيس الدائرة الباطنية والمستشار لغدد الرحم والسكري في مدينة الحسين الطبية حول «مرض السكري».

– اقام منتدى عبد الحميد شومان الثقافي يوم ٢٩/١ محاضرة ألقاها المفكر العربي ابراهيم الدقاق بعنوان «التحدي الصهيوني للمشروع النهضوي العربي».

القاضي محمد العلاونة يتحدث في دورة للقضاة حول العنف الاسري

تشكيل اللجنة الوطنية الاستشارية للدليل الدولي للمجتمع المدني

في اطار سعي مركز الاردن الجديد للدراسات لاعداد القسم الاردني من الدليل الدولي للمجتمع المدني لسنة ٢٠٠٣/٢٠٠٤، تمكن المركز مؤخراً من تشكيل اللجنة الوطنية الاستشارية المشرفة على اعداد الدليل، واختيار المشرف العلمي للمشروع.

وتتكون اللجنة الوطنية الاستشارية من خمسة عشر عضواً يمثلون مع عدد من الخبراء سائر قطاعات المجتمع المدني الاردني حيث ستتركز مهمتها الاساسية، وعبر مجموعة من الاجتماعات الدورية، حول مناقشة مفهوم المجتمع المدني ومنهجية المشروع، اضافة الى تقييم مستوى التقدم في تنفيذ المشروع وابداء الرأي في التقرير العام حول حالة المجتمع المدني.

من جهة اخرى كان المركز قد شرع منذ وقت مبكر باعداد التقرير الاجمالي الخاص بحالة المجتمع المدني الاردني، وهو تقرير يصف اهم مكونات هذا المجتمع وحجم قطاعاته المختلفة بالاضافة الى قياس مختلف الابعاد السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تؤثر على نشاطه وفعاليته. ويؤدي هذا التقرير دوراً مهماً في تبيان حجم الثغرات المعلوماتية ذات الصلة بحالة المجتمع المدني الاردني، والذي من شأنه تالياً توحيد الجهود وتوجيهها نحو تغطية هذه الثغرات عبر اجراء المزيد من الدراسات والبحوث واستطلاعات الرأي لتحديث كافة المعلومات والمعطيات عن حالة المجتمع المدني في الاردن.

غلاف دليل منظمات المجتمع المدني في الاردن

تجدر الاشارة هنا الى ان مشروع دليل المجتمع المدني الاردني لسنة ٢٠٠٣/٢٠٠٤، يأتي بعد ان تم اختيار مركز الاردن كشريك وطني في اعداد الدليل الدولي من قبل الشبكة العالمية سيفيكوس (Civicus)، وهي عبارة عن «تحالف دولي من اجل المشاركة المواطنية» اخذت شكلها القانوني والتنظيمي في عام ١٩٩٤ بوصفها منظمة دولية تطوعية غير هادفة للربح، وتضم في عضويتها منظمات تنتمي الى (١٠٦) بلدان.

هجرة العقول العربية.. اكثر من خسارة مال

سامر خرينو*

قبل اسابيع، وزعت المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين على منظمات جامعة الدول العربية تقريراً حول هجرة الكفاءات العلمية العربية الى الغرب، وهو يقدم بطريقة غير مباشرة اجابات على حالة التخلف العلمي والاجتماعي التي نعيشها.

ابرز ما جاء في التقرير، التالي:

- يساهم العالم العربي في ثلث الكفاءات المهاجرة من اجمالي البلدان النامية.
- ٧٥٪ من الكفاءات العربية المهاجرة تتجه الى ثلاث دول هي الولايات المتحدة الامريكية وبريطانيا وكندا.
- يهاجر الى اوروبا والولايات المتحدة وكندا ما نسبته ٥٠٪ من الاطباء و ٢٣٪ من المهندسين و ١٥٪ من العلماء، من الكفاءات العربية المتخرجة.
- يشكل الاطباء العرب العاملون في بريطانيا ما نسبته ٣١٪ من مجموع الاطباء فيها.
- قدرت خسارة العالم العربي الاجمالية من هذه الهجرة خلال العقد الاخير من القرن العشرين حوالي (١١) مليار دولار.
- اما في الوقت الراهن فان هذه الهجرة تكلف العالم العربي (١,٥) مليار دولار سنوياً.

لا نريد ان نناقش اسباب هذه الهجرة، لانها تكاد تكون معروفة اولاً، ولأن التقرير اوردها وناقشها ثانياً، حيث القى اللوم على استمرار حالات عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي في الدول العربية، وضعف قدرتها على استيعاب اصحاب الكفاءات، وفقدان الارتباط بين انظمة التعليم ومشاريع التنمية، والبيروقراطية الادارية، وانظمة الخدمة المدنية المتخلفة، وذلك بالطبع مقابل وجود العكس في الغرب.

كما لا نريد ان نناقش نتائج هذه الهجرة، فنحن نعيشها ونلمسها، وقد جاء في التقرير انها تؤدي الى اعاقة عملية التقدم وابطاء التنمية الاقتصادية والاجتماعية واضعافها، وابطاء عملية الانتاج العلمي والتكنولوجي، ما ينذر بمزيد من اتساع الفجوة التكنولوجية بين العرب والغرب بما في ذلك مجال الاسلحة الحديثة.

نريد – فقط – ان نسأل سؤالاً منطقياً: حين يهاجر اصحاب الكفاءات العربية، من يحل في الاماكن التي كان يجب ان يشغلوها؟ ولمن يتركون البلاد وراءهم؟!

الذي يراجع تاريخ البلاد العربية خلال النصف الثاني من القرن العشرين، يعرف كيف ظلت هذه البلاد تدار، ويستطيع ان يتبين الاجابة، لقد كانت الشعارات البراقة ترفع كي تنتهك، والى جانب اعتبار قيمة الانسان وفقد سارت الامور على قاعدة تقريب الموثوق فيهم وابعاد من لا ثقة فيهم حتى لو كانوا اصحاب كفاءات، بل هم في معظمهم اصحاب كفاءات، وكأن بلادهم ليست لهم، أو ليس من حقهم وواجبهم في الآن نفسه ان يساهموا في نهضتها.

وما دام السبب الرئيسي لنزيف الكفاءات العربية هو فقدان الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي، فان معظم الذين يحلون محلهم في مختلف المواقع والمجالات انما هم من غير اصحاب الكفاءات، ولما كانوا كذلك فان من مصلحتهم استمرار رحيل هذه الكفاءات حتى لا تنغص عليهم مواقعهم (التي تسمى مناصبهم!).

ولأننا نعلم ان العالم العربي لا يعدم المال الضروري لتنظيم التنمية، فان الواضح ان الازمة ازمة ادارة. ونستطيع ان نقول بكل اطمئنان ان القضية المحورية في هذا كله تتمثل في غياب الديمقراطية، وهذه بدورها يتفرع عنها مشكلتان:

١– استمرار قيام العلاقات داخل المجتمعات العربية على الاسس القبلية التي يحتكم فيها الفرد لروابط الدم، بحكم قاعدة تقريب الموثوق فيهم سابقة الذكر، ومعظمهم من ذوي القربى. هذه الحالة تخلق اجواء لا يمكن ان تتأقلم الكفاءات الحقيقية معها لانها تهدر قيمة الفرد، اي قيمة قدراته الذاتية وعقله لصالح قيمة الجماعة التي لا مكان للعقل فيها ولا اعتبار له، فاذا قرب صاحب الكفاءة على قاعدة صلات الدم فلا تقدر كفاءته بشكل حقيقي، فكيف له ان يضعها في خدمة بلاده، فيما كل مؤسسات البلاد وخيراتها يتم التصرف بها على اساس نفعية جماعة الدم المسيطرة؟!

٢– فقدان قيمة المواطنة، وتحول من يفترض انهم مواطنون الى مجرد رعايا مهمشين لا حق لهم في المشاركة، وفي هذا الاطار، كيف يمكن لصاحب الكفاءة ان يوظف كفاءته لصالح بلاده بالطريقة التي يراها مناسبة وفي الموقع الذي يراه مناسباً؟ فلو كان مواطناً فعلاً لامتلك حق المشاركة في اتخاذ القرار في ضوء ما يعرفه من قدراته، ولما تمكن احد من مصادرة حق الوطن في الاستفادة من كفاءته، ولفرض نفسه في المكان الذي يمكن ان يوظف فيه هذه الكفاءة.

هكذا يتبين ان المشكلة اكبر من مجرد خسارة مبالغ من المال سنوياً، واكبر من اهدار فرصة الاستفادة من الكفاءات، واكبر كذلك من موضوعات التنمية، انها مشكلة خسارة الاوطان التي هي اساس كل ما سبق.

*باحث وكاتب صحفي.

حـــوارات اردنيـــة حول التنميـة المستـدامـة

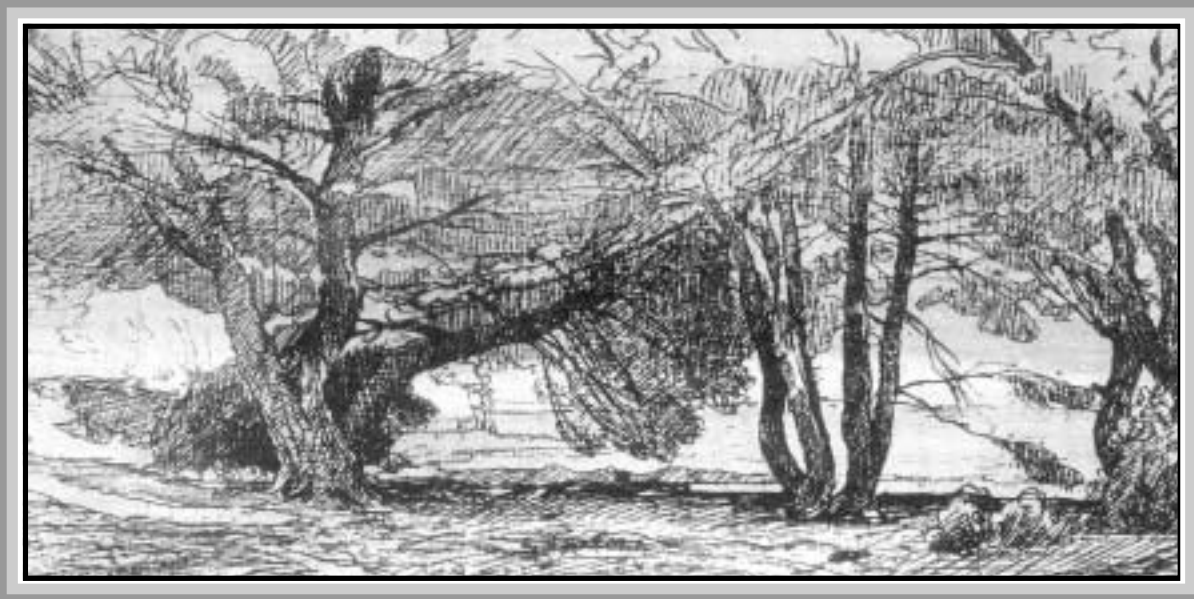

لوحة للفنان فاروق شحادة

يعتبر مشروع السياسات البيئية وحوارات التنمية المستدامة احد المشاريع البارزة لمركز الاردن الجديد للدراسات، والذي نهض بتنفيذه مرصد البيئة الاردني خلال عامي ٢٠٠٢ و ٢٠٠٣ .

ولقد انبثق هذا المشروع في سياق التحضير لقمة الارض في جوهانسبيرغ عام ٢٠٠٣، حيث نشط مرصد البيئة الاردنية في عقد سلسلة جلسات حوارية حول التنمية المستدامة، بمشاركة المنظمات غير الحكومية العاملة في مجال البيئة والتنمية وبالتعاون مع المؤسسة العامة لحماية البيئة ووزارة البلديات والبيئية، حيث عقدت خلال عام ٢٠٠٢ سبع جلسات تناولت الموضوعات التالية: «آليات الاستعدادات الوطنية لقمة جوهانسبيرغ»، «دور منظمات المجتمع المدني في الاردن وفلسطين في دعم مسيرة التنمية المستدامة»، «ماذا بعد الاجندة الوطنية ٢١»، السياسات البيئية في الاردن وعلاقتها بالتنمية المستدامة»، «نحو تطوير معايير وطنية للتنمية المستدامة»، «الجمعيات الاردنية غير الحكومية والمؤتمر العالمي للتنمية المستدامة: الاستعدادات والتوقعات»، و «الاردن ما بين ريو ١٩٩٢ وجوهانسبيرغ ٢٠٠٢: الانجازات المتحققة والمهمات المستقبلية».

هذا، وينفذ مرصد البيئة الاردنية في مركز الاردن الجديد سلسلة من عشر جلسات حوارية تندرج ضمن ذات المشروع خلال العام الحالي ٢٠٠٣، بدعم من مؤسسة هينريخ بل الالمانية، مكتب الشرق الاوسط العربي.

الصفحات التالية تعرض لوقائع اربع جلسات حوارية عقدت خلال العام الماضي حول السياسات البيئية والتنمية المستدامة في الاردن.

ملـف خـاص

- **السياسات البيئية في الاردن وعلاقتها بالتنمية المستدامة**
- **نحـو تطوير معـايير وطنـية للتنمـية المسـتدامـة**
- **الجمعيات الاردنية غير الحكومـية ومؤتمر التنمية المستدامة**
- **الاردن يعد تقريره الوطني للتنمـية المستدامة في الطريق الى جوهـانسبيرغ**

ملف العدد ١

الجلسة الحوارية الاولى:

السياسات البيئية في الاردن وعلاقتها بالتنمية المستدامة

م. خالد الايراني

افتتح مدير عام مركز الاردن الجديد للدراسات السيد هاني الحوراني جلسة حوارية تناولت موضوع السياسات البيئية في الاردن وعلاقتها بالتنمية المستدامة بتاريخ ٣/٦/٢٠٠٢ وهي واحدة من أربع جلسات حوارية حول التنمية المستدامة. ورحب السيد الحوراني بالمشاركين فيها، ودعا الدكتور محمد مصالحة أمين عام مجلس النواب (آنذاك) ونائب الرئيس السابق للجمعية الأردنية لحماية البيئة لرئاسة الجلسة وإدارة مناقشاتها، وقدم المهندس خالد الإيراني مدير عام الجمعية الملكية لحماية الطبيعة في الأردن، والذي كان له المداخلة الرئيسية في هذه الجلسة. واوضح السيد الحوراني أن مرصد البيئة الأردني قد استطاع منذ انطلاقته عام ٢٠٠٠ أن يترك بصمته، ويأخذ موقعه في خارطة حركة منظمات البيئة الأردنية، بتعاونه مع المنظمات المختصة بالشؤون البيئية. وفي ما يلي نص مداخلة م. الايراني:

ما سنتحدث عنه في هذه الجلسة يغطي بعض المواضيع المتعلقة بالسياسات البيئية، وكما تعرفون، فإن البيئة تغطي الكثير من الجوانب ومن الصعب بالتالي تغطية جميع الجوانب، لذا سوف نبدأ بالحديث عن العمل البيئي في الأردن – المؤسسات، كيفية عمل التشريعات، والاستراتيجيات التي حُضّرت، والمشاكل البيئية، وكمثال تجربة رؤية الجمعية الملكية لحماية الطبيعة لمفهوم التنمية المستدامة في مجال حماية الطبيعة.

خالد الايراني

في الخمسينات من القرن الفائت كان العمل البيئي في الأردن متركزاً فقط من خلال وزارة الصحة ووزارة الزراعة. وإذا أردنا التحدث عن المصادر الطبيعية، فقد كانت هناك دائرة الأحراج المعنية بحماية مناطق الأحراج، وكان هناك قانون الصحة والصحة البيئية إضافة الى قوانين اخرى من خلال وزارات متعددة لأوجه مختلفة ذات صلة بالمواضيع البيئية، ولكن تميزت هذه القوانين بأنها متفرقة، وليست في إطار بيئي واحد، حيث بدأت الجمعية الملكية لحماية الطبيعة عام ١٩٦٦، وكان التركيز أكثر على الحياة البرية والمصادر الطبيعية، وفي الثمانينات تأسست جمعية البيئة الأردنية، والتي كان لها بصمات كبيرة في العمل الشعبي البيئي والأثر الواضح في نشر الوعي البيئي، وبعد ذلك تم تأسيس ١٠ إلى ١٥ جمعية بيئية مختلفة. وكنتيجة للاستراتيجية الوطنية للبيئة والتوصية بإنشاء مؤسسة بيئية مستقلة وصدور قانون البيئة عام ١٩٩٥، أسست المؤسسة العامة لحماية البيئة؛ وهي مؤسسة مستقلة ولها مجلس أعلى للبيئة، كما أن وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة هو رئيس هذا المجلس.

السياسات البيئية هي تعبير عن توجه الدولة نحو موضوع معين، فما توجه الحكومة البيئي، وما هي سياساتها، وأين من الممكن أن نجدها؟ طبعاً نجدها في القوانين، كقانون البيئة بغض النظر عن مجال قوته أو ضعفه، ولكن القانون يعطي الإطار لتوجه الدولة، إضافة إلى الاستراتيجية الوطنية لحماية البيئة، والتي أعدت عام ١٩٩٢، بنتيجة العمل مع الاتحاد الدولي ودائرة البيئة، ولم يكن فيها أولويات واضحة، رغم وجود ٤٠٠ بند فيها. وتم تنفيذ ورشات عمل عن طريق وزارة التخطيط ودائرة البيئة ودعيت إليها كافة المؤسسات التي تعمل بالبيئة بشكل مباشر وغير مباشر، وأعدت وثيقة الخطة الوطنية لحماية البيئة، وهي خطة أعطت الإطار وخطة قصيرة ومتوسطة وبعيدة المدى، وأعطت أولويات للعمل في الأردن، وللأسف ما تزال، هي نفسها المطبقة لغاية الآن منذ عام ١٩٩٦، دون مراجعة سنوية، لمعرفة أين نحن، ما هي الإنجازات التي تمت، وتلك التي لم تتم، وأين نقاط القوة ونقاط الضعف، وماذا نريد أن نركز عليه في العام التالي، فهذا هو أحد نقاط الضعف في العمل المؤسسي البيئي الذي لا يوجد فيه نظام عمل واضح سواء على مستوى السلطة، أو على مستوى المراجعات والتقييم، كما أن هناك سياسات كثيرة منها أجندة ٢١، واستراتيجية التنوع الحيوي، وسياسة حماية المحميات والمناطق السياحية. ولكن، مشاكلنا هنا في المتنزهات القومية مثل البتراء أو المناطق المحمية مثل محمية ضانا ليس لها إطار سياسي، أي أن سياسة الأردن في المحميات غير واضحة حتى الآن، حيث أعد على نسق الخطة الوطنية لحماية البيئة ما سمّي بسياسة المناطق المحمية في عام ١٩٩٦، ورغم أنها وثيقة مهمة إلا أنها لم تستعمل حتى الآن. فالخطة هي تنفيذ ديناميكي وليست كتاب ينتظر التنفيذ، والسؤال الهام؛ أين نحن من السياسة؟ ما هي نقاط الضعف في السياسات لتحويلها إلى استراتيجيات، والخروج بخطط عمل للمتابعة وتقييم تلك الاستراتيجيات.

أهم المشاكل البيئية

المياه:

تشكل مشكلة المياه في الأردن واحدة من أهم المشاكل التي نواجهها، ولكنها ليست مشكلة كمية فقط، حيث يصل عجز المياه في الأردن إلى ما يقارب ١٣٪، فالكميات التي نأخذها من مصادر غير متجددة تبلغ حوالي ٧٠٠ مليون متر مكعب، بينما نستهلك اكثر من مليار متر مكعب في السنة، كما أن هناك تلوثات لغياب الوعي البيئي او لغياب التقييم أو التخطيط في بعض مناطق السدود، وكمثال على غياب التخطيط، هناك مشكلة الزحف الزراعي على حساب مصادرنا البيئية الأخرى، وحتى الآن لا يوجد في الأردن سياسة استخدام للأراضي والتي تتطلب تقسيم الأراضي إلى أجزاء، توضح ما هو مخصص منها للزراعة، وما ينبغي ان نزرع فيها، وما هي كمية الماء اللازمة ونوع المحاصيل.. الخ. وبسبب غياب هذه السياسة نحن نجور على أراضينا سواء بالرعي الجائر أو بزراعة محاصيل غير ملائمة، ومثال على ذلك، استخدام مياه الديسي غير المتجددة، لزراعة نباتات أو محاصيل مستهلكة جداً للمياه، وكذلك مشاكل البيئة الناتجة عن استخدام المبيدات الكيماوية، ويقوم كل من المركز الوطني للبحوث الزراعية، ووزارة الزراعة بوضع مواصفات لرش المحاصيل واستخدام المبيدات، ولكن ليس هناك من يطبق هذه القوانين بدقة، كما أنه ليس هناك من يتابع هذه القوانين.

الرعي الجائر والزحف العمراني:

يعتبر الرعي الجائر من المشاكل الكبيرة التي نجور بها على الأرض، حيث لا تستطيع حمولتها الرعوية ان توفر الرعي الكافي للمواشي الموجودة، وهناك إحصائية تشير إلى أن هناك رأس ماشية لكل مواطن، أي أن هناك حوالي ٤–٥ ملايين رأس ماشية، لكن أراضي الأردن لا توفر الرعي لهذا الحجم من الماشية، وبالتالي تبرز ظاهرة تدهور المراعي والمصادر الطبيعية في كثير من المناطق الزراعية، هذا إضافة أيضاً إلى ظاهرة الامتداد العمراني كما في عمان، فأراضيها خصبة ولكن يتم البناء عليها.

تلوث الهواء:

رغم أن الأردن ليس بلداً صناعياً إلا أن هناك بعض المواقع الهامة كالمصانع على الأنهار، مثل نهر الزرقاء، وسد الملك طلال الذي هو أكبر سد في الأردن، وكذلك مشكلة مصنع الإسمنت في الفحيص، وقضايا أخرى من التلوث الصناعي.

النفايات الصلبة:

يستهلك المواطن الأردني ما يقارب كيلوجراماً واحداً من النفايات الصلبة، وتظهر المشكلة جلية في آلية جمع النفايات والتخلص النهائي منها، وهي مشكلة ظاهرة في مناطق التنزه، ومنها دبين وطريق المطار، حيث يمكن رؤية الدليل على عدم الوعي الموجود لدينا. هذه المشاكل يعاني منها الناس في أفقر بقاع الأردن وتضطرهم لاستخدام المصادر الطبيعية، مثل نظام الرعي القديم من منطقة الى منطقة، والذي كان يعطي للموائل مجال الاستمرارية، أما الآن فتواجد المجتمعات المحلية التي تتمركز في مناطق محددة، وهذا يولد ضغطاً على المصادر الطبيعية في مناطقهم، واللوم لا يقع هنا على الناس، لان هذه المراعي تمثل مصدر معيشة لهم.

السياحة:

تبرز مشكلة السياحة بشكل أساسي في مناطق المتنزهات الوطنية؛ فهناك مشكلة السياحة غير المنظمة في بعض المناطق مثل وادي رم والبتراء، وهناك مشاكل أخرى مثل عدم وجود إدارة تنظم الحركة السياحية، والمهم هنا هو تحرك الناس، وما هو المسموح وما هو الممنوع للمحافظة على مصادرنا الطبيعية. أما العقبة، فهناك مشاكل كثيرة يمكن أن تظهر نتيجة تحولها إلى منطقة اقتصادية، وقد زاد عدد سكانها بزيادة المشاريع، كما أن هناك مفوضاً متخصصاً في كل شأن، ونأمل أن يكون صمام أمان لكل المشاريع الحاصلة، وفرض سياسة تقييم الأثر البيئي، ولكن في الوقت نفسه هناك ضغط على الموارد البيئية، فمثلاً الشاطئ الجنوبي سيملأ بالفنادق، وسيتعرض المرجان لكثير من المشاكل رغم أنه المصدر الرئيسي للسياحة في البيئة البحرية للعقبة.

الجمعية الملكية لحماية الطبيعة ودورها في حماية البيئة:

أسست الجمعية الملكية لحماية الطبيعة في البداية من اجل الصيد، وتوسع المفهوم بعد ذلك نتيجة تدهور الموئل في الأردن، حيث كان هناك في الخمسينات والستينات والسبعينات مشكلة الصيد الجائر، وخسرت الأردن عشرة أنواع من الثدييات وكثيراً من الأنواع النباتية ومنها النباتات النادرة.

لقد أسس الجمعية الملكية لحماية الطبيعة مجموعة من الصيادين، الذين كانوا يتعاملون مع الطبيعة، حيث بدأوا بإقامة جمعية لتنظيم الصيد لإحساسهم أن الأردن يخسر أحياءه البرية من الصيد الجائر، ومنهم أنيس المعشر مع الملك حسين الذي كان من الأوائل الذين عملوا في حركة حماية الطبيعة في الأردن، وتطورت الجمعية من حماية الصيد إلى إدارة لمختلف الأمور التي تؤثر على الصيد والموائل والأنظمة البيئية، وأعطيت الجمعية مسؤوليات حكومية في إدارة أراضي المحميات والتي هي أراض حكومية.

يتميز الأردن بغنى أنواعه النباتية وطيوره، حيث هناك أكثر من ٤٠٠ طير وأكثر من ٢٥٠٠–٣٠٠٠ نوع من النباتات، والأردن غني بمصادره القطرية، حيث تم إنشاء ٦ محميات حتى الآن تمثل ستة موائل مختلفة، فالأردن يحتوي على ١٢ مناخاً مختلفاً، ولكن تم اقتراح ١٨ محمية في دراسة للجمعية قبل ثلاث سنوات لإعادة تقييم المحميات التي طرحت في السبعينات، والتي هي الآن جزء من الاستراتيجية الوطنية للتنوع الحيوي، ذلك لأن هناك مناطق في الأردن تعتبر موائل مهمة، وتستحق أن تتحول إلى محميات. وتمثل المحميات الست حوالي ١٫٥٪ من مساحة الأردن، وكل واحدة منها تتميز بموائلها المختلفة، وهناك خطة إدارية لكل محمية.

صورة لورشة عمل «السياسات البيئية في الأردن»

كيفية ربط حماية الطبيعة بالاقتصاد

يتميز الأردن بتراث طبيعي هائل، وتنوع حيوي كبير وفريد، فالسمك السرحاني غير موجود إلا في برك الأزرق، وفي حنانا اكتشفت أنواع جديدة ليس لها تواجد في أي بقعة أخرى من العالم، وقد قامت الجمعية الملكية لحماية الطبيعة ببناء نظام معلوماتي جغرافي محوسب للموائل في الأردن والنباتات والحيوانات الموجودة وأماكن تواجدها وطبيعتها. كما تم استغلال مواقع هذه المحميات في السياحة البيئية، فالمحميات في الأردن ليست فقط لحماية الطبيعة ولكنها ايضاً مصدر للاستمتاع والسياحة، ونفتخر بأن الجمعية هي التي أدخلت مفهوم السياحة البيئية كإجراء عملي، لأن لها مفاهيم ومبادئ للمساهمة في الاقتصاد المحلي، وحماية الطبيعة، وكذلك عدم إضرار المرافق فيها للمنتج (الطبيعة).

ويلعب الترويج لمحمية الموجب، أخفض محمية على سطح الأرض، دوراً هاماً في الاستفادة من هذه المحمية وتسويقها، وبالتالي يمكن أن تشكل هذه المحميات مصادر دخل متميزة للأردن، حيث يمكن أن تعوض عن بعض الصناعات التي من الممكن أن تضر بالبيئة، كما يمكن أن تدر عائداً أفضل من غيرها من الصناعات.

نشاطات الجمعية الملكية لحماية الطبيعة

تشمل نشاطات الجمعية على وجود أندية لحماية الطبيعة، وتدريب للمعلمين على ملف بيئي، وتدريب على نشاطات تفاعلية، وكمثال على تلك الصراعات التي تحدث، تم تقييم قيمة الأحياء البرية وفق معايير نقدية، ليس كمصدر للحوم وإنما من حيث عوائدها في السياحة البيئية، وخاصة مراقبة الطيور، حيث تشكل بحد ذاتها سياحة مهمة وأساسية، لأن الأردن ممر لهجرة الطيور القادمة من أوروبا لأفريقيا. أما نهر الموجب فهو موضوع صراع آخر، ويعتبر قضية بيئية ناجحة وفيها تنمية مستدامة، حيث كان من المقرر بناء سد في منتصف المحمية كسد تحويلي، وتم التعاون مع الجهات الحكومية من خلال إعداد تقييم الأثر البيئي له كمنطقة سياحية مهمة، مما نتج عنه نقل السد لمنطقة أخرى يكون الضرر فيها أقل للبيئة.

وهنا نشير إلى نقطة ضرورية من حيث الإستفادة من المنح المقدمة من المؤسسات المختلفة، حيث أننا محظوظون في أن مرفق البيئة العالمي وبالتعاون مع الأمم المتحدة (UNDP) قام بادخال مفهوم المحميات في الأردن، من حيث أنها مناطق مسيجة، وممنوع الرعي فيها، وما عُمّل في ضانا يطبق في مناطق اخرى من حيث استفادة السكان المحليين من الاقتصاد المبني على برامج حماية البيئة، ونتيجة لكثرة زوار المنطقة واحتياجاتهم لمرشد سياحي، وكمبيت وطعام وتخييم، تم توفير سبل عمل للمجتمع المحلي في منطقة المحمية، وكذلك تسويق الإنتاجات المحلية للمحمية، مثل صناعات الفضة، والزراعة العضوية المجففة عن طريق الشمس، حيث يتميز بإعطائه قيمة أعلى وعمراً أطول مما يشجع السائح على شرائه، إضافة الى مشاريع انتاجية أخرى مثل جلود الماعز. هذه المشاريع وغيرها أعطت قوة للساكن المحلي، كما زادت من قيمة المرأة وأعطت مكانة للنساء في المجتمع المحلي، وفي الوقت نفسه حافظنا على المحمية من خلال المحافظة على رأس المال وطبيعته الجمالية، وباستفادة اقتصادية دون هدر قيمة الموقع من خلال عمليات التنقيب على النحاس وغيرها من المشاريع.

د.محمد مصالحة (رئيس الجلسة):

لقد استقطب موضوع البيئة في فترة التسعينات اهتمامات الشارع والمجتمع وحتى الرموز القيادية في الأردن، ومن الأمور الهامة التي تم التطرق إليها، موضوع المشاريع الزراعية وتأثيراتها السلبية على البيئة، حيث تم عقد ندوة حول أثر المشروعات الزراعية على البيئة، وتم دعوة خبراء من الدول العربية والأوروبية، وكان من أهم التوصيات التي خرجت بها الندوة، تنشيط الدور الشعبي في الموضوع البيئي، وكان الفضل لدولة السيد احمد عبيدات الذي كان من الرواد الأوائل وكان حوله أخوة متحمسون لفكرة تأسيس دور أهلي يعنى بموضوع البيئة، حيث كان الدور الأهلي غائباً وغير متحمس لدرجة الاستغراب في ذلك الحين. ولكن، هل البيئة هي فعلاً من الأمور التي تشد اهتمامنا، وهل هي ذات أولوية؟ وهل توضع أجندة الوطن قبل سواها من الأمور، خصوصاً أن الديمقراطية لا زالت فتية واهتمام الناس مشدود لتشكيل الأحزاب وتجربة الأحزاب والديمقراطية وموضوع الصحافة وقضية الأوضاع السيئة، المالية والإدارية في ذلك الوقت، ومحاسبة المسؤول، وان كانت من الهواجس التي يؤكد عليها الرأي العام. ومع ذلك استطاعت الحركة الأهلية الأردنية أن تشق طريقها، وأن تأسس بتواضع جمعية البيئة الأردنية، ونذكر أن مؤسسة فريدريش ناومان في ذلك الحين مدت يد الدعم المادي والفني للجمعية والخبرات والكفاءات وتجارب في ألمانيا وبعض الدول الأوروبية حول كيف يمكن أن يسهم المواطن والحركات

محمد مصالحة

الأهلية والمجتمع المدني في النشاط البيئي، وقد كان التركيز في ذلك الوقت على خلق الوعي لدى الناس كي يسير الجهد الشعبي جنباً الى جنب مع زيادة وتيرة العمل الرسمي، ولهذا أذكر أنه على مدى العشر سنوات الأخيرة من العقد التسعيني في القرن الماضي، أصبح لدينا استراتيجية وطنية، وهنا نذكر ان وزارة البلديات ومن خلال أمين عام الوزارة قد عملت مع مجموعة من الخبراء لوضع استراتيجية وطنية للبيئة، وأصبح لدينا أول استراتيجية ساهم فيها بعض الباحثين في الجمعية، واصبح لدينا قانون بيئة، وساهم خبراء الجمعية في تعديلات على مشروع القانون، ثم طالب المجتمع البيئي في أن تكون هناك مؤسسة مستقلة للبيئة، وإن أمكن وزارة، وما زالت هذه المطالبات حية حتى هذه اللحظة، ثم انشئت المؤسسة العامة لحماية البيئة، وأقول باختصار إن العمل الأهلي كان فاعلاً ومهماً، واستطاعت جمعية البيئة الأردنية أن تثبت أقدامها، وتنتشر جغرافياً وميدانياً وكمياً من حيث عدد الفروع والأعضاء، ومن حيث الحضور وتنوع النشاطات على مدى السنوات العشر الماضية، حيث أصبحت أحد العوامل المحركة للعمل البيئي على المستوى الوطني، أكان بالتشاور مع الحكومة والوزراء المعنيين، أو من خلال قضية التأثير لتعديل السياسات ووضع التشريعات التي تساعد في أن يكون هناك اهتمام بيئي رسمي ينسجم تماماً مع المصلحة الوطنية، وتطبيق ما يسمى بالتنمية المستدامة التي تراعي المحافظة على الموارد الطبيعية وصيانتها وعدم استنزافها.

المتحدث الرئيسي في هذه الجلسة هو المهندس خالد الإيراني – المدير العام للجمعية الملكية لحماية الطبيعة، والمشارك في عملية بناء القدرات للجمعيات الوطنية (مشروع جت) وعضو في مجلس أمناء مؤسسة الملك حسين، وعضو اللجنة الوزارية في الجمعيات البيئية، وعضو الهيئة الاستشارية في مرصد البيئة الأردني، وعضو اللجنة الوطنية البيئية، وعضو مجلس مؤسسة الطيور العالمية.

وقبل ان يبدأ المهندس الايراني حديثه، أود التأكيد على الجانب القانوني والاستراتيجية الوطنية ودور المجتمع المدني والمؤسسات الأهلية، والتشريعات والقوانين التي تصون البيئة، وتنظم العلاقة ما بين الأجهزة والمؤسسات والأفراد الذين يتصل عملهم بهذا المجال. كما أود الاشارة الى أن موضوع البيئة يتطلب جهداً مشتركاً واهتمام مؤسسات الحكومة المختلفة والأفراد، فكلنا مسؤولون وجهد الدولة لن يكون كاملاً دون مساعدة الناس بشكل جدي، لذا فإن قضية مسلكيات الناس وتوعيتهم أمر هام، فالدولة تضع القوانين وتنشئ المؤسسات وتقوم بالرقابة وتوجيه إعلامها الرسمي، بالمقابل فإن دور ووظائف ومهام الأفراد لا تقل أهمية عن الواجبات الملقاة على مؤسسات الدولة، لذلك يجب ان لا نقلل من جهد الفرد او الجماعة، وهذا يتطلب منا أن ننشط جهات القرار داخل البرلمان أو داخل الأحزاب السياسية بشأن موضوع البيئة، إذ أن هناك أحزاباً على سبيل المثال لم تشر لموضوعات البيئة في برامجها ولا في نظامها الأساسي، ويعود ذلك ربما إلى عدم الاهتمام وكذلك إلى التنشئة.

مناقشات الجلسة الحوارية:

شارك فيها السادة:

صبحي رمضان – القطاع الخاص، م. رؤوف الدباس – جمعية أصدقاء البيئة، د. أحمد عقلة – جامعة اليرموك، د. محمد بني هاني أمين عام سابق لوزارة التخطيط، د. إياد ابو مغلي مساعد الممثل المقيم السابق لبرنامج الامم المتحدة الانمائي، م. نضال سمارة – بلدية الزرقاء، م. ماجد حدادين – وزارة الزراعة، م. ماجد حدادين – وزارة الزراعة، سامي المحاسنة – جريدة العرب اليوم، د. رمزي البطاينة – خبير في السياسات البيئية.

صبحي رمضان:

أوضح السيد خالد الإيراني في حديثه أن السياسات البيئية لدينا ضعيفة أو حتى في وضع مأساوي، كما أن تطبيقات القوانين البيئية سيئة جداً، لذلك فإن من الواجب علينا طرح مناقشة هذه المشاكل للخروج بحلول متفق عليها، وتطرق لموضوع الاقتصاد وربطه بالبيئة وكيف يمكن توضيحه للجمهور من خلال تنفيذ مفهوم التنمية المستدامة.

م. رؤوف الدباس:

أنا لست خبيراً في أمور المحميات والاقتصاد، ولكن بشكل عام يجب أن يكون هناك اسلوب لاحتضان الأهالي المحليين في إدارة المحميات وسياستها، وبشكل خاص محمية وادي رم لأهميتها السياحية، وكيفية السيادة في المنطقة وطريقة التعامل معها، والذي يقودنا بالنهاية لإدارة المشروع وأخذ الحذر من الإدارة المشتركة ما بين العام والخاص، حيث يخضع وادي رم إلى أربع سلطات؛ أولها سلطة الأهالي، ثم سلطة اقليم العقبة، والجمعية الملكية لحماية الطبيعة، ووزارة السياحة. ففي ظل تعدد السلطات هناك خوف من عدم التركيز على نقاط مهمة لهذه المحمية، كذلك فإن النقص في السياسات البيئية يمثل مشكلة أخرى، فتارة هناك محمية بيئية، وتارة أخرى يتم تحويلها إلى منطقة ذات احكام خاصة، وتارة ثالثة تقام عليها الفنادق، فليس لدينا الأحزاب أو جهة برلمانية لتولي أمور البيئة من الناحية العلمية.

د. أحمد عقلة

أقترح عقد مؤتمر سنوي وطني لدراسة البيئة الأردنية، لما يمثله ذلك من أهمية في رسم السياسات الوطنية المتعلقة بالبيئة، وللأثر الذي سيتركه على بيئتنا الأردنية.

م. خالد الإيراني:

بخصوص السياسات والسلطات البيئية في وادي رم ودور الأهالي في المحميات، للأسف ليس هناك سياسة حكومية للمحميات. وبغياب الأنظمة والمعايير لمناطق المحميات الطبيعية وعدم ادراجها في قانون البيئة، سميت بمنطقة ذات أحكام خاصة وتم عمل قانون خاص بها أقره مجلس الوزراء، أما وادي رم فيقع في نطاق أراضي محافظة العقبة، لذا فإن رئيس سلطة إقليم العقبة هو محافظ العقبة والمسؤول عن محمية وادي رم، وتم تكليف الجمعية باعداد خطة ادارية للموقع، كما تم عمل مسح اقتصادي – اجتماعي للموقع، نظراً لوجود سبعة عشائر محيطة بالمنطقة، وتم وضع الخطة بالتعاون مع السكان المحليين، حيث أن السيادة بالنهاية هي لسلطة إقليم العقبة، ولها علاقة بوزارة السياحة. أما من ناحية القروض والمنح، فهي مقدمة من البنك الدولي، ورأيي الشخصي أن تتبع المحميات في الأردن لمؤسسة واحدة ليكون هناك شبكة تربط المحميات بعضها بعضاً.

أما لتفعيل قانون البيئة، فالتعامل معه يكون من ناحية ايجاد أنظمة لتطبيقه، ولكن موضوع إنشاء وزارة البيئة يتطلب إعادة القانون مرة أخرى، عن طريق لجنة وزارية متخصصة، وما زال ذلك غير مقر من قِبل مجلس الوزراء.

د. محمد بني هاني:

أود الطلب من السادة الذين سيقومون بإعادة صياغة قانون البيئة، طرح ورقة فيها تصور لاطار عام لسياسة بيئية للأردن، تتفق مع التنمية المستدامة، وممكن ان تكون عنواناً مهماً لمن سيتمكن من حضور مؤتمر القمة العالمية للتنمية المستدامة، من خلال تقديم إطار عام شامل للتنمية المستدامة وعلاقتها بالبيئة في الأردن.

د. اياد أبو مغلي:

هناك تجاوزات وقصور واضح في تطبيق القانون، كما أن هناك بعض التجني، ومع ذلك أنا متفائل بعض الشيء. الأردن بحاجة الآن لوضع أسس وتنظيمات وتشريعات في كل المجالات وليس البيئة فقط، فما زلنا نطبق بعض القوانين والانظمة التي تعود

للامبراطوريات العثمانية والفرنسية والإنجليزية والمصرية، ومع ذلك، فقد تم إنجاز الكثير من العمل عليها وخاصة في العشر سنوات الأخيرة، ولكن الطريق في بدايته، والتفاؤل موجود. الأجندة ٢١ هي عبارة عن السياسة الوطنية للتنمية المستدامة للقرن الـ ٢١، ولا شك أنها استراتيجية كاملة للاقتصاد والبيئة والتنمية الاجتماعية، وكذلك فإن المرأة والطفل من أهم محاورها، وتوفر الأجندة تحليلاً شاملاً لمشاكلنا في البيئة، وعلاقتها بالقطاعات الأخرى، وتضع حلولاً وخطة عمل كذلك، بالإضافة الى اقتراح العديد من المشاريع التي تعتبر مشاريع تأسيسية، وبنية تحتية، منها الإستراتيجية الوطنية للبيئة، وخطة عمل التنوع الحيوي. ويتم العمل حالياً على الاستراتيجيات الوطنية وخطة عمل مكافحة التصحر وتم العمل للاستراتيجية الوطنية للتغير المناخي وخطة عمل لمكافحة التغيير المناخي، فكل ما تقوم به المؤسسة العامة لحماية البيئة، أو أية مؤسسة تعمل في قطاع البيئة الآن اصبح ضمن وضع خطة العمل كهدف استراتيجي لأي عمل، كما يجب التوجه كذلك إلى خطة تمويل، لتنفيذ خطة العمل المقترحة، حيث أن مصادر التمويل هي أكبر عائق في تنفيذ خطط العمل من بداية التسعينات حتى الآن. أما بالنسبة لقانون البيئة، فإن الحكومة الأردنية تحاول انشاء وزارة، والفرصة مواتية لأن هناك مشروعاً لوضع هيكلية لهذه الوزارة ولم يتم من قبل أصحاب القرار فقط بل عملية تشاركية يشترك فيها كل من هو معني وله علاقة بالبيئة سواء المجتمعات المحلية، أو الجمعيات أو المؤسسات العامة وهم من سيضعون التصور لهذه الوزارة التي ستنظم أعمال البيئة والتنمية المستدامة في المستقبل.

م. خالد الايراني:

حول ما طرحته السيدة ميسون من وزارة البلديات بشأن السياسات البيئية واهتماماتها بتطوير وبناء القدرات للناس العاملين في مجال البيئة، ومنهم من ينتمون لمؤسسات هامة أو وزارات، ويتم تنسيبهم للمشاركة بدورات علمية وتدريبية، يجب ان يكون التدريب للمؤسسة وليس للشخص، مثلاً مدير محمية يعمل مع السكان المحليين، فإن إرساله لدورة تدريبية على المحميات والسكان المحليين يتناسب مع احتياجاته في العمل، ويشكل لدى عودته إلى مركزه نقطة قوة له، بحيث يصبح قادراً على العطاء، وهذا أهم بكثير من تدريب الناس لمجرد ان هناك فرصة لتدريبهم، كذلك يجب ان يكون التدريب ضمن عمل مؤسسي وتلبية للحاجة له.

م. نضال سمارة:

من واقع تجربتي في بلدية الزرقاء ومعايشتي للوضع في محافظة الزرقاء، أرى أنه من الضروري الإشارة الى المشكلات البيئية التالية:

١- إن ٧٥٪ من مياه المملكة يتم معالجتها في محطة تنقية المياه العادمة في الخربة السمرا الواقعة في محافظة الزرقاء، ومعروف الآثار السلبية لهذه المحطة على الأحواض المائية، وعلى مياه سد الملك طلال والزراعة في منطقة الغور، ورغم ذلك ليس هناك سياسة واضحة تجاه هذا الوضع.

٢- مصفاة البترول وتأثيراتها السلبية على المنطقة وانبعاث الغازات ..

٣- مصنع الأسمنت وما يستعمل فيه من مواد ممنوعة. وما ينجم عنه من تلوث للهواء.

٤- المدن الصناعية التي تنشأ حالياً، حيث لا يوجد في عدد منها محطات تنقية للمياه العادمة الصناعية، فمدينة سحاب الصناعية مثلاً تعالج فقط المياه العادمة المنزلية، وليس المياه العادمة الصناعية.

٥- مكب النفايات في الرصيفة والأكيدر، وهما أكبر مكبين في الأردن، ففي مكب نفايات الرصيفة يتم التخلص من ٧٥٪ من النفايات، وحتى اذا تم نقل المكب، فيجب أن يكون هناك اعادة تأهيل، وللأسف لا توجد خطة أو سياسة.

٦- موضوع الزراعة: رغم النقص الكبير الذي نعاني منه في قطاع المياه إلا أن ٧٢٪ من المياه تستغل في الزراعة. وللأسف ليس هناك من يستفيد من هذه المعادلة المائية، فالمواطن والمزارع يعانيان من نقص المياه، في ظل صعوبة الظروف الاقتصادية، لذلك يجب ان تكون هناك سياسة واضحة لهذا الجانب.

٧- حفر الآبار الإرتوازية ومشكلة الضخ الجائر للمياه منها، تمثل أحد أهم مشاكل قطاع المياه. هذه المشاكل وغيرها تمثل القضايا الجوهرية البيئية في الأردن، ومع ذلك ليس لها سياسة واضحة، وعندما نتحدث عن سياسة بيئية سليمة نعني بذلك وجود تنمية مستدامة، والسؤال لمن نوجه هذه الأسئلة والقضايا حتى يكون لدينا سياسة بيئية واضحة، تعالج القضايا الجوهرية، وحتى تكون النقاط واضحة للتوصيات، والسؤال هو: من يعلق الجرس؟

م. ماجد حدادين:

لا بد من التأكيد على أهمية المحميات، وعلاقة المناطق الحرجية بقوانين الزراعة، فالقانون موجود وفعال، ولكن للأسف لدينا مجتمع عشائري يتجه نحو المسؤول لحل المشاكل بصورة غرامات بسيطة للمخالفات. ونوه كذلك إلى ضرورة تعميم المحميات الطبيعية لمعظم مناطق المملكة الحساسة، حتى يتمكن المجتمع المحلي من معرفتها، وتعميق وعيه البيئي لطبيعة البلاد.

م. رؤوف الدباس:

لقد تم تحديد المحميات في فترة الثمانينات، وتم وضع أسس لها، فقد حصل ذلك لمحمية وادي رم في الثمانينات، ولكن في التسعينات تم تحويلها إلى منطقة ذات أحكام خاصة، وفي عام ١٩٩٨ تم ارجاعها كمحمية، ثم شبه محمية، وفي عام ٢٠٠١ تم إخضاعها لأحكام خاصة، وهذا يطرح مشكلة أي سياسة نتبع؟ وموضوع تقييم الأثر البيئي هو عمل مركزي في مجال التنمية المستدامة، وقد نص على ذلك قانون البيئة، ولم يكن اقراره من مجلس الوزراء، وبالتالي لم يفعّل، لذلك نجد أن بعض المصانع تخالف المعايير في الوقت الذي يجب فيه تطبيق السياسات والاحتكام اليها من قبل جميع المؤسسات، أي أنه قد يكون هناك سياسات ولكن نفتقر لسياسة المتابعة والتشاركية والتكاملية. ونتمنى أن تكون هذه العملية المتكاملة مُتبعة في وضع القانون الجديد للبيئة، بمعنى التشاور السليم واستخدام الجمعيات بشكل فعّال وليس كغرض تجميلي.

سامي المحاسنة:

بالاشارة الى موضوع السياسة البيئية في الأردن والتنمية المستدامة، أتساءل: كيف سيكون لدينا سياسة بيئية في موضوع التنمية المستدامة طالما أن المؤسسة العامة لحماية البيئة تعمل منذ حوالي سنة على موضوع التحضير لمؤتمر جوهانسبيرغ، ولكن قبل شهرين من انعقاده يتم تحويل ملف التنمية المستدامة لوزارة التخطيط؟ والموضوع الثاني وزارة البلديات والبيئة المسؤولة عن همّ البيئة، كيف ستتحمل مسؤولية البيئة في الوقت الذي تقوم فيه بإدارة أكبر وزارة لها أثر مباشر على البيئة؟

د. رمزي البطاينة:

اود التوضيح أن ردي كان من منظور أكاديمي بحت، فأنا

درست قبل ستة أشهر تفاعلات السياسة والبيئة في الأردن، وتوصلت إلى أكثر من نتيجة ومنها استعمال مفهوم نظري لتفسير القضايا البيئية وعلاقتها بالسياسة من خلال نموذجين هما نموذج المثلث والشكل الرباعي. فالشكل الرباعي ينطبق على الحالة عندما يكون العامل الخارجي هو المؤثر في صياغة السياسة البيئية في الأردن وغالباً ما يكون هو الجهة المانحة. وعندما نتحدث عن العوامل الداخلية نتحدث عن ظاهرة المثلث حيث استعملناها في تفسير قضية وادي رم والاعتداءات على الغابات في أول حكومة أردنية في العهد الديمقراطي، وكذلك حديثاً في قضية الفحيص. وبشكل مبسط نطرح السؤال: كيف نصنع السياسة البيئية في الأردن؟ فالنضج السياسي البيئي يولد سياسة بيئية، والنضج السياسي البيئي مرتبط بصناعة السياسة البيئية. نظرية المثلث مبنية على ثلاثة أسس: الأول الرؤية الملكية وهي فريدة من نوعها، ودور المجتمع المعرفي، والعلوم السياسية. ومن القضايا التي درست قضية الفحيص، فكنت من أوائل المراجعين للتقرير الصادر قبل سنة ونصف وأبديت عليه بعض الملاحظات بوجود نواقص وافتقاره الى تحديد مقدار الضرر وأهميته، وطلبت من المؤسسة إعادة النظر في الدراسة. ولأسباب خاصة أعطت المؤسسة ترخيصاً للمصنع، وبعد فترة تفاعلت القضية، وتدخلت بها مؤسسات المجتمع المدني والأحزاب، وانتهت الى وجهتي نظر؛ واحدة ترى ان المصنع سينتصر، والثانية التي أيدها الإطار النظري الذي توصلت اليه، ترى أن المجتمع المدني سيحقق اختراقاً في التعامل مع قضية المصنع مع أنه فشل في تحقيق اختراقات في مناطق أخرى مثل مصفاة البترول. فالمجتمع المعرفي حمل الرأي الفني والعلمي لجلالة الملك من خلال القنوات المفتوحة، وأعيد النظر في موضوع المصنع، والهدف من هذه المقدمة هو تبيان أنه من الصعب أن نصل لسياسة بيئية ناضجة دون فهم الجذور.

فكيف يتم طبخ السياسة البيئية في الأردن؟ إذن بدون فهم هذه التفاعلات لا نستطيع تحقيق اختراق بيئي. والجانب الثاني يتعلق بالمؤسسة العامة لحماية البيئة إذ بموجب القانون، فهي الجهة المخولة للتعامل مع قضايا البيئة. المؤسسة إذن هي احد ادوات السياسة البيئية، وعليها واجب كبير جداً. ومن معرفة الحكومة بأن إدارة البيئة في وزارة البلديات غير قادرة على التعامل مع التعقيدات في الوضع البيئي الأردني أوجدت المؤسسة، ولكن للأسف بقي الأشخاص نفسهم الموجودون في الدائرة ولم يتغير أي شيء كضخ دماء جديدة وبناء القدرات – أي أن الذي تغير هو الاسم فقط، وهناك جوانب أخرى كقانون الخدمة المدنية لا يساعد في تقدم الأمور، فالبروفسور الذي يعمل في الجامعة لا يقبل العمل مقابل ٤٠٠–٦٠٠ دينار.

إذن المؤسسات الأهلية، وهي جزء من منظومة الادارة البيئية في الأردن، استطاعت ان تحقق اختراقات لأنها فهمت كيفية صناعة السياسة البيئية، فعلى سبيل المثال، لماذا حققنا اختراقات في مجال التعامل مع القضايا الخضراء مثل المحميات ولم ننجح في معالجة الموضوع الساخن في مصفاة البترول والخربة السمرا؟ باختصار لأنه لم يتم فهم الإطار النظري للعبة صناعة القرار السياسي البيئي. وباختصار لو استمر العمل بالعقلية نفسها وتم تشكيل وزارة بيئة دون إعداد جيد، سنواجه المشكلة نفسها.

م. خالد الإيراني:

إن الكثير من صانعي القرار يذكرون أن البيئة عائق أمام المشاريع التنموية، وأرجع السبب إلى أن السياسات البيئية ليست مرتبطة بالتخطيط الوطني الكامل، أي أن هناك حاجة ماسة إلى اشراك البيئة في التخطيط الأولي للقطاعات الأخرى المختلفة.

وهناك سبب لإنشاء وزارة للبيئة، فطبيعة صنع القرار في الأردن يمثل نوعاً ما من Micro management، فمثلاً يأخذ مجلس الوزراء أحياناً قراراً بفتح أو اغلاق مقلع، فإن لم يكن هناك وزير للبيئة يحمل هم البيئة لدمج المفهوم البيئي في القطاعات المختلفة يحصل خلل، ونأمل أن يكون دور وزير البيئة أو الوزارة مُتداخل مع القطاعات الأخرى. كما أن هناك الكثير من المبادرات والعمل المؤسسي التي يجب العمل عليها أكثر، وترجمة الاستراتيجيات الوطنية للمصلحة العامة وليس الشخصية، وتطوير القدرات البيئية للجمعيات والمؤسسات البيئية، لخدمة الأهداف وتحقيقها من خلال أناس ذوي قدرات بناءة ينفذون توجه مؤسساتهم.

د. محمد مصالحة:

بخصوص السياسة في الأردن، هناك أطر نظرية تنظم الأنشطة والأدوار للأفراد والأجهزة والحقوق والالتزامات المتقابلة، وتتسم بقدر من الحركية، لذا يوجد سياسة اقتصادية وأخرى تربوية، والجانب الآخر هو دور البرلمان، فهناك حقيقةً مجموعة من الإخوة المشرعين، الذين يقومون أيضاً بوظيفة الرقابة على السلطة التنفيذية، وهذا له علاقة بالتطبيق الفعلي والعملي للسياسات والإجراءات. كيف يتم تلقي المعلومات؟ هناك لجنة من ١٤ عضواً خاصة بالصحة والبيئة، مهمتها أن تراقب الوضع البيئي وماهية سياسة البيئة، وتحاكمها من خلال مساءلة وزير البيئة، لكن كيف يمكن أن نفعّل الدور البرلماني؟ حقيقة الأمر بحاجة الى تنبيه، وأعتقد بأننا جميعاً معنيون أن نخاطب البرلمان سواء بكتابة رسالة حول قضية معينة، وغير ذلك من الوسائل، فهناك اللجنة ورئيسها ولها مقرر وأعضاء، وتقوم بالزيارات الميدانية حين ورود شكوى، ومنها مواضيع منطقة الهاشمية، والرعي الجائر، ومياه سد الملك طلال، ومياه زي التي أطاحت بوزير.

التوصيات:

١– الحاجة الى تعريف واضح ومحدد لسياسات البيئة في الأردن وإعداد ورقة وطنية جامعة تحدد هذه السياسة.

٢– الحاجة الى عقد مؤتمر وطني للبحث في السياسة البيئية والتنمية المستدامة في الأردن.

٣– الحاجة إلى وضع خطة عمل تنفيذية لتنفيذ الخطة الاستراتيجية الوطنية البيئية بعد تحديثها.

٤– وجود تشاركية فعلية في اعداد القانون الجديد للبيئة حتى يستوعب القانون هموم القطاع الاهلي.

٥– الحاجة لوجود تدريب من قبل الجمعيات الأهلية للاستفادة من الخبراء الأردنيين الدراسين في الخارج بعد عودتهم لتطوير كوادرها وقدراتها في موضوع التوعية البيئية.

٦– الاهتمام بالأجندة الوطنية ٢١ واعتمادها كخطة عمل وطنية للقرن الحالي.

٧– تفعيل دور المؤسسة الوطنية العاملة في مجال حماية البيئة لتكون مظلة جامعة لجميع الأنشطة في مجال البيئة.

٨– زيادة مشاركة مؤسسات المجتمع المدني في الدور الخاص لرسم السياسات البيئية ورقابة وضع البيئة في الأردن.

الجلسة الحوارية الثانية:

نحو تطوير معايير وطنية للتنمية المستدامة

د. رمزي البطاينة*

عقد مرصد البيئة الاردني في مركز الاردن الجديد للدراسات الجلسة الحوارية الثانية تحت عنوان « تطوير معايير وطنية للتنمية المستدامة » وذلك في قاعة اجتماعات المركز، بتاريخ ٢٤/٦/٢٠٠٢ . ترأس أعمال هذه الجلسة الحوارية وأدار نقاشاتها د. عودة الجيوسي من جامعة العلوم التطبيقية بعمان. وقدم ورقة العمل الرئيسية للجلسة د. رمزي البطاينة الخبير في السياسات والتخطيط البيئي، المؤسسة العامة لحماية البيئة (آنذاك)، وفي ما يلي نص مداخلته:

نبدأ بالاشارة الى مفهوم التنمية المستدامة، وتوضيح لماذا نحتاج لمؤشرات التنمية المستدامة، كمقدمة لبلورة إطار نظري لتطوير المؤشرات، وصولاً الى مرحلة التفكير بتطوير وطني لمؤشرات التنمية المستدامة. فيجب ان نبني على تجارب غيرنا والى أي حد وصل إليه ونأخذ ما يلائم الحالة الأردنية. فمنذ أول ظهور لمفهوم التنمية المستدامة في تقرير عالمنا المشترك الذي أنجزته اللجنة الدولية للبيئة والتنمية عام ١٩٨٧، أثار المفهوم جدلاً واسعاً. وعلى الرغم من ذلك تبنته قمة الأرض في عام ١٩٩٢ واصبح المفهوم كأساس محرك لعملية التنمية، وأصبح بمثابة الخطاب الأولي الذي يشكل عملية صناعة القرار بالنسبة لقضايا البيئة والتنمية.

لقد تركز الجدل الذي رافق ظهور المفهوم حول ماهية التنمية المستدامة وإمكانية التطبيق العملي لها، حيث تشير أدبيات التنمية المستدامة إلى وجود عدة تفسيرات أدت بدورها إلى إساءة استعمال المفهوم من قبل أصحاب مصالح متضاربة. وجدير بالذكر أنه تم رصد أكثر من ٧٠ تعريفاً للتنمية المستدامة، يعتبر معظمها إعادة صياغة للتعريف الذي تبنته اللجنة الدولية للتنمية والبيئة والذي ينص على ان **التنمية المستدامة** هي التي تكتفي باحتياجات الحاضر بدون المساس بحقوق أجيال المستقبل. ولو أمعنا النظر في التعريف لوجدنا انه يحوي على فكرتين أساسيتين، هما: الاحتياجات وحدود التنمية؛ الفكرة الأولى ترتبط بمفهوم المساواة كمحدد له أولية، ويشير بوضوح إلى وجود علاقة ما بين حماية البيئة والعدالة. والفكرة الثانية تتفق على حدود عملية التنمية. وعلى الرغم من إجماع خطابات التنمية المستدامة على فكرة محدودية التنمية، فإننا نختلف بتقييمنا لها، وبالطريقة التي تربط فيها التنمية بالعدالة. وقد أشار العديد من الباحثين إلى الصعوبة في ايجاد مصالحة ما بين التنمية والبيئة، ويعود ذلك حسب رأيهم إلى صعوبة دمج الإرادة السياسية مع الموارد الاقتصادية والفنية والمعرفة في الموارد الطبيعية والسلوك الاجتماعي. ولاقى هذا التغيير صدى لدى بعض الدارسين الذين أشاروا بكل وضوح إلى ان تبني مفهوم التنمية المستدامة يتطلب استحقاقات جذرية، منها إنشاء مؤسسات سياسية تعنى بمناقشة الآثار التوزيعية لمكتسبات التنمية والسياسات البيئية. وعلى النقيض من ذلك، تنبه البعض إلى أن غياب هذه المؤسسات حتى في دول الغرب يشكل عائقاً أساسياً أمام قطاف ثمار التنمية المستدامة.

وبعد ان بينا ماهية التنمية المستدامة واستحقاقاتها، سنقدم الإطار الذي نستطيع من خلاله تحسين الأداء اتجاه مسار التنمية المستدامة، بمعنى آخر سنقدم مؤشرات التنمية المستدامة، هذه المؤشرات لم تأت من فراغ، هناك خلفية – طالبت الاجندة ٢١– بسلسلة من الإجراءات لإضفاء الصفة العملية على مفهوم التنمية المستدامة.

الاجندة ٢١– هي الآلية التشغيلية لمفهوم التنمية المستدامة، لذلك ينبغي أن يكون حاضراً في اذهاننا ان تنفيذ الاجندة ٢١– يشكل تحدياً للدول، وان ذلك يتطلب ان تقوم الأخيرة بتحديد أولويات للعمل وتطوير الآليات اللازمة، ونشير الى المؤسسات التي تتطلب إعادة هيكلة لتقوم بالبحث عن مصادر تمويل لهذه الإجراءات. والمقصود بمؤشرات التنمية المستدامة وما هو دورها، ان العلاقة بين العلم والسياسات والمجتمع هي واحدة من أهم القضايا المرتبطة بالجوانب العملية للتنمية المستدامة. لقد بات واضحاً أن المؤشرات الاقتصادية لوحدها غير كافية لتوضيح تبعات التنمية، فالمؤشرات البيئية المبنية على الحقائق تبعاتها العلمية المجردة غير مفهومة للعامة، وبالتالي لن تسهل عملية الانتقال نحو مسار التنمية المستدامة. يقتصر جمهور هذه المؤشرات على المجتمع الأكاديمي، ويضاف الى ذلك افتقارها الى الآثار الاجتماعية للتنمية. وفي المقابل فإن الاعتبارات الاقتصادية والتي تتجاهل الاعتبارات البيئية والاجتماعية غير قادرة على بيان مدى استدامة التنمية اجتماعياً او اقتصادياً، هذه الخلفية تمهد لتعريف **مؤشرات التنمية المستدامة** والتي هي عبارة عن مجموعة من المعلومات تعطي صورة واضحة عما يجري بالنسبة للتنمية المستدامة. ان تطوير هذه المؤشرات ملزم لكل الدول

*يحمل درجة الدكتوراة في الهندسة البيئية، مستشار في القضايا البيئية– سلطنة عُمان.

بموجب البند ٤٠ من جدول أعمال أجندة ٢١، والذي يحمل عنوان: معلومات لصناعة القرار. ويعد هذا الإجراء أساسياً لتقييم أداء الحكومات في تنفيذ سياسات منع التلوث ودمج الاعتبارات البيئية في القطاعات الاقتصادية، وتعمل هذه المؤشرات عند تطويرها مرجعاً لصنع السياسات، وحافزاً لتنفيذ السياسات، وقاعدة لتقييم مدى فعالية هذه السياسات.

الإطار النظري لتطوير مؤشرات التنمية المستدامة:

قبل البدء بأية عملية تطوير لمؤشرات وطنية، يجب العودة الى اصول تطوير مؤشرات التنمية البيئية (الضغط– الحالة– الاستجابة)، ونعود الى نموذج متعارف عليه في أدبيات البيئة وهو الضغط على الموارد الذي يولد نوعاً من الاستنزاف، وهذا يدعو للاستجابة من الحكومات والهيئات الأهلية من خلال سلسلة من السياسات والإجراءات. أما مكونات الإطار فهي بشكل مبسط كالتالي:

الضغط – الآثار البيئية التي تسببها الأنشطة التنموية مثل – التجارة – الصناعة – السياحة – النقل – الحالة – حالة البيئة تمثل تغييراً في نوعية البيئة بسبب الأنشطة المشار إليه أعلاه.

الاستجابة – السياسات التي تمثل الإجراءات الكلية والسياسات الحكومية على مستويات مختلفة والتي اعتمدت للتعامل مع الآثار البيئية، Pressure-State-Response لغاية إعداد أول استعمال لنموذج الضغط.

حالة البيئة، حالة البيئة في فترة من الفترات تعطى إلى صاحب القرار والرأي العام عن الأوضاع البيئية للبلد بشكل عام. وعندما نتكلم عن موضوع التنمية المستدامة، فإن هذا يتطلب ان نحدد بشكل رقمي، مؤشراً رقمياً أو مؤشراً نوعياً عن وصف كل وضع، أي إعطاء رقم للضغط، شكل وصفي لاستجابة الدول في التعامل مع الإشكالات البيئية. إن إعداد تقرير حالة البيئة في عدة دول يعتمد على قاعدة السبب والنتيجة والتي تشكل أساس الإطار النظري لموضوع نموذج الضغط، الحالة، والاستجابة. ان الهدف من اعداد تقارير حالة البيئة هو اطلاع الرأي العام والحكومة على الأوضاع البيئية وبشكل خاص الاتجاهات والسياسات.

منذ مؤتمر ريو عام ١٩٩٢ أصبح محتوى تقارير حالة البيئة اكثر شمولاً نتيجة لإضافة التأثيرات الاجتماعية والاقتصادية للأنشطة التنموية للتقرير، وحالات الفقر والبطالة ومواضيع ذات ارتباط وثيق بتفاعلات البيئة والتنمية.

اعتماد مؤشرات التنمية المستدامة تم في دول مختارة مثل كندا، استراليا، أمريكا، وبريطانيا، والتي تبنت مؤشرات التنمية المستدامة على أساس معايير ومنهجية مقبولة علمياً بمشاركة جهاز أكاديمي لإعداد المؤشرات، وبتلقي نوع من الدعم والمشاركة الأهلية وغير الأهلية. والمعايير يجب ان تكون ذات صلة بعملية التنمية المستدامة ومقبولة من المجتمع والإعلام حتى نتمكن من استعمالها كمقياس لتحديد مسارنا بالنسبة لموضوع التنمية المستدامة.

ولا بد من إعطاء فكرة عن بعض المؤشرات لبعض القضايا الملحة بالتنمية المستدامة في الأردن، حيث أن هناك أساسيات لتطوير مؤشرات التنمية المستدامة، ومن ثم يجب ان تتوافر إرادة سياسية لتطوير هذه المؤشرات والعمل على مأسسة وبناء القدرات لمهمة تطويرها، كما ان البحث العلمي عامل مهم جداً وكذلك إشراك المجتمع المدني في البحث عن حلول للإشكالات البيئية وديمقراطية صنع القرار.

وعلى سبيل المثال:

موضوع النفايات

- **مؤشر الضغط**: مقدار وكمية النفايات الصناعية والمنزلية المنتجة لكل شخص.
- **مؤشر الاستجابة**: كمية النفايات المدارة بطريقة بيئية سليمة، (مؤشر الإدارة للموارد الكيماوية السامة).
- **مؤشر الحالة**: حالة الكيماويات السامة.
- **مؤشر الضغط**: عدد حالات التسمم من النفايات الكيماوية. إذا كان العدد كبيراً، فإن هذا يشير إلى وجود خلل في السياسات.
- **مؤشر الاستجابة**: عدد الكيماويات المحرمة او المحدد استعمالها.

مؤشرات حماية مصادر المياه

- **مؤشر الضغط**: مقدار الضخ السنوي للمياه السطحية او الجوفية، مقدار الاستهلاك المنزلي.
- **مؤشر الحالة**: كمية تناقص المخزون المائي، تراكيز البكتيريا العالية. حيث ان كمية الأكسجين الممتص حيوياً يشير إلى وجود تلوثات من شبكات الصرف الصحي ومحطات التنقية، محتوى الأملاح المذابة تعطي فكرة عن المعاملة الصناعية لتحلية المياه.
- **مؤشرات الاستجابة او السياسات**: نسبة السكان المخدومين من محطات التنقية ان كانت نسبة عالية يكون الوضع أفضل.

هذه أمثلة لتوضيح كيفية استعمال نموذج الضغط – الحالة – الاستجابة.

ختاماً يمكن للأردن ان يستفيد من تجارب الدول المتقدمة بهذا الخصوص، تحسين نوعية الحياة للناس. تستغرق عملية تطوير مؤشرات التنمية المستدامة وقتاً طويلاً لعدة اعتبارات منها الجهد الجماعي، وتتطلب إشراك جهود المجتمع والسياسيين والعلماء والاقتصاديين، ونقطة ارتباط عملية التنمية المستدامة في الدول النامية بغطاء دعم الدول المانحة وارتباطها بالعدالة ما بين الشمال والجنوب للعالم حيث أصبحت مشمولة بمفهوم العولمة.

من ورشة عمل «نحو تطوير معايير وطنية للتنمية المستدامة»

وفي السياق الأردني، هناك المديونية كعامل محدد

وأساسي جداً في الانتقال من المسار غير المستديم إلى مسار مستديم.

د. عودة الجيوسي (رئيس الجلسة):

مفهوم التنمية المستدامة، عملياً نتكلم عن انساق التفكير، "مناهج التفكير"، هل هي عملية ام نتاج، والمعايير للتنمية المستدامة وما نعني منها ابعاد استدامة بيئية، بشرية، اقتصادية، مؤسسية، ويرتبط بالأمن البيئي. والأهم من ذلك هو المحاور الأربعة المربوطة بالتنمية المستدامة: الاجتماعي، القيمي، الطاقة الاستيعابية، والبعد البشري من ناحية النسبة والتناسب، والذي يقود للعدالة بمعنى المحافظة على الأنماط (عدالة عبر الأجيال) لامتداد زمني للأجيال الزمني والمكاني.

انساق التفكير: نسق كل صغير جميل، أي معالجة التلوث مع مصدره قبل ان يحقق السلبيات الكاملة، أي معالجة الإشكالات التلوثية قبل تفاقمها.

- معالجة الإشكالات في مصدرها قبل تفاقمها (حلول صغيرة).
- حلول مرتبطة بمنظومة العادات وطرق التفكير.
- نقل المياه من الزراعة للشرب، إقامة السدود (حلول كبيرة).
- العولمة وتأثيراتها وآلية السوق، لا بد من تطوير المعايير الوطنية بخصوصيتها دون مقارنة المعايير الأردنية في ظل منظومة العادات والقيم – طبيعة البيئة، القدرة الاستيعابية للمجتمع الى قدرة المجتمع الاستيعابي بالتكيف مع أنماط جديدة للتقنية والعادات.

– لا بد من التركيز على ارتباط التنمية المستدامة والتنمية الاقتصادية لحلول مرتبطة بالإنسانية وتفيد المجتمع المحلي واستثمار عوائد التنمية الاقتصادية في تغيير نسق التفكير في ظل العولمة وإيجاد حلول لقضية الفقر.

إن التنمية المستدامة بطبيعتها عملية تطوير تغييرية، والمنتج يتعرض لعملية تحسين لمدى بعيد، والتحدي ليس على مستوى الأردن فقط بل على مستوى العالم، ولمدى بعيد ما يقارب القرن، لذا فالمطلوب منا تغيير مسار التنمية غير المستدامة، وما أدخلته الهيئات الدولية من نظريات تنمية فاشلة للأسف. ونتيجة لعملية الحوار الدولي ما بين النخبة الدولية، ظهر مفهوم التنمية المستدامة، واكتسب الاجماع الدولي، ليس فقط من خلال وثيقة الاجندة ٢١ والتي تعتبر غير ملزمة ولكنه استطاع ان يدخل في الاتفاقيات الدولية الملزمة، وأصبح جزءاً من الآليات التي تعتمدها الجهات المانحة.

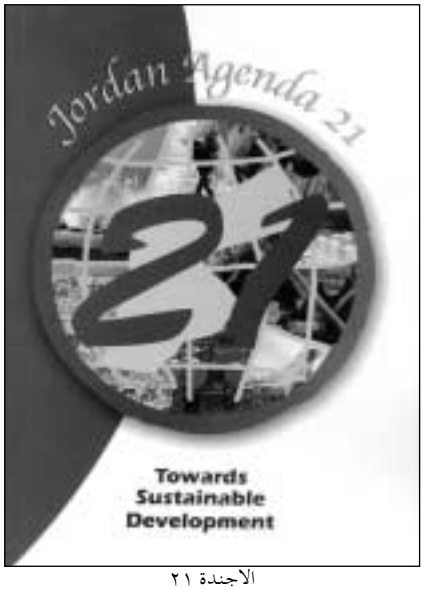

الاجندة ٢١

مناقشة عامة:

شارك في المناقشة كل من د. إياد ابو مغلي مساعد الممثل المقيم السابق لبرنامج الامم المتحدة الانمائي، والسيدة رغدة الزوايدة، المجلس الاعلى للشباب، د. بشار الشريدة، المركز الوطني للبحوث ونقل التكنولوجيا الزراعية د. منى هندية، جامعة العلوم والتكنولوجيا.

د. إياد أبو مغلي:

ان تطوير المؤشرات يجب ان يتوافر لها مقدرة استجابة من قبل الحكومة من حيث توفير التمويل، وهل تملك قدرة لعمل مختبرات قادرة على قياس المتبقيات في مراحلها المختلفة، ودعمها للتواصل والاستمرارية والعاملين عليها بتوفير المؤشرات والنوعية للسلع قبل ورودها للأسواق.

رغدة الزوايدة:

ادعو إلى دور موحد وتنسيقي لجميع الجمعيات والهيئات والمراكز سواء الحكومية او غير الحكومية بتشكيل مؤسسة تستطيع من خلال البحث العلمي تحسين نوعية الحياة للإنسان والنبات والحيوان.

د. رمزي البطاينة:

ان هذا الجهد هو جهد نامٍ وخاصة بالاهتمامات البيئية المترسخة في البلد، وأن التعددية ضرورة حيوية وخاصة بتعدد الجمعيات بمختلف التخصصات مما يُغني العمل ويطوره.

د. بشار الشريدة:

ماذا بشأن الإنجازات من ريو حتى جوهانسبيرغ؟

د. رمزي البطاينة:

قبل ريو تم توقيع سلسلة من الاتفاقيات، سن قانون للبيئة، ثم تأسيس جهاز المؤسسة العامة لحماية البيئة، أما مدى فعالية الأطر المؤسسية بالتعامل مع التنمية المستدامة فهناك أشكال عديدة بتنفيذ وتمويل المشاريع، فالهيئة المانحة لها مدة محددة للمشاريع، وهذا لا يعني فقط استخراج التقارير كما الفهم السائد للأجندة ٢١، ولكن يجب ان نفهم بأنها عبارة عن عملية إيجاد تناغم ما بين التنمية وعناصر البيئة لتشارك بها جميع المؤسسات المعنية بما في ذلك وزارة التخطيط.

د. منى هندية:

ما رأيكم في صلة الاجندة (٢١) فعلياً بالتنمية المستدامة؟

د. رمزي البطاينة:

ان وثيقة الأجندة ٢١ لا تشكل روح تنمية مستدامة بل هي وثيقة بيئية، وهو خطأ وقعت فيه الأمم المتحدة والمؤسسات الأخرى، وتوقيع الاستراتيجية الوطنية لحماية البيئة في عام ١٩٩٢ بناءً على توصيات المجلس الدولي لحماية الطبيعة، وشارك في إعدادها ١٤٠ خبيراً، وكانت عبارة عن وثيقة علمية بحتة، لذلك لم يتم تنفيذها فلم يكن هناك مشارك واحد معني بقضايا الاقتصاد او قضايا البطالة، وكان التفكير فقط باستراتيجية حماية البيئة – والعلماء لا يحلون قضية، والقضية من خلال الأجندة ٢١ هي كيفية تشكيل السياسات من خلال ترجمة الرأي العلمي إلى السياسات من خلال العلم والإرادة السياسية وهذا للأسف كان غائباً بإنجاز الوثيقة.

ان المجتمع المحلي "المدني" هو جزء أساسي ورئيسي من عملية صناعة التنمية المستدامة، أي ان احد المؤشرات الاستجابية كدليل

لمؤشر السياسات يتحدث عن عدد المؤسسات المدنية المشاركة، عملية دفع التنمية المستدامة وهي تسمى السكان المحليين، مجموعات المرأة، الشباب، اتحادات العمال، الصناعة، التجارة، المجتمعات المحلية، المنظمات الأهلية – المجتمعات الأكاديمية، المزارعين وهم الذين لهم الحق بأن يستفيدوا من مكتسبات التنمية، والحديث يدور عن تلوث الاستنزاف، وعن منع هذه المجتمعات من تحصيل حقهم بالاستفادة من مكتسب التنمية، وهنا يقع التقاطع مع الاعتبارات البيئية، وكذلك مدى مساهمة مؤسسات المجتمع المدني في إعداد استراتيجيات التنمية المستدامة، وإعداد الاستراتيجية الوطنية من خلال مشاركة ١٤٠ خبيراً، ومراجعة جميع الأعمال في فترة التسعينات، ومدى التطبيق وعدمه وأسبابه.

غير ان الاجندة ٢١ تحتوي على ٤٠ فصلاً، وحتى الذين عملوا بها لم يقرأوا جميع الفصول، ونحن بحاجة لقراءتها وفهمها على الأقل ٣ – ٤ سنوات لقدرة الشخص الواحد، فلم تكن هناك مراجعة دقيقة للفصول الأربعين للوثيقة الدولية التي اتفق عليها كل المجتمع الدولي، وجاءت الأجندة ٢١ الوطنية، ولقد سبقها عملية ايجاد مفهوم التنمية المستدامة من خلال اللجنة الدولية للتنمية المستدامة، والتي استغرقت خمسة سنوات برئاسة رئيس وزراء النرويجي ومشاركة مع كل دول العالم، واصدروا تقرير مستقبلنا المشترك Our Common Future، والذي كان المادة الأساسية التي مهدت لعقد مؤتمر ريو والتي بنيت عليها أجندة ٢١ وكذلك لسلسلة من الاتفاقيات الدولية التي جاءت بعد عام ١٩٩٢، والتي نعتبرها اتفاقيات دولية تطويرية لأنها تبنت مفهوم التنمية المستدامة، وكذلك عملية دولية ان يقوم الغرب بضخ المعرفة، وبضخ المال لتحويل الانتقال من مسار التنمية إلى مسار تنمية مستدامة لان مفهوم التنمية المستدامة يحوي مفهوماً أخلاقياً، ففي العقود الزمنية السابقة كان الغرب هو الذي يستفيد من التنمية والآن جاء الدور للدول النامية والفقيرة، فهو مفهوم أخلاقي وتغيير لنسخ التفكير، فهل نحن مستعدون في العالم الثالث ان نتقبل المفهوم.

لقد طرح استفسار عن الاستحقاقات الراديكالية، ومنها مؤسسات سياسية تعنى بمناقشة الآثار التوزيعية لمكتسبات التنمية والسياسة البيئية، المؤسسات السياسية هل المقصود بها إنشاء وزارة تعنى بالتنمية المستدامة، او مؤسسة عامة حكومية حتى لا يكون الجهد الدولي موزعاً ما بين الحكومة والقطاع الخاص، لتكون الجهود كلها مجمعة في جهة واحدة لتقوم بتوزيع الأدوار على الجهات صاحبة العلاقة بتنفيذ مفهوم التنمية المستدامة.

يجب علينا النظر لاستحقاقات الراديكالية على مستويين – الأول الدولي – العالم الأول او الشمال المتقدم اخذ نصيبه من التنمية على حساب الدول النامية لذلك يجب عليه ان يدفع التعويضات للدول النامية ولكن كان حاصل قمة ريو خروج صفقة، وهي عبارة عن آلية مالية تقوم بتمويل مشاريع محدودة ذات علاقة بالبيئة مثل التغير المناخي، التصحر، حماية المواد الكيماوية العابرة للحدود والتنوع الحيوي، وكانت غير كافية لإحقاق العدالة البيئية بين جيل الشمال الحاضر وجيل الدول النامية في الجنوب.

وأما على المسار الوطني فمن استفاد من عملية التنمية هم أناس محدودون بسبب عدم توزيعها على عدد كبير من الناس ولا نقصد الاشتراك ولكن من خلال ضريبة الدخل او الضرائب.

وهنا يجب ان يدخل في القضية عدة آليات لتحقيق ذلك كإنشاء مجلس تنمية دولي، وهذا على الصعيد الدولي، أما على المستوى الوطني فتحسين نظام الضرائب وبقية الأنظمة ضروري بحيث يستفيد الناس المهمشون في السابق من خلال إعطاء الفرص لهم بعد حرمانهم منها مثل التغييرات السياسية، واحترام الذكاء الاجتماعي من خلال تنفيذ عملية التنمية المستدامة.

وكانت هناك إشارة إلى ماهية دور الشباب وأهمية مشاركتهم من خلال ورقة تطرح من المؤسسة العامة لحماية البيئة بعنوان الشباب والتنمية المستدامة.

أما دور الأموال الممنوحة والمصروفة بعمل الورش والمشاريع، ودورها ونتائجها الملموسة للمواطن وليس فقط صرفها بهذه الأعمال المجردة أو النظرية أمر في غاية الأهمية، لذا فان أهمية دور الشباب في التنمية المستدامة متطلب يجب النظر إليه وتطويره. إنها ليست مسؤولية المؤسسة العامة لحماية البيئة وحدها، ولكن هي علاقة ومسؤولية وزارة الشباب من خلال إعداد رؤية التنمية المستدامة من وجهة نظر الشباب، وما ينتظرونه منها من خلال أنفسهم لخلق نمط تفكير جديد عن الماضي من منهجية وعملية تطوير لعملية التنمية المستدامة.

مفهوم الدعم الخارجي هو عبارة عن تحميل الموضوع أكثر مما يحتمل، فهناك خلل بصرف بعض المبالغ حيث يتم تنظيم الفعاليات دون نتائج، وكأمثلة لهذه الأنماط عدم الحصول على الشيء بسهولة، فنجد بعض الدول المجاورة مثل سوريا حيث لم يتركوا سياسة السوق المفتوحة تعمل، لنجد ان هناك ظهوراً لصناعات محلية وإبداع لعدم استيراد كل شيء، أما مصر عندما اعتمدت مبدأ السوق المفتوحة دمرت الكثير من الصناعات. نحن الآن أمام تحديث صناعاتنا وزراعتنا، لذلك يجب ان يكون وطننا يملك الاستدامة وليس امتلاك الشيء دون القدرة على دفع ما يترتب عليه، فهناك علاقة عكسية ما بين دعم المؤسسات الدولية للعالم الثالث والتنمية فيه، لذلك يجب ان يقتصر الدعم على مشاريع لعوامل التغيير وتأسيس بيئة مناسبة لتمكين الناس من التفكير والعمل والإنتاج.

إن التنمية المستدامة قد مرت من الستينات إلى التسعينات بخمس مراحل، بداية من إنشاء المشاريع الكبيرة لحل مشاكل البيئة والمياه، ونتيجة لآثارها السلبية على البيئة، فانتقلت إلى مرحلة البعد البيئي والأمن البيئي، والبعد الاجتماعي والمرأة، وأخيراً تعديل الإطار المؤسسي والقانوني والإداري (الحاكمية الدولية) Governance، ويشمل جميع الأبعاد للتنمية المستدامة، لتشكل عملية خطاب ما بين الثلاثة مستويات السياسي والاجتماعي والتقني لتحقيق عملية التنمية المستدامة بشكل صحيح.

احدى المزارع الحديثة

الجلسة الحوارية الثالثة:

الجمعيات الاردنية غير الحكومية والمؤتمر العالمي للتنمية المستدامة: الاستعدادات والتوقعات

م. رؤوف الدباس*

عقد مرصد البيئة الاردني في مركز الاردن الجديد للدراسات جلسته الحوارية الثالثة حول التنمية المستدامة بعنوان «الجمعيات الاردنية غير الحكومية والمؤتمر العالمي للتنمية المستدامة: الاستعدادات والتوقعات»، في فندق مرمرة بعمان بتاريخ ١٥ تموز/ يوليو ٢٠٠٢ . وقد ترأس أعمال هذه الجلسة الحوارية وأدار مناقشاتها د. منى هندية، جامعة العلوم والتكنولوجيا الاردنية، فيما قدم المداخلة الرئيسية فيها المهندس رؤوف الدباس، رئيس جمعية اصدقاء البيئة الاردنية والذي بين في مداخلته وجهة نظر المنظمات غير الحكومية من التنمية المستدامة، والعوائق التي تواجهها الجمعيات الاهلية التي تعمل ضمن هذا المجال. وفيما يلي مداخلة المهندس الدباس وتوصيات المشاركين:

هناك جمعيات مختلفة في الاردن تعمل في مجال البيئة منها الجمعية الملكية لحماية الطبيعة، جمعية البيئة الاردنية، جمعية اصدقاء البيئة الاردنية، الجمعية الاردنية لمكافحة التصحر وتنمية البادية، جمعية النساء العربيات والجمعية الوطنية للبيئة والحياة البرية. ومن المعروف أن مجالات اعمال هذه الجمعيات وتوجهاتها متعددة، وهي تشمل حماية البيئة وصونها، من حماية النباتات ورعاية المحميات الطبيعية والحفاظ على الغابات ومواجهة جميع اشكال التلوث واضرار البيئة، عدا عن متابعة الامور على المستوى المدني ولعب دور هام في برامج التوعية والتدريب وتطبيق برامج التربية والتعليم، وبعضها يتركز على قطاعات محددة مثل جمعية النساء العربيات حيث تزاول الجمعية نشاطاتها ومهامها من خلال المجتمع النسائي الاردني، وهناك الجمعية الملكية لحماية الطبيعة التي تولي اهتمامات كبيرة لشبكة المحميات الطبيعية من ادارة وحماية ودراسة للمجتمعات الحيوية والانواع الحية في الاردن واعادة تأهليها وتطوير برامج توعية البيئة. وتراقب جمعية اصدقاء البيئة الاردنية المشاكل البيئية الناتجة عن المصانع وسبل معالجتها والحد منها حيث تعمل الجمعية من أجل صناعة نظيفة. وهناك انماط مناخية مثل الصحارى تلعب إزاءها الجمعية الاردنية لمكافحة التصحر وتنمية البادية دوراً فاعلاً من خلال محاربة عمليات التصحر الناتجة عن تدهور الغطاء النباتي للمناطق الزراعية والمساهمة في تحسين وتطوير البيئة المحلية للبادية الاردنية. والجدير بالذكر أن السواحل والمرتفعات الجبلية وشبه الصحراوية تشتمل على اثني عشر مناخاً.

رؤوف الدباس

ولدينا في الاردن كم هائل من الاتفاقيات التي تم التوقيع عليها ولكن التطبيق يكون دوماً صعباً، ويعود السبب في ذلك الى تقصير بعض الجهات المعنية بالاتفاقيات، سواء كانت حكومية او غير حكومية كالشركات، ويمكن بحث ذلك من خلال الجمعيات الاهلية من جهة والجهات الحكومية من جهة اخرى. وللأسف فإن بعض هذه الاتفاقيات تتعارض مع حق المجتمع المحلي في بيئة نظيفة كما حدث في منطقة الفحيص، لذلك يجب ان يكون هناك تنسيق في تطبيق وتنفيذ الاتفاقيات ما بين الجمعيات الاهلية والمؤسسات الحكومية المختلفة وعلى المستويين الدولي والمحلي، وذلك لقلة المعلومات المتوفرة،

صورة للندوة

*الرئيس السابق لجمعية أصدقاء البيئة الاردنية.

احدى حملات النظافة التطوعية في محافظة جرش

وغياب التوعية اللازمة وضعف الامكانيات حيث يمكن الاستفادة من هذه الاتفاقيات لما لها من دور في رفع القدرات، وزيادة الخبرة لكادر الجمعيات الاهلية والعاملين فيها.

اما على مستوى المجتمع والافراد، فان مساهمة الشركات الخاصة في تنفيذ برامج تتعلق بالبيئة يشكل ظاهرة جديدة، وان استغلت بالشكل الصحيح فسوف تعطي مردوداً جيداً، حيث يمكن ان تسهم من خلال برامجها وعملها التطوعي في مجالات البيئة المختلفة في تحسين ظروف البيئة وتطويرها، والفرق ما بين هذه الشركات الخاصة والجمعيات الاهلية هو ان الجمعيات الاهلية هي عبارة عن هيئات عامة لها هيئاتها الادارية التي تقوم بقيادتها والاشراف عليها، وتكون المحاسبة من خلالها تقييم عمل الكادر، وعمل الجمعية بشكل عام.

هناك انقطاع بشكل عام ما بين الجمعيات الاهلية والمؤسسات الحكومية. وحسب وجهة نظر من يعمل على رأس هذه المؤسسات الاهلية فإن المؤسسات الحكومية يجب أن تمثل المرجعية الأعلى، آخذين بعين الاعتبار أن هناك طاقات تملكها الجمعيات الاهلية يمكن استثمارها اذا ما توفرت ظروف تنسيقية جيدة مع الجهات والمؤسسات الحكومية المعنية، ذلك أن هذه الجهات تخشى من ان تسيطر الجمعيات الاهلية على الامور الادارية، مما قد يؤثر سلباً على دور الدولة او الجهات المانحة في تطبيق وتنفيذ العديد من المشروعات والاتفاقيات على المستوى المحلي والدولي، على حد سواء. وكنتيجة لهذه التباينات ما بين الجمعيات والجهات الحكومية والتي تعكس للجهات المانحة سلبية العلاقة الداخلية، فإن ذلك يؤدي لتخوفهم من تقديم المنح مما يفقد الطرفين الملايين من الدنانير.

ونحن بحاجة ماسة لتوجيه اهتمامنا للمجتمع لتوعيته من خلال ورشات تدريبية وتربوية وتوعوية ويجب ان يكون التنسيق لهذا الهدف ما بين الجمعيات الاهلية والمؤسسات الحكومية بشكل جيد، ليكون العمل دون حساسية وسلبية وبالتالي تحقيق الهدف المنشود، ولا بأس من الاشارة الى أننا نفتقر للخبرة والمعلومات بخصوص مشاكل بيئية لم تكن موجودة في السابق، وظهرت حديثاً، وعدم وجود المعلومات الكافية لا يساعد في وضع الامور في مكانها المناسب، وتقديم الحلول المناسبة لها، لذلك يجب وضع سلم للاولويات، واهم مثال على ذلك مشكلة المياه في الاردن.

وحتى نستطيع التحدث مع المانحين والحكومة والمجتمع علينا الارتقاء بمستوى الاعلام البيئي، فافتقارنا لاعلام بيئي فعال على جميع الاصعدة والمستويات يمثل واحدة من اهم مشاكلنا في الاردن، وذلك نظراً لحساسية دور الاعلام البيئي، كما أننا بحاجة الى دعم القدرات لسد النواقص، ودعم هذه الطاقات في مجالات التثقيف المختلفة، وتغطية الامور والقضايا البيئية على المستوى المحلي ما بين الجمعيات الاهلية والمؤسسات الاعلامية المختلفة من صحف وتلفزيون واذاعة.

اما القوانين والتشريعات البيئية واهمها قانون البيئة الصادر عام ١٩٩٥، فتمثل تحدياً آخر أمام صانع القرار، فالنقص في التواصل مع المؤسسات الحكومية بعد تشكيل المجلس الاعلى للبيئة والذي يشكل حلقة وصل تربط الجهات الحكومية والجمعيات الاهلية، والدعوة لتشكيل وتأسيس وزارة جديدة للبيئة وعدم اجتماع المجلس الاعلى للبيئة منذ تأسيسه يؤكد على تغييب الديمقراطية بشكل تام، وحتى ما جاء في نص القانون الجديد حيث تم الغاء تمثيل القطاعات الاهلية المعنية، اي ما يعني ان الجمعيات الاهلية غير ممثلة في رأس الهرم حتى كجهات استشارية، مما يعكس الضعف في مصداقية العلاقة ما بين الجمعيات الاهلية والجهات الحكومية، والقدرات غير متوفرة في بعض الوزارات مما يولد جوانب من الحساسية ناجمة عن عدم الكفاءة، اضافة الى غياب الارادة السياسية، مثال ذلك ما حدث في محمية الشمال وتحويلها الى محمية خاصة، لذلك يجب ان تتصف القرارات بالشفافية وخاصة السياسية منها، ويعتبر عدم وجود الدعم المادي او قلته ان وجد، من اهم المشاكل التي تواجهها الجمعيات الاهلية في الاردن، فالمبالغ ضئيلة، ويتم استخدامها في أعمال بسيطة وصغيرة غير مجدية أو غير مفيدة دائماً.

واما من الناحية التربوية، فإنه لا يوجد تقييم تربوي صحيح ومتطور، مع ان المجلس البيئي الاعلى اقر دراسة تقييم التربية البيئية، وننتظر المصادقة عليها من الجهات الحكومية، وهذا ما انطبق على مشكلة الفحيص.

اما بشأن توقيع الاردن على وثيقة اجندة القرن ٢١، الصادرة عن هيئة الامم المتحدة وتطبيقها بشكل غير مباشر على مصنع الاسمنت من خلال تقييم الاثر البيئي، فإن هذا لا يعني بالضرورة اغلاق المصنع كما يوحي بذلك اصحاب المصالح الاقتصادية والتجارية، بل العكس من ذلك فقد يقود ذلك الى فتح اسواق جديدة لتخفيف الاستهلاك للموارد الطبيعية. والكثير من القوانين والقرارات الحكومية المتضاربة يكون سببها مراعاة الاقتصاد فقط وفي الكثير من الاحيان تكون قرارات فاصلة. ويؤخذ القرار عادة من اعلى الهرم الحكومي المعني دون الرجوع لقاعدة الهرم الممثلة بالمجتمع ومؤسساته، كما هو الحال في قضية وادي رم، فهناك خطط سياحية هائلة، ولكن البدو

الذي يشكلون المجتمع المحلي لوادي رم، لم يكونوا جزءاً من قرار بناء المحمية وادخال مفهوم السياحة البيئية، وهذا ان دل على شيء إنما يدل على تجاهل اشراك المجتمع المحلي، وهذا ما يجب تغييره من قبل الحكومة والجمعيات الاهلية لتسهيل التطبيق والالتزام بالقوانين والقرارات.

وفي ختام هذه المداخلة، اود التأكيد على المسائل التالية:

١– مناشدة المجتمع الدولي لما يلعبه من دور مهم كمنبر للشعوب لشرح ما نواجهه في الاردن من مشاكل ومعيقات على المستوى البيئي، ولاعطاء صورة واضحة عن الاردن.

٢– يجب ان يكون هناك دور فعال للجمعيات الاهلية لجذب المانحين بالدرجة الاولى، ووضع اولويات للاجندة ٢١، لاحتوائها لمواضيع كثيرة مفيدة، وتحويل الاولويات ما بين الجهات الحكومية والجمعيات الاهلية والشركات الخاصة بعمل مشترك فيما بينها بادارة المشاريع البيئية وتنفيذها، وذلك لعدم امكانية أي قطاع منها بمفرده تنفيذ تلك المشاريع.

٣– يجب علينا العمل الدؤوب لزيادة الوعي البيئي من خلال التربية والتعليم، والتوافق مع الاعلام والحركة الشبابية، وتنظيم الحملات الاعلامية البيئية وتفعليها في المجتمع وافراده، تجاه قضايا عدة مثل قطع الاشجار وغيرها.

٤– يجب منع التشريعات المتضاربة من خلال دمجها او الغاء بعضها، ومأسسة موضوع تقييم الاثر البيئي، وتعزيز التبادل التحاوري ما بين الجهات الحكومية والشركات الخاصة والجمعيات الاهلية والمانحين.

٥– توفير المعلومات البيئية من جميع المستويات الحكومية خاصة تلك التي تضفي صفة السرية على المعلومات التي لديها، كما هو حاصل عند طلب معلومات عن الخربة السمرا، او مصانع الاسمنت، او الفوسفات، مع ان معلوماتها التفصيلية يمكن ان تكون متوفرة لجهات اجنبية مثل المانحين، وهذا ما يعيق الدراسات الاكاديمية وخاصة في مجال التحصيل العلمي والبحوث.

٦– ادماج واشراك المجتمع المحلي في عملية التنمية المستدامة امر ضروري ومهم جداً، ويجب تحقيقه بكل الاشكال والاساليب، لانه ليس مجرد مشروع اقتصادي كما يبدو للوهلة الاولى، بل هو تنموي بيئي للمحافظة على مواردنا الطبيعية، وهذا واجب على الدولة وليس مسألة كماليات، اذ انه يتعلق بالحفاظ على الماء والهواء والتربة من خلال اشراك عدد كبير من كافة قطاعات المجتمع.

توصيات ومقترحات:

– الدعوة الى ضرورة التنسيق ما بين الجمعيات الاهلية للخروج بتقرير موحد شامل حول التنمية المستدامة.

– اقتراح تشكيل لجنة لاعداد ولمساعدة مرصد البيئة الاردني بصياغة التقرير.

– الدعوة الى تبني القدرات العلمية الشبابية من حملة الشهادات العليا ذات العلاقة بالجوانب البيئية لتجديد القدرات والطاقات ودفع العمل البيئي الى الامام وتطوير الجمعيات الاهلية.

– تفعيل دور الصحافة من خلال تقديم المعلومات البيئية الكافية سواء على المستوى الحكومي او الاهلي لضمان عمل صحافي ناجح يستند الى ايجاد مسؤول اعلامي للجمعيات الاهلية يكون حلقة وصل بين الجمعيات والصحافة.

– العمل على ايجاد هيئة تنسيقية للجمعيات البيئية تعمل على التنسيق المتواصل وتبادل الخبرات والمعلومات بغية تحسين عمل الجمعيات.

– المطالبة بالتنسيق ما بين جمعيات حقوق الانسان والديمقراطية وجمعيات البيئة ليكون العمل متكاملاً وبخبرات تضمن حقوق الانسان في بيئة نظيفة ومستدامة.

الصحافة البيئية: دور برسم النمو

الجلسة الحوارية الرابعة:

الاردن يعد تقريره الوطني للتنمية المستدامة

عقد مرصد البيئة الاردني في مركز الاردن الجديد للدراسات الجلسة الحوارية الرابعة حول التنمية المستدامة بعنوان «الاردن ما بين ريو ١٩٩٢، وجوهانسبيرغ ٢٠٠٢ : الانجازات المتحققة والمهمات المستقبلية».

وقد عقدت هذه الجلسة الحوارية تحت رعاية د. عبد الرزاق طبيشات وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة في فندق مرمرة بعمان بتاريخ ١١ / ٨ / ٢٠٠٢، ورأس اعمالها م. فارس الجنيدي المدير العام للمؤسسة العامة لحماية البيئة، وتحدث فيها، د. اياد ابو مغلي مساعد الممثل المقيم لبرنامج الامم المتحدة الانمائي و م. أحمد القطارنة رئيس مكتب التنمية المستدامة في المؤسسة العامة لحماية البيئة.

د. عبد الرزاق طبيشات

د. عبد الرزاق طبيشات:

بداية اسمحوا لي أن أتقدم بالشكر الجزيل لمرصد البيئة الأردني في مركز الاردن الجديد للدراسات لتنظيمه هذه اللقاءات، فهو يتيح لنا أن نتحاور ونتحدث في موضوع يكتسب اهتماماً غير مسبوق، وهو موضوع التنمية المستدامة. لقد خرجت دول العالم والتي شاركت في قمة الأرض الأولى عام ١٩٩٢ في ريو دي جانيرو بإصدار وثيقة دولية عرفت بوثيقة أجندة القرن الـ ٢١، وكان على كل دولة أن تعمل على اصدار أجندة وطنية خاصة بها من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة. ولكن بعد ١٠ سنوات من هذا اللقاء كان لا بد من العودة مرة أخرى ليلتقي العالم في القمة الثانية للأرض، وان اختلفت الظروف والأوضاع وزادت حدة المشاكل البيئية بحيث أصبحت واقعاً يهدد الحياة على سطح هذا الكون. وقد ارتبطت هذه المشاكل بسوء الأوضاع البيئية، وتفاقم الفقر والبطالة، وتدني مستوى المعيشة في كثير من الدول النامية وانعكاس ذلك على برامجها التنموية، وتدهور الأوضاع الاقتصادية، وفي هذه الأثناء زادت في في الدول الغنية مستويات المعيشة، وازدهر الاقتصاد أكثر، مما دعا الأمم المتحدة لاستضافة قمة ثانية لمناقشة الأوضاع البيئية المتدهورة ومواجهة الأخطار البيئية المحتملة ولتتحمل دول الشمال والدول المتقدمة مسؤوليتها اتجاه هذه القضايا وتنفذ تعهداتها.

لذلك سوف يكون لانعقاد قمة جوهانسبيرغ صدى عالمي من أجل تقييم الجهود العالمية والشراكة الدولية لمواجهة الأخطار البيئية المحتملة. أما على المستوى المحلي، فإنني ادعو القطاع الخاص والجمعيات البيئية للعمل كفريق وطني على مواجهة التحديات البيئية وتعزيز البرامج التربوية بما يكفل تحقيق وتحسين مستوى المعيشة والرفاهية للمواطنين. في الختام لا يسعني إلا أن أتوجه بالشكر للعاملين في مرصد البيئة الأردني ومركز الأردن الجديد للدراسات على حسن تنظيم هذا اللقاء متمنياً للجميع التوفيق والنجاح ولبلدنا الغالي الفلاح والازدهار تحت ظل الراية الهاشمية بقيادة جلالة الملك عبد الله الثاني حفظه الله ورعاه.

فارس الجنيدي

فارس الجنيدي:

يسعدني أن أتشرف باللقاء مع هذه النخبة الطيبة من المهتمين بموضوع البيئة والتنمية المستدامة، وأحب أن أعطي فكرة مبسطة للإجراءات التي قامت بها المؤسسة العامة لحماية البيئة والحكومة في موضوع التنمية المستدامة. قامت المؤسسة العامة لحماية البيئة باعداد التقرير الوطني للتنمية المستدامة، وقدم للأمم المتحدة في شهر تشرين الأول / اكتوبر عام ٢٠٠٢، وتم تحضير هذا التقرير بطريقة تشاورية، شاركت بها جميع الجهات المختصة وصاحبة العلاقة من وزارات ومؤسسات رسمية إلى منظمات غير حكومية، إلى قطاع خاص، إلى فعاليات المجتمع

المحلي بما في ذلك عدة قطاعات مثل قطاع المرأة، وقطاع الشباب والقطاع الأكاديمي والقطاع الإعلامي، وتحدث التقرير عن ماهية الإنجازات التي تحققت في الأردن منذ عام ١٩٩٢ لغاية الآن، كما تحدث التقرير عن العقبات التي واجهت الأردن والتي كانت سبباً في تأخير تنفيذ بعض الإنجازات، اضافة الى ماهية التوصيات والحلول المقترحة لغاية إزالة هذه العقبات والتقدم إلى الأمام بموضوع التنمية المستدامة. طبعاً كما ذكرت كانت هناك حلقات تشاورية شارك فيها الإخوة المختصون، وكانت عبارة عن ثماني ورشات عمل، وفي نهاية هذه الورشات خرجنا بالتقرير الوطني الأردني، والذي أتصور أن معظمكم أخذ فكرة عنه أو أطلع عليه، هذا بشكل مبسط ومبدئي عن كيفية إعداد التقرير وماذا تضمن. من جهة أخرى تحدث التقرير عن قطاعات وقضايا عديدة منها الصحة والتعليم والفقر والبطالة والمديونية والكوارث الطبيعية والموارد الطبيعية وحسن الإدارة والإدارة الجيدة وغيرها. والآن يتحدث إلينا عن التنمية المستدامة، من حيث المفهوم والتعريف والإنجازات التي تحققت والتطلعات المستقبلية، المهندس أحمد القطارنة من المؤسسة العامة لحماية البيئة وهو رئيس مكتب التنمية المستدامة في المؤسسة.

أحمد القطارنة

م. احمد القطارنة:

بداية، أود الإشارة إلى التحضيرات الوطنية لمؤتمر جوهانسبيرغ، أي الامور التي قامت بها الحكومة الأردنية، أو المؤسسة العامة لحماية البيئة للتحضير لهذا المؤتمر، وقبل ذلك لا بد من الحديث عن مفهوم التنمية المستدامة، وماذا نعني به. وكما هو معروف، فإن لدينا ١٠٩ تعريفات لمفهوم التنمية المستدامة، لكن المفهوم الذي تم اعتماده هو التعريف الذي ورد في تقرير بروكلين عام ١٩٨٧ والذي ينص على أن التنمية المستدامة هي تنمية تلبي احتياجات أجيال الحاضر آخذة بعين الاعتبار احتياجات أجيال المستقبل. يوجد ثلاثة محاور رئيسية للتنمية المستدامة، إذ بدون هذه المحاور والتركيز عليها لا يوجد لدينا أي تنمية مستدامة. فإذا ركزنا فقط على المحور الاقتصادي، فسوف يكون هنالك تنمية ولكنها ليست تنمية مستدامة، فمحاور التنمية المستدامة هي: المحور البيئي، المحور الاجتماعي والمحور الاقتصادي. ودون أخذ هذه المحاور مع بعضها بعضاً، لا يمكن أن نصل الى مفهوم التنمية المستدامة. أيضاً يوجد لدينا قضايا متقاطعة تسمى Cross Cutting issues مثل التوعية والتعليم ومشاركة المرأة والشباب والمنظمات غير الحكومية والشفافية والديمقراطية والحكم الرشيد والمعلومات والتكنولوجيا. وبدون وجود هذه الأشياء والتنسيق مع الجهات المختلفة الأخرى والتعاون معها، لا يمكننا الوصول إلى مفهوم التنمية المستدامة، أي أنه يجب علينا أن نقوم بتوعية الجميع والقيام باشراك الشباب والمرأة والمنظمات غير الحكومية، وأيضاً تعميق مفهوم الحكم الرشيد والذي يعني أن نقوم بإشراك الجميع بعملية صنع القرار. أما الآلية التي اعتمدتها المؤسسة العامة لحماية البيئة لتحضير التقرير الوطني، فكانت كالتالي:

– قامت المؤسسة بعقد سبع حلقات تشاورية وطنية، في كل حلقة تم وضع تصور لماهية الإنجازات التي تمت منذ عام ١٩٩٢، أي بعد انعقاد مؤتمر ريو دي جانيرو في البرازيل، إلى غاية الآن، والتي تصب في مفهوم التنمية المستدامة. طبعاً كان هنالك حلقة للقطاع العام والقطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية وقطاع المرأة والشباب والإعلام والقطاع الأكاديمي، لأنه بدون إشراك هذه القطاعات جميعاً وبدون ترسيخ مفهوم المشاركة لا يمكننا الوصول الى مفهوم التنمية المستدامة. ولقد قمنا في نهاية هذه الحلقات أو ورشات العمل بتلخيص أو وضع الإنجازات التي تمت بمفهوم التنمية المستدامة أو التي تصب في هذا المفهوم في القطاعات المختلفة. في نهاية الأمر تم عقد حلقة حوارية تشاورية وطنية أخيرة، استعرضت فيها التقارير القطاعية جميعها، وتم دمج التقارير القطاعية في تقرير وطني واحد وهو التقرير الذي سيقدم في المؤتمر.

لقد ركزنا في خطة عمل المؤسسة العامة لحماية البيئة على أن تكون العملية شفافة، وعلى إشراك الجميع، وتم التأكيد على مبدأ اشراك الشباب والمرأة، وكان هنالك حلقتان تشاوريتان للشباب والمرأة، وكان التوجه هو أن تكون الحلقات النقاشية قابلة للحوار والتعديل حتى آخر لحظة، استناداً الى المبدأ التشاركي. طبعاً التقرير الوطني الأردني الذي سيقدم في جوهانسبيرغ موجود على موقع المؤسسة العامة لحماية البيئة، كما أنه نسخاً منه متاحة في المؤسسة، ولهذا التقرير، كان هناك خطوط ارشادية يجب ان نتمسك بها ونعمل على هديها، وكان على كل دول العالم ان تعمل الشيء نفسه.

ماذا يحتوى هذا التقرير؟ إنه يشتمل على استعراض للإنجازات في كافة القطاعات منذ ١٩٩٢ حتى الآن، وكذلك العقبات التي واجهها الأردن في تنفيذ الأجندة ٢١، وسبب ذهاب الوفد الأردني هو لتذليل هذه العقبات في المستقبل. الجميع يعرف أنه وفي حالة تنفيذنا للأجندة ٢١، فإن هذا يعني أننا في طريقنا للوصول الى التنمية المستدامة، وتضمن التقرير الوطني أيضاً الدروس والعبر والمقترحات والتوصيات التي سوف يحملها الفريق الأردني الى جوهانسبيرغ ويقدمها إلى المجتمع العالمي. وأبرز العقبات والمشاكل التي واجهت الأردن للوصول الى التنمية المستدامة هي **الفقر**، وهي أهم مشكلة، ويتمخض

صورة من ورشة عمل «الاردن ما بين ريو ١٩٩٢ وجوهانسبيرغ ٢٠٠٢»

عنها مشكلة البطالة وعدم وجود عمل للشباب وغير ذلك، هذه من المشاكل الكبيرة التي تواجه الأردن، والمشكلة الثانية هي **شح الموارد الطبيعية**، الجميع يعرف أن عدم وجود الموارد الطبيعية في الأردن هو من المشاكل الكبيرة وخصوصاً عدم توافر المياه بكميات كافية.

المديونية أيضاً، حيث يوجد مديونية كبيرة تثقل كاهل الحكومة ولا تساعدها على القيام بتنفيذ المشاريع التي تؤدي الى التنمية المستدامة، وأهم عقبة في رأيي ورأي الكثيرين هي **عدم الإستقرار السياسي في المنطقة، وعدم وجود حل سياسي للقضية الفلسطينية**، وبالتالي فإن عدم وجود استقرار متواصل في المنطقة يؤدي إلى عدم قدرتنا على الوصول للتنمية المستدامة. هناك أيضاً **محدودية التمويل**؟ لا يوجد تمويل كافي للقيام بالمشاريع المختلفة التي توصلنا الى التنمية المستدامة، ونقطة أخرى هي **عدم وجود الكوادر المدربة الكافية والمؤهلة** للتعامل مع التنمية المستدامة، وهذه النقطة سوف يتم التركيز عليها في المستقبل بحيث نقوم بتدريب الكوادر المختلفة.

الدروس والعبر: رغم شح الموارد كان هنالك انجازات كبيرة للأردن في موضوع التنمية المستدامة من خلال العديد من المشاريع التي تصب في مفهوم التنمية المستدامة رغم شح الموارد، وذلك بسبب التشاركية في العمل، وبسبب الاستقرار والأمن الداخلي، ذلك أن وجود الأمن والاستقرار في الأردن يساعد في الوصول لمفهوم التنمية المستدامة.

في التقرير كانت هنالك مقترحات وتوصيات لكيفية الوصول لحل المشكلات التي ستواجهنا في التنفيذ وصولاً إلى التنمية المستدامة. من أهم المقترحات والتوصيات، حل مشاكل الفقر، حل مشكلة المديونية بالطلب من المجتمع الدولي اعطاء فرصة للاردن لمبادلة الديون، النمو والتوزيع السكاني والتعليم وبناء القدرات، الأمن الغذائي والمائي، وحل مشكلة التصحر، ونقل التكنولوجيا، حيث يتوجب على العالم الصناعي أو العالم الغربي القيام بتسهيل عملية نقل التكنولوجيا للأردن والعالم الثالث. **مشكلة العولمة** وهناك مصطلح يجب التشديد عليه وهو **الحكم الرشيد** أو الحكمية وهو عملية إشراك الجميع في عملية صنع القرار ويوجد أمور أخرى وأهمها بناء مؤسسة التنمية المستدامة والقيام بتأهيل وتدريب الكوادر المختلفة. لقد عملنا ١٢ حلقة نقاشية في ١٢ محافظة، وهذا يعني أننا ذهبنا إلى كل محافظات المملكة، وعملنا الحلقات النقاشية فيها لايمان المؤسسة بأن مفهوم التنمية المستدامة يجب ان يصل إلى الجميع، ابتداء من الأجيال الصغيرة في المدارس وغيرها وانتهاءاً بمختلف القطاعات والفئات العمرية. وفي هذه الحلقات النقاشية تم إيضاح مفهوم التنمية المستدامة والتركيز على المبادئ الثلاثة التي أشرنا إليها. إلى جانب ذلك تم تنظيم مسابقة رسم ومقالة حول مفهوم التنمية المستدامة للطلبة في مدارس وزارة التربية والتعليم. وسوف نقوم بعمل حلقة لتحديد ثلاث آليات للمؤسسة العامة لحماية البيئة لتصويب مسيرة التنمية المستدامة بعد مؤتمر جوهانسبيرغ. وفي النهاية تم تشكيل لجنة وطنية للتنمية المستدامة، وهذه اللجنة هي أهم نقطة تم الوصول إليها، حيث ستأخذ على عاتقها العمل من أجل الوصول إلى مفهوم التنمية المستدامة في الأردن.

غلاف الاجندة الاردنية ٢١ نحو تنمية مستدامة

د. اياد ابو مغلي

د. اياد ابو مغلي:

بداية أحب أن أوكد على ما قدمه المهندس احمد القطارنة، وإضافة بعض النقاط، فما حققته المؤسسة العامة لحماية البيئة وبدعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي كان أولاً اطلاق الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة والتي سميت في الأردن **الأجندة ٢١**، كما هو متعارف عليها دولياً، وتم إطلاقها في شهر تموز / يوليو ٢٠٠١، وأخذت موافقة الحكومة ممثلة بالمجلس الأعلى لحماية البيئة، ثم تم بلورة خطة وطنية للتوعية والإعلام والإتصال البيئي، وقد صدر مؤخراً كتاب اسمه: **مقاربة إلى التنمية المستدامة**، وهو يحكي قصة رؤية التنمية المستدامة في الأردن منذ تأسيس المملكة ولغاية الآن، والرؤية المستقبلية. كذلك لا بد من الإشارة الى وجود تقارير قطاعية عن كل القطاعات. وتم إطلاق ميثاق الأرض على الصعيدين المحلي والاقليمي تحت رعاية الأميرة بسمة، وكان هناك أيضاً التقرير الوطني لجوهانسبيرغ والذي تحدث عنه المهندس احمد القطارنة. ثم بدأنا بالعمل على أجندة ٢١ محلية في محافظة الزرقاء، وبالذات في بلدية الزرقاء، ومن ضمن المشاريع المدعومة تم اختيار مشروعين، هما: (Liquid waste) و (Solid Waste Management)، وتم دعمهما من قبل هيئات دولية، كذلك تم إطلاق **SDNP** وهي شبكة التنمية المستدامة، ويشارك فيها عشر مؤسسات حكومية وغير حكومية وتوفر الربط ما بين هذه المؤسسات المختلفة من أجل التنمية المستدامة. كما تم إطلاق **ملتقى الحوار الالكتروني**، وإرسال دعوات للمشاركة فيه، وهو ما يزال موجوداً ومتوافراً لأي نقاش لموضوع من مواضيع التنمية ومن يزور الموقع هو (www. sdnp.jo) يمكن أن يشارك في أي نقاش حول مواضيع التنمية في الأردن سواء كانت اجتماعية أو اقتصادية، أو ذات صلة بقضايا المرأة، الفقر، السكان، وغيرها. إضافة إلى ذلك تم إطلاق حملة **Keeping Momentum** بعد ايداع التقرير الوطني في جوهانسبيرغ، وتم عمل ندوة إعلامية اقليمية للإعلاميين العرب حول التنمية المستدامة وادخال مفاهيم التنمية المستدامة في التقارير التي يكتبها الإعلاميون في

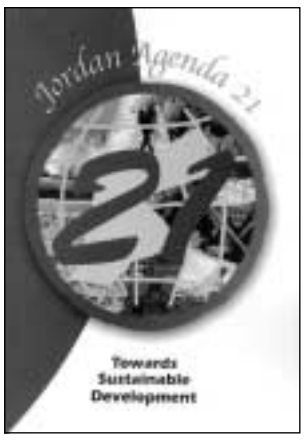

صحفهم والتلفزيونات وغيرها. والآن إنشاء الله نعمل على موضوع Capacity 2015، وسنتناولها بتفصيل أكبر.

أولاً، نتذكر أهداف المؤتمر WSSD:

– إعادة الإلتزام بما اتفق عليه في قمة الأرض الذي عقد في ريو ١٩٩٢، بمفهوم التنمية المستدامة وادخالها الخطط التنموية.

– توحيد استراتيجيات الفقر باستراتيجيات التنمية المستدامة، ونعيد ونذكر دائماً بأن التنمية المستدامة لا تتحدث عن حماية البيئة ولكن تتحدث عن التنمية الاجتماعية والاقتصادية إذ يجب توحيد خطط الفقر مع خطط التنمية المستدامة ووضع أساليب مؤسسة لمأسسة التنمية المستدامة في الخطط التنموية التي تقوم فيها الحكومات المختلفة، وأهم شيء هو توفير الدعم المادي لتحقيق خطط التنمية المستدامة من قبل الهيئات الدولية.

اين نحن بالنسبة للعالم أجمع؟ لا أريد التحدث بالتفصيل عن المؤتمرات التحضيرية التي عقدت في نيويورك وبالي وغيرها، والمؤتمرات الاقتصادية ومؤتمر التمويل من أجل التنمية المستدامة ومؤتمر الطاقة المستدامة، وآخر شيء المؤتمر الأخير التحضيري في بالي. وبعد حدوث بعض المشاكل وانسحاب بعض الدول المانحة من بعض الاتفاقيات، بعد كل هذه المشاكل أين وصلنا؟ ثلاثة أرباع الاتفاقية النهائية أو خطة العمل، والتي من المفروض أن يتم التوقيع عليها في جوهانسبيرغ، تم الإتفاق عليها من قبل كل الدول المعنية بالمؤتمر، سوف يتم اطلاق عدد من المبادرات الدولية لتمويل أجزاء أو قطاعات مختلفة من التنمية المستدامة. كثير من زعماء العالم أكدوا حضورهم لمؤتمر جوهانسبيرغ، وهذا يدل على أهمية المؤتمر وعلى الدعم على أعلى المستويات. الأمين العام للأمم المتحدة السيد كوفي عنان اطلق تحديد القطاعات المختلفة والتي يمكن أن يحقق فيها المؤتمر بعض الإنجازات والتي تتحدث عن الماء والوقاية والصحة والزراعة والتنوع الحيوي والطاقة. ولعلمكم تتذكرون أنه كان هناك مؤتمر الألفية حيث تم الإتفاق وتوقيع جميع الدول على الالتزام بتخفيف الفقر، في سنة ٢٠١٥، إلى النصف، وتم ادخالها كأحد الأعمدة الهامة لمؤتمر جوهانسبيرغ فأصبح هناك مزج ما بين أهداف جوهانسبيرغ وأهداف القمة الألفية. هل يمكن تحقيق ذلك، هناك حديث كثير عن الموضوع وأهميته وامكانية تحقيق هذه الأهداف. طبعاً التزمت كثير من الحكومات بوضع خطط ومبادرات ذات فاعلية، ولكن المستفيد من هذه الخطط هي الدول الداعمة. هل يمكن أن يحدث شيء على أرض الواقع؟ هناك بعض الإنجازات التي تمت قبل الوصول الى جوهانسبيرغ، حيث تم الوصول إلى اتفاق في بالي وبعد بالي، على وضع خطة او مشروع او مبادرة لادارة مصادر المياه بشكل كفؤ، ونعرف أن مصادر المياه هي من اهم الأمور التي قد تثير الخلافات ما بين الدول وحتى في داخل الدول نفسها، في مبادرة اسمها مبادرة WASH تم الاتفاق عليها، والتزمت الدول بتوفير المياه والصرف الصحي لـ ١,١ بليون انسان مع نهاية عام ٢٠١٥، وتم تو قيع ٢٨ دولة عليها ومعظمهم من الدول المانحة والتزمت السوق الأوروبية المشتركة بدعم مبادرة حول توفير المياه في مناطق العالم النامي وهناك برنامج في المكسيك لتوفير المياه والصرف الصحي للناس والعيادات والمدارس وغيرها. وفي موضوع الطاقة، التزمت الحكومات جميعها في مؤتمر بالي على توفير طاقة نظيفة والعمل على ادخال الطاقة المتجددة كاحدى اهم السياسات الحكومية خلال العشر سنوات القادمة بحيث يعود ٥٪ من مصادر الطاقة إلى الطاقة المتجددة.

وهناك مبادرة Global Village Energy Partnership لغاية ٢٠١٢ والتي من المتوقع أن توفر الطاقة المستدامة لحوالي ٣٠٠ مليون شخص لا يحصلون على الطاقة النظيفة بسبب اعتمادهم على الحطب وغيره. وهناك Demonstration Project في بوليفيا ومالي لتحقيق هذا الهدف. ثم اتفاق جميع الدول على توفير الصحة ومحاربة كل الأمراض الهامة والتي تؤدي إلى الفتك بعدد كبير من الشعوب، وبالأخص الإيدز والملاريا وغيرها. ومن ناحية الزراعة تم اتفاق جميع الدول على وضع خطط عمل لتوفير الأمن الغذائي والعمل على زيادة فعالية وإنتاجية الأراضي محدودة المصادر المائية وبكل المشاكل التي تتعرض لها وسيكون الأردن أحد الأمثلة التي ستطرح في جوهانسبيرغ، وهو مشروع يؤمن دخل للمناطق النائية أو المناطق الريفية حتى في أصعب الأوقات وفي وقت الجفاف. بالنسبة للتنوع الحيوي هناك عدة مبادرات واحداها هي ICN، وهناك مبادرة ستطلق في جوهانسبيرغ واسمها Global Conservation Trust وستوفر ٢٥٠ مليون دولار لحماية Plant Genetic Resources، والأردن في الحقيقة هو من أول الدول التي

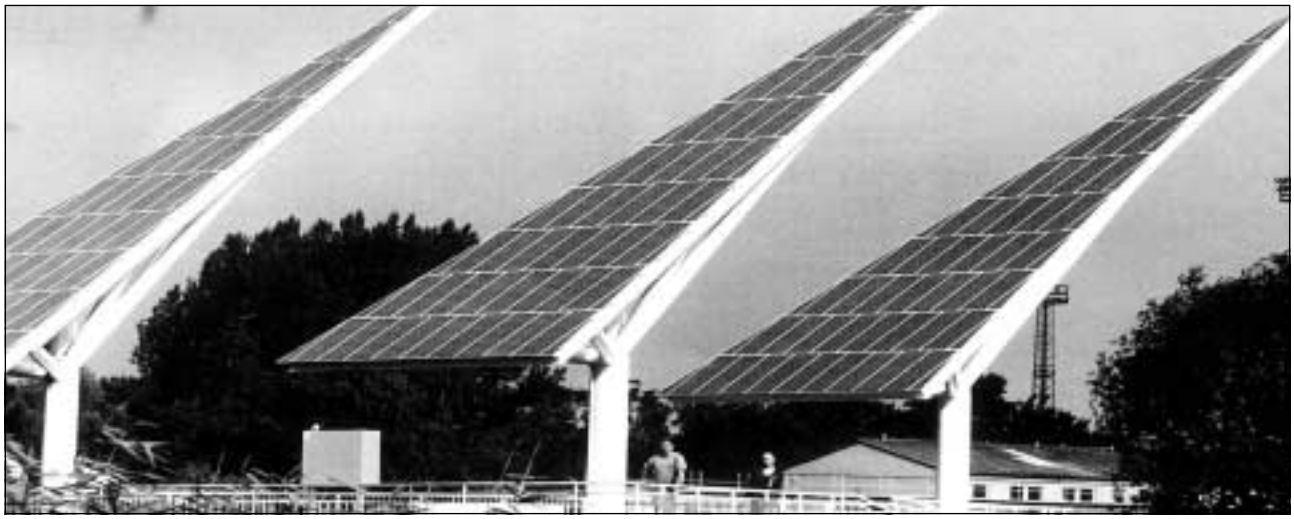

خلايا شمسية لتوليد الطاقة البديلة.. أحد الحلول الجذرية لتوفير طاقة مستدامة

صورة من ورشة
«من ريو ١٩٩٢ الى جوهانسبيرغ ٢٠٠٢»

أطلقت مثل هذه المبادرة. وحول مشروع الـ Capacity 2015 فمن المعروف أن مشروع الأجندة ٢١ مدعوم من برنامج اسرة Capacity 21 والذي هو جزء من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والآن الصورة تغيرت، حيث تم المزج ما بين أهداف التنمية المستدامة والقمة الألفية والالتزام بتخفيض الفقر بنسبة ٥٠٪ في سنة ٢٠١٥، وتغيرت وجهة النظر الـ Capacity 21، وصار هدفنا حماية المصادر الطبيعية، وفي الوقت نفسه تقليل الفقر، يعني أنه لن يكون الهدف هو حماية البيئة فقط، ولكن التقليل من الفقر من خلال حماية المصادر الطبيعية. وسيكون هناك مبادرات إقليمية ما بين سوريا والأردن ولبنان ومصر في الوقت الحالي لجعل المجتمعات المحلية تتمتع بالقدرة على وضع تصوراتها والمسح لاحتياجاتها المستقبلية في تنمية ذاتها، أي لن تعتمد في المستقبل على الحكومة المركزية في توفير هذه الاحتياجات، ولكن سيكون هناك استراتيجيات محلية في القرى والمحافظات المختلفة بوضع تصورات وتنفيذها في أماكنها، وهذا ما نسميه بمبادرة Tite Two والتي تم إطلاقها، وتحاول الهيئات الدولية تطبيقها وبالأخص UNDP ووضع مبادرة عالمية أو اقليمية أو محلية. لماذا سموها Tite Two؟ باختصار لأن هناك Tite One وهي مساعدة الدول والحكومات على الالتزام بوضع استراتيجيات وتغيير سياسات حتى تسير نحو التنمية المستدامة. أما Tite 2 فهي التي تستعمل مع المجتمعات المحلية وتعمل على مبادرات صغيرة بحيث توفر للمجتمعات المحلية الإمكانيات لمواجهة المشاكل التي تعاني منها بنفسها.

على المستوى المحلي

قد وضعنا بعض التصورات من حيث أنه يجب أن نعمل Trust Fund للتنمية المستدامة ليوفر الإمكانية لأية مؤسسات أو جمعيات أو قطاع عام أو قطاع خاص للعمل على مشاريع التنمية المستدامة. يجب تبني أجندة Cross Cutting Strategy في خطط التنمية الخمسية والسباعية وغيرها. حتى في خطة التحول الاقتصادي، فيجب أن يكون هناك مدخل للاستراتيجية التنموية المستدامة.

ندعو **لاستحداث** وزارة بيئة مستقلة ولكن هذا مطلب حكومي وعدم استخدام تقييم الاثر البيئي أعتبره فساداً بيئياً بعدم تطبيقه، ويجب العمل على Enhance Networking and Communication ما بين الحكومات المركزية والحكومات المحلية، ما بين الجمعيات والحكومة والقطاع الخاص والقطاع العام، دعم احمد القطارنة بوحدته التنمية المستدامة بأن تكون وحدة مراقبة وليست وحدة تنفيذ، مراقبة شؤون التنمية المستدامة ووضع خطة واستراتيجية لها. يجب ان يكون هناك مؤشرات للتنمية المستدامة مثل ما هناك عمل للحكومة الأردنية على مؤشرات لمدى تحقيق الأهداف وMechanisms و Moni-toring systms بالطبع.

تأسيس محكمة بيئية، فالقضاة غير قادرين على اتخاذ القرارات بشكل مناسب بما يتعلق بالبيئة، تحسين مناهج التعليم وتحديثها، ويجب ان تقوم المؤسسة العامة لحماية البيئة وغيرها من المؤسسات بعمل المائدة المستديرة للمانحين لبحث الخطة الاستراتيجية للتنمية المستدامة، وهذه خطة العمل لنا، وأولوياتنا، وهذا ما نحتاجه من دعم دون الانتظار بطرحهم لمواضيع اهتماماتهم.

وأخيراً **ادخال التنمية المستدامة للسلك الدبلوماسي** لأن سفراءنا يجب ان يكونوا سفراء للتنمية المستدامة، ويعملوا على دعم الأردن بمشاريع التنمية المستدامة.

خاتمة:

وأخيراً فإن زعماء الدول سيتبنون **الإعلان السياسي** والذي سيكون عبارة عن اعلان جوهانسبيرغ. وتعليقاً على كلام الاستاذ سامي محاسنة، صحافي، حول أن الأردن وافق على ما هو متفق عليه من خلال الوثيقة، فكل الدول وافقت عليه وأخذ جهداً كبيراً من جميع الدول المشاركة للخروج بهذه الصيغة، وكان جهداً على مدار أربعة اجتماعات في نيويورك وأندونيسيا. وقد أتت موافقة الأردن وأفكار الأردن من خلال مجموعة الـ ٧٧ والصين والتي تضم ١٣٤ دولة حيث تجلس مع بعضها وتخرج بصيغة مشتركة وتعرضها على المؤتمر العام.

وعن موضوع التوصيات التي ذكرها د. إياد أبو مغلي، وفهناك بعض التوصيات التي ما نزال تنظر فيها الحكومة حالياً مثل موضوع EIA، وتقييم الأثر البيئي، وهناك نظام أعد من قبل المؤسسة العامة لحماية البيئة وأقر من مجلس الحماية وموجود في مجلس الوزراء لاقراره ويعمل به حتى قبل إقراره، فأية مشاريع تنموية وصناعية يطلب منها إجراء الأثر البيئي قبل إعطاء الموافقة عدا عن الإجراءات والاقتراحات الأخرى.

مرصد البيئة الاردني

The Jordanian Environmental Watch Program

نبذة تعريفية

استحدث مركز الاردن الجديد للدراسات مع بداية عام ٢٠٠٠ وحدة خاصة للمياه والبيئة حملت اسم «مرصد البيئة الاردني»، وذلك للتعامل مع القضايا البيئية المطروحة على المستويين المحلي والاقليمي، حيث يعتبر المرصد منبراً لحوار السياسات المتصلة بالبيئة، ويعنى بتنظيم المؤتمرات والندوات العلمية وحلقات النقاش والحوار والتدريب، واعداد الابحاث والدراسات والتقارير عن حالة البيئة.

رسالة المرصد واهدافه:

ان اهمية مرصد البيئة الاردني تتمثل في الحاجة الى اداة مهنية ومستقلة، وذاتية المبادرة، لمراقبة ومتابعة حالة البيئة الاردنية، وبحث مختلف السياسات الحكومية حول الوضع البيئي، والاهتمام بالقضايا البيئية الرئيسية، ولا سيما مشكلة الامن المائي، والطرق السليمة لادارة المياه وتوفير مياه صالحة للشرب ومحاولة منع تلوث المياه العذبة واستنزافها، الحد من تلوث الهواء والتربة واستخدام المبيدات والاسمدة، وغيرها من المشاكل البيئية. ان مرصد البيئة الأردني يسعى الى المساهمة في وضع برامج عمل وسياسات شاملة للحفاظ على البيئة وتحسينها ووضع الحلول والمقترحات لمعالجة القضايا البيئية، كما يسعى الى تعزيز وتعميق الوعي البيئي بمختلف الوسائل. ان المرصد سوف يأخذ على عاتقه الاسهام في توفير برامج متنوعة لتدريب وتأهيل نشطاء المنظمات غير الحكومية للقيام باعمال مراقبة وتتبع حالة البيئة الاردنية. وهكذا فقد تحددت أهداف المرصد البيئي الاردني فيما يلي:

١- اعداد الدراسات والابحاث واوراق العمل للمؤتمرات والندوات المتخصصة والمشاركة في المؤتمرات والندوات التي تعقد محلياً واقليمياً وعالمياً.

٢- المساهمة في تطوير التشريعات الخاصة بالحفاظ على البيئة والموارد البيئية، ومراقبة التقدم في وضع التشريعات ومدى الالتزام بتنفيذها.

٣- متابعة انشطة المنظمات غير الحكومية العاملة في مجال البيئة والمياه والطبيعة وحماية التراث الحضاري والتعريف بهذه الانشطة، والتعاون مع المنظمات المعنية في مجال التوعية والتدريب.

٤- بناء قواعد بيانات بيئية وتوفيرها لصانعي القرار لمساعدتهم في اتخاذ القرارات التي تساهم في الحفاظ على البيئة.

٥- التعاون مع المؤسسات الحكومية وغير الحكومية المهتمة بالبيئة على المستوى المحلي والاقليمي والدولي، والمساهمة في اعمال التشبيك بينها، من اجل الوصول الى تشريعات وسياسات عمل ملائمة للحفاظ على البيئة في ظل التقدم العلمي الهائل والنمو السكاني وما يرافقهما من آثار على البيئة.

٦- اصدار تقرير دوري (سنوي) تحت عنوان «حالة البيئة في الاردن»، ويتضمن التقرير وصفاً عاماً لواقع البيئة الاردنية، واستعراضاً لاهم مستجدات هذا الواقع على المستوى التشريعي (قوانين وانظمة)، ادارة البيئة، وأداء المؤسسات والهيئات الحكومية والمنظمات غير الحكومية المتخصصة في المجال البيئي، واية منظمات جديدة نشأت، والبرامج التي قامت بتنفيذها خلال العام والمؤتمرات والندوات وورش العمل وبرامج التدريب والمطبوعات الجديدة في مجال البيئة، مواقف ونشاطات الوزراء، النواب، الاحزاب والمنظمات المدنية والبلديات على صعيد البيئة، اضافة الى كرونولوجي بأهم التطورات على صعيد البيئة والمياه.

٧- تشجيع ورعاية دورات تدريب الصحفيين الشباب لاكتساب الخبرة والاختصاص في مجال البيئة عن طريق تزويدهم بالمعلومات الاساسية عن واقع البيئة الاردنية والبرامج الحكومية وغير الحكومية في مجال حماية البيئة ومكافحة هدر المياه والاستغلال الامثل لها، اضافة الى توفير برامج تدريب تقني على الاساليب الفعالة في خلق اعلام بيئي ناجح.

٨- تزويد الجهات المختصة ولا سيما اللجان البرلمانية والمؤسسات الحكومية المختصة واجهزة الاعلام بالمعلومات عن المشكلات والقضايا البيئية الساخنة وتشجيعها على اتخاذ اجراءات فاعلة وفورية لتدارك الاخطار البيئية الطارئة.

نشاطات المرصد:

ينفذ مرصد البيئة الاردني برامج عمله في اطار رسالته واهدافه من خلال النشاطات وآليات العمل التالية:

١- الندوات والمؤتمرات:

تعقد عادة حول قضايا بيئية كبرى وهامة على الصعيدين المحلي والاقليمي، وتتطلب مناقشة عدة اوراق عمل مقدمة من ذوي الاختصاص. ومن المواضيع المقترح ان يناقشها المؤتمر: واقع المياه في الاردن، ادارة البيئة، التشريعات الخاصة بالبيئة، موقع البيئة في العملية التعليمية، ملوثات البيئة وغيرها. وتتراوح مدة المؤتمر ما بين يوم كامل وثلاثة ايام. وينظم المرصد مؤتمراً سنوياً واحداً وعدداً من الندوات.

٢- ورش العمل واللقاءات العلمية:

وتتناول هذه النشاطات القضايا البيئية الهامة والمستجدة،

تستند الى ورقة عمل او اكثر معدة حول موضوع محدد، ويفسح خلالها المجال للمشاركين الذين يتم انتقاؤهم على اساس الاختصاص والخبرة والاهتمام من القطاعين العام والخاص والوسط الاكاديمي للمشاركة في المناقشات، وتخرج هذه الورش وحلقات النقاش بتوصيات ومقترحات يتم ايصالها الى صانعي القرار والمنظمات المعنية بالبيئة والى وسائل الاعلام والصحافة المحلية.

٣- نشرة «المرصد» (الالكترونية):

وهي نشرة تثقيفية وتتضمن اهم التشريعات والقوانين البيئية، وتلقي الضوء على ابرز القضايا البيئية التي كانت مثار اهتمام وجدل خلال الاشهر الثلاثة السابقة على صدور النشرة.

تتضمن النشرة ملخص زمني لاهم الاحداث البيئية، اهم الاحصاءات والارقام التي تعكس حالة البيئة محلياً وعالمياً، وملخص لاهم الابحاث التي تتعلق بالبيئة، كما وتتضمن النشرة قائمة باسماء افضل المواقع الالكترونية التي تهتم بالقضايا البيئية.

وتضم النشرة ايضاً اخبار المرصد ونشاطاته وبرامجه واصداراته.

٤- التقرير السنوي:

ويصدر تحت عنوان «حالة البيئة في الاردن» سنوياً، ويغطي التقرير آخر المستجدات والمعطيات حول وضع المياه والبيئة في الاردن، ويتضمن سرداً توضيحياً للاحداث البيئية والطبيعية، وعرضاً للقضايا البيئية المختلفة مثل: مصادر المياه، التنوع الحيوي، تلوث الهواء، ادارة المخلفات الصلبة، اثر السياحة والتجارة والصناعة على البيئة. كما يوثق التقرير اهم التشريعات والقوانين البيئية، ويبرز النشاطات التي قامت بها الهيئات الحكومية وغير الحكومية في هذا المجال.

سوف يعتمد التقرير اساليب عديدة في جمع المعلومات، ومنها اعداد استمارات خاصة بالمنظمات غير الحكومية، تتبّع الجريدة الرسمية كمرجع لرصد التشريعات، مراقبة اداء الحكومة والبرلمان من خلال الصحف ووسائل الاعلام والمطبوعات الاخرى، طلب المعلومات الرسمية من الوزارات والمؤسسات المعنية بالبيئة، وكذلك من المنظمات الدولية غير الحكومية، بالاضافة الى المقابلات الشخصية والزيارات الميدانية.

٥- الدورات التدريبية:

يتم عقد دورات تدريبية للناشطين البيئيين وممثلي وسائل الاعلام، وممثلي المنظمات غير الحكومية، حول موضوع مراقبة البيئة وطرق المحافظة عليها، والطرق السليمة للادارة البيئية والتعريف بالتشريعات والقوانين البيئية وطرق تطبيقها، وغيرها من القضايا البيئية الهامة.

٦- الموقع الالكتروني:

يوجد موقع الكتروني لمركز الاردن الجديد للدراسات، وسيقوم المرصد ببناء موقع خاص به على شبكة الانترنت، وربطه بمواقع المنظمات غير الحكومية المعنية بالبيئة محلياً واقليمياً ودولياً. ويهتم الموقع برصد القضايا البيئية وموضوع ادارة المياه عالمياً ومحلياً، ويحتوي الموقع قاعدة بيانات حول التقارير البيئية، حقائق وارقام حول البيئة في الاردن، تعريف بالمنظمات الحكومية وغير الحكومية العاملة في حقل البيئة، بيان للقوانين البيئية والنشاطات والبرامج في حقل المياه والبيئة، كما يوجد بريد الكتروني لغايات النقاش العلمي، حيث يتم رصد القضايا البيئية الآنية، ويتم استقبال الآراء حولها، ثم مناقشتها بشكل دوري لتسليط الضوء عليها.

٧- ترجمة دورية لأهم الأدبيات البيئية العالمية:

وذلك بانتقاء وترجمة أهم الوثائق والأدبيات البيئية العالمية، بهدف سد الثغرة المعرفية المتمثلة في نقص الأدبيات البيئية باللغة العربية والمساهمة في تعريب لغة البيئة العالمية.

٨- اوراق بيئية:

سلسلة دورية من الاوراق البحثية البيئية المختصة في السياسات البيئية، وتتناول المستجدات المحلية والاقليمية والدولية في السياسات البيئية، مدعمة بالحقائق والمعلومات، وتسعى الى نشر الدراسات والابحاث الجادة والموضوعة والمترجمة، وتوفير المعلومات البيئية المباشرة المختصرة وتوثيق الجهود البيئية.

احد اجتماعات الهيئة الاستشارية لمرصد البيئة الاردني

كتاب

الاستراتيجية الوطنية الاردنية للتنوع الحيوي

إعداد: أمل الدبابسة

في تشرين الأول عام ١٩٩٥ صدر قانون حماية البيئة من أجل إنجاز ما ورد من أهداف في الاستراتيجية الوطنية للبيئة، وتم إعداد خطة العمل الوطنية للبيئة والتي أبرزت الحاجة إلى مسح للتنوع الحيوي على المستوى الوطني في الأردن. وفي أيلول عام ١٩٩٦ بدأ العمل بمشروع الأجندة ٢١ ليضع على أرض الواقع التنمية المستدامة للموارد والإدارة البيئية في البلاد.

وتم الانتهاء من إعداد الدراسة الوطنية للتنوع الحيوي في الأردن عام ١٩٩٨ تحت إشراف المؤسسة العامة لحماية البيئة آنذاك (وزارة البيئة حالياً) وبدعم مالي من مرفق البيئة العالمي وتنفيذ برنامج الأمم المتحدة للبيئة. وعلى المستوى الإقليمي والدولي قامت الحكومة الأردنية بالمصادقة على الاتفاقيات المتعلقة بالتنوع الحيوي التالية: اتفاقية التنوع الحيوي عام ١٩٩٣، اتفاقية مكافحة التصحر، اتفاقية رامسار، اتفاقية الحفاظ على التراث العالمي، والاتفاقية الإقليمية للحفاظ على بيئة البحر الأحمر وخليج عدن. وبعد المصادقة على اتفاقية التنوع الحيوي الدولية مباشرة، تم اعتماد المؤسسة العامة لحماية البيئة، كهيئة رئيسية مسؤولة عن بلورة الاستراتيجية الوطنية للتنوع الحيوي وخطة العمل لتحديد المؤشرات المطلوبة.

وفي عام ١٩٩٨ قامت المؤسسة العامة بإصدار الدراسة الوطنية للتنوع الحيوي في الأردن والتي اشتملت لأول مرة على نظرة شاملة للتنوع الحيوي في البلاد وإعداد قاعدة لوضع الاستراتيجية الوطنية للتنوع الحيوي وخطة العمل.

وقد حظيت قضايا التنوع الحيوي باهتمام عالمي بسبب النسب المتسارعة للتنمية وخاصة في البلدان النامية، والإدراك بأن حفظ التنوع الحيوي والاستعمال الحكيم له بشكل عام يساهم في محاربة الفقر في المناطق الريفية ويؤدي إلى التحسن العام في الظروف الصحية ونوعية الحياة.

وبسبب اهتمام المجتمع العالمي بقضايا صون الطبيعة وخاصة فيما يتعلق بالتنوع

غلاف الاستراتيجية الوطنية الاردنية للتنوع الحيوي

الحيوي في المناطق الجافة وما يتبعه من حفاظ على الموارد وإدارتها، فقد احتل الأردن مركزاً متميزاً لما يحتويه من تنوع حيوي فريد جعله يمثل التنوع الحيوي في المناطق الجافة بشكل كبير، باعتباره منطقة طبيعية انتقالية بين المناطق الغنية بالتنوع الحيوي.

الاتفاقية العالمية للتنوع الحيوي

بالرغم من الدعم الهام الذي يقدمه التنوع الحيوي للمجتمعات الإنسانية بيئياً واقتصادياً وثقافياً وروحياً، إلا ان النظم البيئية تتعرض للتدهور أو التراجع في الأنواع وفي التنوع الجيني والذي يتناقص بمعدلات خطيرة نتيجة للزيادة الطبيعية في أعداد السكان وازدياد نسب استهلاك الموارد. وأصبح ينظر الى التراجع العالمي في مجال التنوع الحيوي كواحد من أهم القضايا البيئية الخطيرة التي تواجه الإنسانية، ونظراً لما يقدمه التنوع الحيوي من فرص متاحة عديدة لمحاربة الفقر وتحسين الظروف الصحية للأعداد البشرية، فقد أوحى إدراك هذا التأثير الناجم عن التراجع الملحوظ على التنوع الحيوي على مستوى العالم الى الخروج بالاتفاقية العالمية للتنوع الحيوي والتي ساهم الأردن بفعالية في إخراجها الى حيز التنفيذ وصادق عليها عام ١٩٩٣.

وتنص الأهداف الثلاثة لاتفاقية التنوع الحيوي الدولية: الحفاظ على التنوع الحيوي، الاستعمال المستدام لموارد التنوع الحيوي، وأخيراً العدالة والمساواة في تقاسم المنافع فيما يخص استخدام الموارد الجينية.

لقد تم إصدار الوثيقة الأردنية للتنوع الحيوي، والتي تعتبر أداة هامة لتحقيق التنمية المستدامة في ١ تموز/ يوليو ٢٠٠٣، وكان قد بوشر العمل بهذه الاستراتيجية عام ١٩٩٩ من خلال المؤسسة العامة لحماية البيئة.

الاهداف الاستراتيجية الرئيسية:

١- حفظ التنوع الحيوي واستعمال الموارد الحيوية بطريقة مستدامة من خلال حماية الأنواع المختلفة من الحيوانات والنباتات والكائنات الدقيقة في بيئاتها المختلفة وحماية الأنظمة البيئية خاصة موائل الحياة البرية والغابات وأراضي المراعي والأراضي الزراعية بشكل يحفظ التوازن البيئي.

٢- تحسين تفهمنا للأنظمة وزيادة قدراتنا الإدارية وإدراك حاجتنا لحفظ التنوع الحيوي باستعمال الموارد الحيوية بطريقة مستدامة.

٣- إدارة الموارد الطبيعية وتوزيع الأدوار بين المؤسسات بطريقة تحفظ أساس الموارد الطبيعية الضرورية لحياة الإنسان وبقائه مثل التربة والماء والغطاء النباتي والمناخ وتطوير هذه العناصر واستعمالها بشكل ملائم وبطريقة مستدامة.

٤- إدامة وتطوير الحوافز والتشريعات التي تدعم حفظ التنوع الحيوي والاستعمال المستدام للموارد الحيوية.

٥- التعاون مع الأقطار الأخرى لحفظ التنوع الحيوي واستعمال الموارد الحيوية بطريقة مستدامة وبالمشاركة العادلة في المنافع التي يتم الحصول عليها نتيجة استغلال الموارد الوراثية.

دراسة

الحق في بيئة نظيفة

باتر محمد علي وردم*

مفهوم الحقوق البيئية:

لا يعتبر الربط ما بين البيئة النظيفة وحقوق الإنسان ربطاً حديثاً كما يتصور بعض الباحثين في هذين المجالين. فالحقوق البيئية تتعلق بشكل أساسي في حق الإنسان بالحصول على الحماية القانونية وحقه في الحياة والتنمية كما أكدها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في العام ١٩٤٨ . ومع أن أول معاهدة دولية فعلية حول الحقوق البيئية لم تتبلور إلا في العام ٢٠٠١ وهي المعاهدة الأوروبية للحصول على المعلومات والمشاركة الشعبية في اتخاذ القرار والحصول على العدالة في الشؤون البيئية، والتي تعرف بمعاهدة آرهوس، فإن جذور النضال من أجل الحقوق البيئية تتزامن بشكل واضح مع تطور تشريعات وآليات تطبيق حقوق الإنسان في العالم.

ومن الواضح أن الحق في الحياة لا يمكن أن يتحقق بدون الحق في الحصول على مياه وهواء وتربة نظيفة، وتندمج الحقوق البيئية في هذا الإطار مع الحق في الحياة من منطلق «نوعية الحياة». ولكن أهم مداخل الحديث عن الحقوق البيئية هو من خلال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والتي تعتبر «الجيل الثاني لحقوق الإنسان» والتي أقرت في العام ١٩٦٦ . وهذه الحقوق هي المؤشر الأكثر أهمية لنوعية حياة الإنسان، وهي تؤكد على أهمية «الحق في الصحة» وهو أحد أهم أبعاد الحقوق البيئية كما يشير إلى أهمية الحق في تقرير المصير والذي يعني حقوق الشعوب والمجتمعات في إدارة مواردها الطبيعية بشكل مستقل.

ومع ذلك فإن حقوق الإنسان الأساسية والتي تتمثل في الحقوق المدنية والسياسية والحقوق الاقتصادية والثقافية والاجتماعية تعتبر مدخلاً غير مباشر للحقوق البيئية، ولهذا كانت الحاجة دائماً ماسة لتطوير نص قانوني دولي يتضمن الحقوق البيئية بشكل مباشر وتكون له قوة تشريعية تطبيقية. وعلى هذا الأساس اتخذ الاتحاد الأوروبي المبادرة في العمل على تطوير معاهدة آرهوس آنفة الذكر ما بين العامين ١٩٩٨ و٢٠٠١ والتي تعتبر ملزمة لدول الاتحاد الأوروبي ولكنها نموذج يمكن تعميمه عالمياً في حال امتلكت دول العالم الرغبة والإرادة في تطوير اتفاقيات تشريعية ملزمة لمأسسة الحقوق البيئية.

الحقوق البيئية في المجالات التطبيقية

على المستوى التطبيقي يمكن أن تكون الحقوق البيئية حقوقاً فردية أو جماعية، كما أنها قد تكون حقوقاً مبدئية أو حقوقاً إجرائية. وتختلف النظرة إلى الحقوق البيئية، فقد تتعلق بحقوق الإنسان في استثمار الموارد البيئية كما يدعو إليها الاقتصاديون ومروجو نظرية النمو بلا حدود، أو حقوق الإنسان في حماية الموارد البيئية والعيش في بيئة نظيفة كما يدعو إليها أنصار التنمية المستدامة ونشطاء حماية البيئة. وفي الواقع، فإن أهم توجه نحو تعريف الحقوق البيئية يتعلق بحق الشخص في الحماية من تدهور واستنزاف الموارد الطبيعية، وهذا هو التوجه الأكثر تماشياً مع أخلاقيات مبادئ حقوق الإنسان.

ومن خلال تطبيق المفهوم العام لحقوق الإنسان، فإن أحد أهم عناصر الحقوق البيئية هو حق الناس في الحصول على المعلومات التي توضح وتفسر ظواهر التدهور البيئي وحالة البيئة المحيطة والذي يساعدهم في الوقوف ضد محاولات تدمير البيئة المحيطة. وهذا يتضمن أيضاً الحق في الحصول على تعويضات بسبب النتائج السلبية الناجمة عن التدهور البيئي.

ولكن جوهر الحقوق البيئية هو أقرب إلى الحقوق الجماعية منه إلى الحقوق الفردية، خاصة عندما يرتبط بمبادئ حق تقرير المصير والسيادة على الموارد والتي يتضمنها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. ويتكامل مع هذا التوجه تزايد الاهتمام العالمي بحقوق المجتمعات الأصيلة Indigenous Communities في إدارة الموارد الطبيعية في البيئة المحلية، والحصول على المعلومات الكافية والتمكين من رفع القدرات لمواجهة الاعتداءات الخارجية وخاصة من قبل الشركات الأجنبية.

ولا يمكن النظر إلى الحقوق البيئية بمعزل عن المسؤوليات البيئية، والتي عادة ما تتحملها الدولة أو المؤسسات العامة والخاصة وأحياناً المواطنين الأفراد. والمسؤولية البيئية تعني ضرورة قيام أصحاب القرار والسلطة بالعمل على حماية الموارد البيئية وضمان حق الإنسان في التمتع ببيئة نظيفة وصحية وإدارة الموارد الطبيعية. وكان من المثير للاهتمام أن أول مؤتمر عالمي لحماية البيئة (وهو مؤتمر أستوكهولم للبيئة البشرية والذي عقد في العام ١٩٧٢) ركز على المسؤوليات البيئية أكثر من الحقوق البيئية، حيث أكد على «الحق الجوهري في الحرية، والمساواة والظروف الملائمة للحياة في بيئة ذات

*كاتب صحفي وباحث متخصص في شؤون البيئة. والدراسة كانت قد قدمت في الندوة الوطنية لحقوق الانسان التي عقدها مركز الاردن الجديد للدراسات في مركز الحسين الثقافي في كانون الاول ٢٠٠٢ .

نوعية تسمح بالعيش حياة كريمة ومزدهرة»، ثم ركز على «المسؤولية المباشرة في حماية وتحسين البيئة للأجيال الحالية والآتية»، وهكذا فإن الأهداف البيئية لا يمكن أن تتحقق إلا من خلال الالتزام بالمسؤولية البيئية.

أما لجنة حقوق الإنسان في الأمم المتحدة فقد أكدت على أن «لكل الأفراد الحق في العيش في بيئة ملائمة لصحتهم ورفاهيتهم»، ولكن لم يتم حتى الآن تحقيق تقدم في مأسسة هذه الأهداف من خلال تشريعات أو بنود إجرائية واضحة في معاهدات الأمم المتحدة حول حقوق الإنسان.

ويتكرر هذا النقص أيضاً في المعاهدات والتشريعات البيئة التي أقرتها الأمم المتحدة وصادقت عليها معظم دول العالم، وبالرغم من وجود أكثر من عشر معاهدات رئيسية فإن أياً منها لم يوضح مفهوم الحقوق البيئية ويطالب بالالتزام بتطبيقها. ومن أهم العقبات التي تقف في طريق تعريف وتحديد الحقوق البيئة أن معيار «البيئة النظيفة» أو «البيئة الصحية» أو «البيئة الملائمة» هو معيار رمزي من الصعب قياسه، ويختلف بين منظور وآخر أو بين حالات بيئية واقتصادية واجتماعية متباينة كما يختلف في الزمان وفي المكان.

ويمكن القول إن الجوهر العملي للعلاقة ما بين حقوق الإنسان والحقوق البيئية هو في حق الإنسان في الصحة، وحماية صحة الإنسان من التلوث البيئي. وهذه القيم هي التي يتم في الواقع التعامل معها بمرجعية عند الحديث عن تطبيقات الحقوق البيئية في العالم، حيث أن المسبب الرئيسي الثاني للمرض في الإنسان، بعد الوراثة، هو البيئة. وقد تكون معايير صحة البيئة هي المدخل الرئيسي الذي يمكن من خلاله تطوير معايير للحقوق البيئية، وهي المعايير التي يمكن قياسها وجعلها مرجعاً لتأطير الحق في البيئة النظيفة في كل دول العالم، بغض النظر عن التباينات الثقافية والاجتماعية والاقتصادية فيما بينها.

محاولة لتعريف الحقوق البيئية

في ورقة أعدها التحالف الشمالي لأجل الاستدامة وقدمت إلى مؤتمر قمة الأرض في جوهانسبرج ٢٠٠٢، تم وصف الحقوق البيئية من خلال ثلاثة أبعاد متكاملة:

١- الحق في بيئة نظيفة وآمنة:

وهي الحقوق البيئية الأساسية، ولكنها الأصعب من حيث التحديد. فالحديث عن بيئة نظيفة يتطلب تحديد نوعية هذه البيئة بالأرقام والمعايير، وهذا ما قد يختلف من موقع جغرافي لآخر ومن بيئة سياسية-اقتصادية إلى أخرى، ولكن أهم معيار فيها هو الحصول على المياه النظيفة.

٢- الحق في العمل من أجل حماية البيئة:

وهذا حق عام موجود في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وهو يعكس حق الأفراد والمجتمعات لتنظيم أنفسهم والعمل على حماية البيئة، ومثل هذا الحق يرتبط مباشرة بالحقوق المدنية والسياسية وحق التجمع والعمل العام من خلال التنظيمات الشعبية، وهو بطبيعة الحال من الحقوق المهددة في كثير من الدول في العالم.

٣- الحق في الحصول على المعلومات والمشاركة في اتخاذ القرار:

وهذا الحق يرتبط مباشرة بالديمقراطية والشفافية حيث يسمح للمواطنين بلعب دور فعال في حماية البيئة المحيطة والمشاركة في اتخاذ القرارات المصيرية التي تؤثر بهم. وهذا الحق بالذات هو جوهر معاهدة آرهوس الأوروبية. وتحتوي المعاهدة على نصوص واضحة تتعلق بالحقوق البيئية وأهمها: «لكل شخص الحق في العيش في بيئة مناسبة لصحته ورفاهيته». وتستمر المعاهدة لتؤكد على حق الأشخاص في الحصول على المعلومات الهامة التي تتعلق بالضغوطات التي تؤثر على «البيئة النظيفة» من أجل مساعدتهم على اتخاذ القرارات الملائمة فيما يتعلق بهذه الضغوطات.

هذه الأبعاد الثلاثة للحقوق البيئة ليست منفصلة عن عموم حقوق الإنسان، وشؤون التنمية الأخرى المرتبطة بالفقر والتهميش الاقتصادي والاجتماعي. ومثل هذه الحقوق تستفيد منها عادة الفئات المعرضة مباشرة لمخاطر التلوث البيئي أو إخضاع الموارد الطبيعية للاستغلال، وهي أيضاً حقوق مجتمعية أو شعبية أكثر منها حقوقاً نخبوية، ولهذا فإن مجالات تطبيقها في دول ذات تركيبة سياسية ديمقراطية مستقرة، أكثر استدامةً من الدول المهتزة سياسياً وتلك التي تمارس القمع والتسلط بحق مواطنيها وتقوم بانتهاك حقوق الإنسان الرئيسية وخاصة السياسية والمدنية.

مشاكل الحقوق البيئية في العالم الثالث

وإذا كانت دول الشمال الصناعي هي المسؤولة مباشرة عن التلوث البيئي العالمي واستغلال الموارد الطبيعية، فإن للدول النامية أيضاً حصتها في هذه المسؤولية، وهي تضعها عادة في مواجهة حقوق شعوبها في العيش في بيئة نظيفة، وفي مواجهة حقوق الإنسان في العالم النامي بشكل رئيسي. ولا شك أن هناك الكثير من القضايا البيئية في العالم الثالث والتي يجب أن تعالج من خلال تطوير أدوات تشريعية ديمقراطية تتعلق بالحقوق البيئية وهي:

١- الإدارة السيئة للموارد الطبيعية، وعدم وجود العدالة والمساواة في الوصول إلى هذه الموارد أو في ملكيتها.

٢- وجود قوانين بيئية ضعيفة -إن وجدت- خاضعة للتلاعب والتجاوز من قبل السلطات وبعض الجهات المتنفذة، والفشل في تطبيق هذه القوانين.

٣- عدم القدرة على تطبيق المعاهدات الدولية ودمجها في السياسات والتشريعات الوطنية.

٤- عدم وجود تشريعات وأنظمة تضع الدولة في موقع معرض للمحاسبة في حال انتهكت الحقوق البيئية أو استنزفت الموارد الطبيعية أو

إحدى ندوات مرصد البيئة الاردني حول الحق في بيئة نظيفة، حزيران/ يونيو ٢٠٠٢

مارست ضغوطات سياسية لإضعاف السياسات البيئية.

٥- عدم السماح للمجتمعات المحلية بإدارة مواردها الطبيعية.

٦- التهميش المستمر للمجتمعات المحلية والسكان غير المقتدرين اقتصادياً وسياسياً على التعبير عن أنفسهم والمطالبة بحقوقهم.

العولمة والحقوق البيئية

تسببت ظاهرة العولمة في السنوات الأخيرة بتنامي القلق على الحقوق البيئية والاقتصادية وذلك نتيجة لتأثيرات سياسات العولمة الاقتصادية والتي تنادي بتحرير الأسواق والتجارة، وتزايد التباين في الدخل والنفوذ ما بين أقلية من النخبة الاقتصادية وما بين الأغلبية من السكان العاديين والمواطنين المهمشين اجتماعياً واقتصادياً. كما أن العولمة ساهمت بشكل كبير في تزايد الهوة ما بين الشمال والجنوب، وزيادة تأثير الشركات متعددة الجنسيات والتي غالباً ما تقوم باستنزاف الموارد الطبيعية للدول النامية وتساهم في حدوث التلوث في هذه الدول دون أن تكون هناك إجراءات تشريعية وسياسية تحفظ حقوق المجتمعات المحلية، وخاصة في ظل وجود الفساد لدى الإدارات المحلية والنخبة السياسية في الدول النامية.

ومن المؤكد أن حماية الحقوق البيئية في وجه تيار العولمة الاقتصادية واجتياحه لأنظمة الاقتصادية والسياسية الوطنية بات مهمة ملحة تتطلب تطوير تشريعات وطنية وعالمية تأخذ الحقوق البيئية في عين الاعتبار، وخاصة فيما يتعلق بمساءلة الشركات عن تأثيراتها السلبية ومساءلة الحكومات عن التعدي على الحقوق البيئية للمجتمعات.

الحقوق البيئية في قانون البيئة الأردني

لم يكن في الأردن قانون خاص بحماية البيئة حتى العام ١٩٩٥ حيث تم إصدار القانون رقم ١٢ والذي سمي «بقانون البيئة الأردني»، وأنشئت بموجبه المؤسسة العامة لحماية البيئة. ولم يقدم القانون ما هو جديد أو عملي في شأن الحقوق البيئية، كما لم يوضح هذه الحقوق ضمن إطار قانوني وتقني معين. ومع أن القانون وضع عقوبات محددة مادياً على ارتكاب المخالفات البيئية، فإن هذه البنود كانت أقرب إلى بنود جباية للحكومة وصندوق حماية البيئة منها إلى تطبيق فعلي لحق الإنسان في بيئة نظيفة، كما أن تطبيقها خلال السنوات الماضية كان ضعيفاً وعشوائياً.

وفي العام ٢٠٠٠ بدأ الحديث عن فكرة إنشاء وزارة للبيئة في الأردن وبالتالي تعديل قانون حماية البيئة وإصدار قانون جديد، وحتى تاريخ كتابة هذه الورقة (أيلول ٢٠٠٢) لم تكن الوزارة قد أُعلنت بالرغم من أن القانون الجديد قد أُعدت مسودته ونوقشت في ديوان التشريع. وقد لوحظ أثناء إعداد المسودة للمرة الأولى عام ٢٠٠٠ وجود نوع من «الديمقراطية البيئية» غير معهود سابقاً، وهو نشر إعلانات في الصحف اليومية حول توجه الحكومة لإصدار قانون للبيئة، ومطالبة المهتمين بالقانون من المؤسسات والجمعيات وحتى الأفراد بإرسال تعيقاتهم وآرائهم واقتراحاتهم إلى رئاسة الوزراء لدراستها ومحاولة تضمينها في القانون الجديد.

أما القانون الجديد العتيد والذي نشرت صحيفة الدستور مسودته الأخيرة في ١٧ أيلول ٢٠٠٢ فهو مبني أساساً على مواد القانون السابق، باستثناء بعض المواد الجديدة وإزالة بعض البنود التي سببت ثقلاً زائداً لعمل المؤسسة العامة لحماية البيئة. وبالتالي فإن القانون الجديد لحماية البيئة لا يأخذ أيضاً أية خطوات متطورة في مأسسة الحقوق البيئية، ولكنه يتضمن بنداً هاماً جداً قد يكون مفتاح الحقوق البيئية تطبيقياً، وهو البند ٣٠ الذي ينص على: «على كل مؤسسة أو منشأة جديدة إعداد دراسة تقييم الأثر البيئي للمشاريع التنموية».

هل ينجح الجنوب مفي استثمار موارده الطبيعية؟

تقييم الأثر البيئي والحقوق البيئية

تطورت في العقد الأخير من القرن العشرين، وبعد تزايد حالات تسبب المصانع والمشاريع التنموية بالتلوث البيئي، مجموعة من التقنيات والأدوات الحديثة في الإدارة البيئية، ومنها ما يسمى «تقييم الأثر البيئي». ويعتبر تقييم الأثر البيئي عملية تشاركية مؤطرة بتشريعات محددة يتم بموجبها الطلب من المؤسسات والشركات التي تعتزم تنفيذ مشاريع تنموية جديدة مثل إقامة مصانع أو توسيع مصانع قائمة أو إدخال خط إنتاج جديد، القيام بدراسة متكاملة للآثار البيئية المحتملة لتنفيذ المشروع وكيف يمكن مواجهة هذه الآثار والتخفيف منها. وتقوم عادة شركة استشارية أو مجموعة من الخبراء بإعداد الدراسة وفقاً لمعايير تضعها الجهات الرسمية المعنية، ومن ثم يتم تقديم الدراسة للحكومة والتي تراجعها وتقرر الموافقة على المشروع، أو إجراء تعديل عليه أو رفضه نهائياً إذا كان يشكل خطراً بيئياً مباشراً.

ومن أهم عناصر هذه الدراسة التشاور مع المجتمع المحلي وأصحاب الشأن المتأثرين بالمشروع وأخذ آرائهم بعين الاعتبار، وهذا هو جوهر الديمقراطية البيئية في تقييم الأثر البيئي. ومن المفترض أن تؤدي هذه المشاورات، والتي يتم من خلالها تقديم المعلومات الصحيحة والدقيقة للسكان وممثلي المنظمات غير الحكومية، إلى تضمين آراء وحقوق المجتمع المحلي المتأثر بالمشروع واستخدامها في اتخاذ القرار بالموافقة أو الرفض.

وفي الأردن يوجد نظام لتقييم الأثر البيئي صادر بموجب قانون البيئة ١٩٩٥، ولكنه غير ملزم للمؤسسات، وما يحدث عادة هو قيام بعض هذه المؤسسات والشركات بإجراء الدراسة بشكل طوعي أو بسبب اشتراطات المانحين، حيث أن بعض الجهات المانحة (مثل البنك الدولي) تشترط إجراء دراسة تقييم الأثر البيئي قبل تنفيذ أي مشروع تنموي. وتقوم بإجراء الدراسات في العادة شركات استشارية خاصة.

الحقوق البيئية في الأردن (٢٠٠١)

حتى الآن لم تتم دراسة مؤسسية للحقوق البيئية في

الأردن وكيفية انتهاك هذه الحقوق أو الحفاظ عليها. ولكن هناك العديد من المحاور البيئية التي تشكل عناصر الحقوق البيئية في الأردن والتي يمكن عرضها بدون تفصيل في هذا التقرير، مع التأكيد على أهمية القيام بدراسة تشريعية – إجرائية منهجية في المستقبل حول الحقوق البيئية في الأردن. أما المحاور فهي:

١– حق المواطن الأردني في الحصول على المعلومة البيئية والتي تؤثر مباشرة على صحته وعلى التوازن البيئي من خلال المصادر الحكومية أو القطاع الخاص.

٢– حق تنظيم التجمعات والنشاطات الشعبية الداعمة للمطالب والحقوق البيئية للمجتمعات المحلية التي تعاني من آثار التلوث.

٣– الحق في التوزيع العادل للموارد الطبيعية وخاصة المياه حسب الاحتياجات.

٤– الحق في بيئة نظيفة من الملوثات الصلبة والسائلة ومنع التلوث الهوائي.

٥– الحق في الحصول على الخدمات البيئية الرئيسية مثل المياه النظيفة والصرف الصحي.

٦– الحق في الحصول على غذاء صحي بيئياً وغير ملوث بالجراثيم والمبيدات والهرمونات.

٧– حق المواطن في إيقاف الممارسات المضرة بالبيئة والصحة في محيطه المباشر مثل عمل الكسارات وقلع الأشجار وإلقاء النفايات الصلبة.

٨– التشاور مع المجتمعات المحلية والمنظمات غير الحكومية قبل تنفيذ أية مشاريع تنموية مؤثرة على البيئة، وإصدار تشريعات ملزمة في مجال تقييم الأثر البيئي.

٩– تأثير خصخصة الخدمات البيئية الرئيسية على الحقوق البيئية للمواطن.

١٠– الحقوق البيئية للدولة الأردنية على الصعيد الإقليمي.

حالة دراسية: مصنع الإسمنت في الفحيص واستخدام الفحم البترولي

تعتبر حالة مصنع الإسمنت في مدينة الفحيص حالة نموذجية لمشكلة الحقوق البيئية للمواطن الأردني، وتقاطع هذه الحقوق مع أولويات الاستثمار والتنافسية من جهة القطاع الخاص، وأهمية الرقابة والشفافية والتنشريعات الملائمة من قبل الدولة. ويمكن القول إن حالة مصنع الإسمنت تلخص وضع الحقوق البيئية في الأردن وتقدم حالة خاصة لكيفية التعامل مع هذه الحقوق.

يعتبر مصنع الإسمنت الموجود في قلب بلدة الفحيص منذ العام ١٩٥٠ أحد أهم البؤر الساخنة للتلوث البيئي في الأردن، وخلال العقود السابقة كانت العلاقة بين المصنع والمؤسسات المحلية في الفحيص متذبذبة، تصل أحياناً حد التعاون التام وأحياناً أخرى إلى العداء والمواجهة الشاملة، كما حدث في حالة توجه المصنع لاستخدام الفحم البترولي في نهاية العام ٢٠٠١ .

تعتبر صناعة الإسمنت أحد أهم مصادر العملة الصعبة في الأردن، حيث تساهم بنسبة عالية من قيمة الصادرات الأردنية، وقد توسع مصنع الإسمنت بشكل كبير في السنوات الأخيرة، ولكن على حساب البيئة والإنسان في الفحيص. وقامت الجمعيات البيئية والمؤسسات المحلية في البلدة بتنظيم العديد من النشاطات ضد المصنع والتحذير من خطر التلوث في العقد الماضي، ولعل أهم هذه الجهود إعلان الملك الحسين في العام ١٩٩٠ أن وجود مصنع الإسمنت في الفحيص يمثل مشكلة بيئية حقيقية دفعته شخصياً للرحيل عن منزله في المنطقة المحيطة بسبب الغبار. وكانت هذه رسالة نقد غير مسبوقة من الملك إلى مؤسسة صناعية بعينها. وقد تسبب هذا النقد في تعامل إدارة المصنع بجدية مع قضية التلوث وتركيب بعض أجهزة الوقاية وتقليص انبعاث الغبار وصلت قيمتها إلى أكثر من مليون دينار أردني.

وفي بداية التسعينيات تعاونت إدارة المصنع مع المؤسسات المحلية مثل بلدية الفحيص ومنظمات حماية البيئة في محاولة لكسب تأييدها والوصول إلى نمط إدارة مشتركة للمشاكل البيئية. ولكن هذه التجربة لم تستمر طويلاً حيث اتهمت المنظمات البيئية إدارة المصنع بتجاهلها لالتزاماتها بينما اتهمت إدارة المصنع المؤسسات البيئية بالبحث عن المكاسب الشخصية والحصول على تمويل مستمر من المصنع.

إلا أن القرار الذي أشعل المواجهة الشاملة وبشكل غير مسبوق كان في منتصف العام ٢٠٠١ عندما قررت شركة مصانع الإسمنت، وبتوصية من الشريك الاستراتيجي (شركة لافارج الفرنسية) التوجه لاستخدام الفحم البترولي كمصدر رخيص للطاقة بدلاً من الفيول نظراً لزيادة أسعار البترول وتعرض الشركة لخسائر مالية، وأهمية مواصلة « القوة التنافسية » للمصنع من خلال تقليص الخسائر وتوفير الموارد المالية. وبما أن مادة الفحم البترولي ذات تأثير شديد وملوث للبيئة، فقد تسبب القرار في رد فعل قوي ومنظم من سكان الفحيص بشكل أساسي من خلال البلدية وبدعم من جمعيات حماية البيئة وبخاصة جمعية البيئة الأردنية وفرع الفحيص من الجمعية الملكية لحماية الطبيعة، والتي بقي فرعها الرئيسي وإدارتها في عمان يتخذان موقفاً محايداً ما بين شركة الإسمنت وسكان الفحيص.

وكان مما زاد في اشتعال فتيل المواجهة أن المصنع قام بتمويل دراسة لتقييم الأثر البيئي نفذتها الجمعية العلمية الملكية، وبدون أن يتم استشارة سكان الفحيص والمؤسسات المحلية. وتوصلت الدراسة إلى أن استخدام الفحم البترولي لا يشكل خطراً على البيئة في حال تم الالتزام بالتوصيات التحذيرية الواردة في الدراسة.

ولدى مرور الدراسة على المؤسسة العامة لحماية البيئة، وبسبب ضعف الكادر المعني بتقييم الدراسة، بدا أن هناك توجهاً للموافقة على مضمون الدراسة والسماح لمصانع الإسمنت باستخدام الفحم البترولي، وكانت هذه هي نقطة اللاعودة بالنسبة لسكان الفحيص والمنظمات البيئية

مصنع الاسمنت في الفحيص: حالة مستعصية للتلوث الصناعي

والتي تحالفت في سلسلة غير مسبوقة من النشاطات الشعبية تسببت في إحداث ضغط كبير من الرأي العام المحلي، خاصة وأن الصحافة قامت بتغطية ممتازة لهذه التجمعات، وساهم في تأجيج المواجهة عناد مصنع الإسمنت في عدم قبول مراجعة الدراسة والإصرار على استخدام الفحم البترولي وتردد وزارة البلديات ومؤسسة حماية البيئة في اتخاذ موقف واضح.

وفي الوقت نفسه شكلت جمعية البيئة الأردنية لجنة علمية مستقلة أنيطت بها مهمة نقد دراسة تقييم الأثر البيئي التي قامت بها الجمعية العلمية الملكية، وتوصلت اللجنة بعد دراسة شاملة إلى تحديد العديد من الثغرات المنهجية والأخطاء العلمية الواردة في تقرير الجمعية العلمية الملكية، وقامت الجمعية ومن خلال رئيسها أحمد عبيدات رئيس الوزراء السابق بإيصال نتائج دراستها وأسباب رفضها لاستخدام الفحم البترولي إلى الملك عبد الله الثاني.

وقامت الجمعية في شباط ٢٠٠٢ بتصعيد حملتها ضد المصنع وطالبت بمنع استخدام الفحم البترولي في مؤتمر كبير عقدته في مدينة الفحيص شارك فيه مئات المهتمين. ومن ثم عقدت التجمعات الشعبية العديد من اللقاءات في الفحيص مع ممثلي المجتمع المدني والإعلام والنقابات والأحزاب والمثقفين وقدمت وجهة نظرها ومطالبها والتي انعكست من خلال سيل هائل من التغطيات الإخبارية والمقالات والكتابات غير المسبوقة على صعيد العمل البيئي العام في الأردن.

وكان لا بد من وجود تدخل على مستوى القيادة السياسية، وبالفعل أصدر الملك عبد الله توجيهاته بإلغاء نتائج الدراسة السابقة والمطالبة بإجراء دراسة جديدة يتم خلالها استخدام كل المعايير العلمية الحديثة ومن قبل شركة دولية لدراسة تأثير الفحم البترولي، والالتزام التام بحماية صحة المواطنين.

بعد صدور توجيهات الملك، التقطت وزارة البلديات والمؤسسة العامة لحماية البيئة الفرصة التي وفرها الغطاء الملكي وقامت بإعداد مرجعيات علمية صارمة لدراسة تقييم الأثر البيئي تضمنت إدخال الكلفة الاجتماعية والاقتصادية لوجود مصنع الإسمنت في الفحيص، وهي توصية تعني بشكل غير مباشر أن يواجه مصنع الإسمنت خطر دفع تعويضات مادية لسكان الفحيص بسبب التلوث الذي أحدثه وجود المصنع، وكذلك استخدام الفحم البترولي.

ولكن الوزارة تراجعت فجأة عن هذا البند نتيجة لضغط كبير مورس عليها من قبل شركة الإسمنت والمحدد بكتاب أرسلته الشركة إلى الوزارة وطالبت فيه بعدم تطبيق المواصفات القياسية العالمية على مصنع الإسمنت بل الاكتفاء بالمواصفات القياسية الأردنية، وعدم شمول الوضع البيئي الحالي بالدراسة، وأن يُقْتَصر على دراسة تأثير الفحم البترولي ورفضت الشركة دراسة الأثر الاجتماعي والاقتصادي والذي يعتبر في الواقع من أهم عناصر الدراسة، بل العنصر الرئيسي في الحقوق البيئية، كما رفضت الشركة تقديم أي تعويض للسكان.

وأغضب ذلك التجمعات الشعبية في الفحيص والمنظمات البيئية والتي اتهمت الوزارة بالخضوع لضغط الشركة، وقامت بعقد اعتصام كبير أمام مصنع الإسمنت وبحضور مكثف من وسائل الإعلام طالبت فيه بترحيل مصنع الإسمنت تدريجياً من البلدة والرفض المطلق لاستخدام الفحم البترولي.

وحتى وقت إعداد هذا التقرير، لم يتم تحديد الشركة التي ستقوم بتنفيذ دراسة تقييم الأثر البيئي، في الوقت الذي تقوم فيه شركة مصانع الإسمنت ببناء أفران الفحم البترولي في مصنعها القائم في بلدة الرشادية وتستعد لبناء الأفران في الفحيص، مما يعني أنها تعتبر نتائج الدراسة محسومة سلفاً لصالح استخدام الفحم البترولي.

نضالات شعبية ضد مصادر التلوث

ومن الممكن الوصول إلى بعض الاستنتاجات حول هذه القضية وعلاقتها بالحقوق البيئية في الأردن:

١- تعتبر هذه القضية سابقة هامة في مساءلة الشركات الأردنية عن دورها في تلوث البيئة، حيث أن الموافقة على استخدام الفحم البترولي فيها تعتبر بمثابة تشجيع لشركات الأخرى على استخدام تقنيات ملوثة ومفيدة اقتصادياً على المدى القصير. خاصة أن الطرف الرئيسي في القضية وهو شركة الإسمنت يعتبر قوة اقتصادية كبيرة دخلت في مرحلة التخاصية.

٢- تعتبر القضية مؤشراً على سيادة مفهوم الربح والتنافسية الاقتصادية على مفهوم حماية البيئة والتخطيط لاقتصاد مستدام بيئياً.

٣- قبل أن يتخذ الملك عبد الله موقفاً واضحاً بضرورة إعادة دراسة تقييم الأثر البيئي كانت وزارة البلديات ومؤسسة البيئة في حالة تردد شديد من اتخاذ موقف واضح في مواجهة شركة الإسمنت، مما يؤكد أن المؤسسات الحكومية تبقى مترددة في القيام بمسؤوليتها في قضايا إشكالية قبل الحصول على غطاء ملكي.

٤- أثبتت دراسة تقييم الأثر البيئي الأولى أن هناك خللاً واضحاً في منهجيات تقييم الأثر البيئي في الأردن يجعل هذه الدراسات في الغالب دراسات تبريرية ومتلائمة مع متطلبات الشركات قبل أن تكون دراسات علمية منهجية ذات مصداقية وتعتمد على مبادئ حماية البيئة والإنسان، كما تشير إلى حدوث خلل في محاولة توظيف المعلومة لمصلحة نتيجة مسبقة تتفق مع متطلبات الجهة الممولة (في هذه الحالة مصنع الإسمنت).

٥- الدور الكبير الذي لعبته التجمعات الشعبية في الفحيص كان هو العامل الرئيسي في نجاح حملة مناهضة الفحم البترولي، ولوحظ أن جهود التجمعات الشعبية وسكان الفحيص كان سابقاً على جهود جمعيات البيئة والتي استثمر بعضها جهود سكان الفحيص، بينما ترددت جمعيات أخرى وكان موقف إدارتها مغايراً لموقف فروعها في الفحيص.

٦– لعبت وسائل الإعلام دوراً كبيراً في دعم الجهود الشعبية في الفحيص، وتم توجيه نقد شديد على كل المقالات والتغطيات الإعلامية التي أيدت موقف مصنع الإسمنت، وكان واضحاً أن الإعلام الأردني الرسمي والشعبي قد انحاز بالكامل لموقف سكان الفحيص.

٧– لم تحظ مصانع الإسمنت بالكثير من الدعم العلني من القطاع الخاص في الأردن، وباستثناء بيانات من نقابة العاملين في قطاع التعدين، فإن جميع مؤسسات المجتمع المدني الأردني انحازت إلى سكان الفحيص في هذه القضية.

٨– استخدمت جمعية البيئة الأردنية أسلوب الرد العلمي المنهجي وقامت بنقد دراسة الجمعية العلمية الملكية بشكل مقنع وقابلت الحجة بالحجة وهذا أسلوب غير معتاد من مؤسسات المجتمع المدني ويبشر بتحول واضح في أدائها.

٩– لم تتدخل الحكومة والجهات الأمنية في نشاطات سكان الفحيص وتجمعاتهم الجماهيرية والشعبية، ومارست ليونة غير معهودة في السماح بتنظيم هذه التجمعات، والتي كانت في المقابل تجمعات حضارية وسلمية واستخدمت أساليب حديثة ومقنعة ولاقت الكثير من الارتياح.

١٠– جزء كبير من تقييم الحقوق البيئية في هذه الحالة سوف يعتمد على مى مشاركة سكان الفحيص والمنظمات الأهلية في دراسة تقييم الأثر البيئي الجديدة ومدى التزام الشركة بمعايير البحث العلمي المستقل بمعزل عن ضغوطات شركة الإسمنت.

المصادر والمراجع:

1- Koppen & Ladeur, "Environmental Rights" , in: A. Cassesse et al (eds), Human Rights and The Europen Community: The Substantive Law, p. 16.

2- G. Handl, "Human Rights and the Protection of the Environment": in A. Mildy, Human Rights, Sustainable Development and the Environment, 1992. p. 117.

3- Adebowale, M. et al, "Environment and Human Rights: A New Approach to Sustainable Development", IIED WSSD Opinion papers, 2001.

١– باتر وردم، أمل الدبابسة: حالة البيئة في الأردن ٢٠٠١، مرصد البيئة الأردني–مركز الأردن الجديد للدراسات، ٢٠٠١ .

٢– مجلة الريم، الجمعية الملكية لحماية الطبيعة، العدد ٧١، صيف ٢٠٠٢.

٣– رسالة البيئة، جمعية البيئة الأردنية ، الأعداد ٢٧–٣١، ٢٠٠٢

٤– صحيفة الدستور، ١٧ أيلول ٢٠٠١ .

بدعوة من مرصد البيئة الاردني
والمنظمات غير الحكومية العاملة في مجال البيئة والتنمية المستدامة

المجتمع البيئي يحتفل ويكرم الدكتور اياد ابو مغلي بمناسبة انتقال عمله الى نيويورك

نظم مرصد البيئة الاردني في مركز الاردن الجديد للدراسات مساء يوم الاحد، الموافق ٢٧ تموز/ يوليو ٢٠٠٣ بالتعاون مع الجمعية الملكية لحماية الطبيعة والجمعية الملكية للغوص البيئي وجمعية اصدقاء البيئة الاردنية لقاءً وداعياً للدكتور اياد ابو مغلي مساعد الممثل المقيم لبرنامج الامم المتحدة الانمائي في عمان، وذلك بمناسبة انتقاله الى مكتب البرنامج في مدينة نيويورك، وتكليفه برئاسة برنامج دولي حول الطاقة والبيئة.

وقد تخلل اللقاء الذي عقد في فندق راديسون ساس محاضرة للدكتور اياد ابو مغلي تحت عنوان «الاهداف الانمائية للألفية والحاكمية البيئية» فيما القى ممثلون عن الحكومة والمنظمات غير الحكومية العاملة في مجالات البيئة والتنمية كلمات في هذه المناسبة.

افتتح السيد هاني الحوراني حفل التكريم بكلمة حول انجازات الدكتور اياد ابو مغلي، حيث اشار الى ان من عمل مع

إياد ابو مغلي

د. اياد ابو مغلي فرح جداً بمناسبة حصوله على هذا المنصب الجديد، ولكن الجميع سيفتقد د. ابو مغلي وعمله المبدع في الاردن، وقال: «واذا كنا سنفتقد د. ابو مغلي الذي ظل على رأس عمله الحالي لمدة تزيد عن ست سنوات، فإننا سوف نسعد له، وهو ينتقل الى موقع مسؤولية اكبر وأعلى في الهرم التنظيمي لبرنامج الامم المتحدة»، وأضاف «ان وصول الدكتور ابو مغلي لهذا المنصب فخر للاردنيين جميعاً».

وتحدثت د. هالة لطوف، امين عام وزارة التخطيط، والزميلة السابقة للدكتور اياد ابو مغلي في برنامج الامم المتحدة الانمائي، حول فترة عملها معه، حيث اشادت بعمله في برنامج الامم المتحدة، ودوره في تنفيذ عدد من البرامج والمشاريع الناجحة في الاردن وأكدت د. لطوف أن ابو مغلي وكعادته لن ينسى الاردن، بل سيعمل على دعمه من خلال موقعه الجديد.

وتحدث المهندس خالد الايراني، مدير عام الجمعية الملكية لحماية الطبيعة، حول عمله مع الدكتور ابو مغلي، وخبرة الجمعيات في هذا المجال، واشار الى اعتزاز الجميع بالعمل معه إذ انه كان شريكاً ومساندا قوياً للعملية التنموية، وحلقة وصل بين النشطاء في مجال التنمية والمؤسسات المانحة، فقد ساهم د. ابو مغلي على سبيل المثال بدعم مشروع ضانا، الذي يعتبر من المشاريع البيئية التنموية الناجحة على مستوى العالم، ولم تكن مساعدته عبر تسهيل التمويل فقط، وانما من خلال مناقشة المشروع وتمويله، وتحقيق اهدافه.

وعبر م. الايراني عن حزنه على خروج

د. ابو مغلي من الاردن، وانتقال عمله الى الولايات المتحدة، ولكنه ايضاً عبر عن فرحه بما وهو ما يستحق الوصول اليه كما شكره على كل انجازاته واعماله، واشار الى دوره البارز في انشاء وزارة حديثة للبيئة في الاردن. ودعا الى استمرار التواصل بين د. ابو مغلي ومختلف الجمعيات العاملة في مجال البيئة والتنمية في الاردن في المستقبل.

من جهته، شكر د. ابو مغلي المنظمين والحضور على تنظيم الحفل، واشار الى انه سيبقى الاردني الذي يسعى الى تطوير الاردن وتنميته سواء كان يعمل في داخل الاردن او خارجه.

واشار د. ابو مغلي الى ان هناك العديد من المواضيع ذات الاهمية الوطنية والعالمية، والتي ينبغي التركيز عليها وقد اختار الاهداف الانمائية للتنمية للتحدث عنها، وعلاقتها بالحاكمية البيئية، حيث اشار الى ان همنا في الاردن هو تحقيق الادارة البيئية السليمة.

وأوضح ابو مغلي ان الاهداف الانمائية للتنمية ذات اهمية خاصة، حيث تم خلال اعلان الالفية للتنمية وضع خطة لتحقيق الاهداف الانمائية وهي ثمانية اهداف وتتمحور حول الفقر وتقليل نسبته في العالم، والصحة، والتعليم، وتمكين المرأة، والتنمية المستدامة وغيرها.

اما حول علاقة الاهداف الانمائية بالحاكمية البيئية، فقد اوضح معنى الحاكمية، وهي «اسس وانظمة تتعلق بالحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية وتتناول الكثير من المواضيع الهامة التي تهم كل مواطن، مثل المساواة والتعددية، وحكم القانون، والتشاور والمشاركة الشعبية وغيرها، وبالتالي فإن هذه الاهداف هي نفسها اهداف الاجندة ٢١ واهداف التنمية المستدامة، واهداف ميثاق الارض. أما الهدف رقم سبعة من اهداف التنمية، فيشير الى ضرورة وضع خطط واستراتيجيات للوصول الى تنمية، وهذا من اهم الامور التي تعاني منه معظم دول العالم وهو عدم فهم اهداف التنمية المستدامة. اما في الاردن فقد تحدث ابو مغلي حول المراحل التي مر بها العمل البيئي، فأشار الى وضع الاستراتيجية الوطنية للبيئة في مطلع التسعينات من القرن الفائت، ثم وضع خطة العمل الوطنية بعد خمس سنوات، واشار الى ان الخطة حتى الان غير مصادق عليها من قبل الحكومة، وقد تجاوز المجتمع البيئي هذه المرحلة، وتأسست المؤسسة العامة لحماية البيئة عام ١٩٩٥ بناء على قانون البيئة رقم ١٢ لسنة ١٩٩٥، وقد اشار الى ان المجتمع البيئي لاحظ انه برغم انشاء المؤسسة، لم يكن هناك اي تفعيل جديد لقانون البيئة، وقد تم تقديم مساعدات عديدة للاردن لوضع خطة شمولية للاردن حول الوصول لتنمية مستدامة. وتم وضع الاجندة ٢١، والتي شارك في وضعها ممثلون عن مختلف الفئات الشعبية في المملكة، النساء، الحكومة، الشباب، القطاع الخاص، المجتمع المدني وغيرها من القطاعات، وكان الجميع يأمل في ان تمثل الاجندة جسر الربط بين مختلف المواضيع التنموية في الاردن، ولكن اصبحت الاجندة وثيقة غير مستخدمة ولم يكن هناك اي مأسسة لتفعيل ما جاء في الاجندة رغم ان الاردن كافح لاعدادها، وكان اول دولة في الشرق الاوسط يعد مثل هذه الوثيقة. ثم وضع قانوناً جديداً للبيئة اقر سنة ٢٠٠٣، وبناء عليه انشئت وزارة البيئة، ولم يكن هناك فعلاً بناء او تأسيس لوزارة، وانما تحويل المؤسسة العامة لوزارة مع الاحتفاظ بكامل طاقمها ودوائرها وفعاليتها دون تطوير او تغيير.

ثم اشار د. ابو مغلي الى ان جهود الاردن المختلفة، في سبيل تحقيق تنمية شاملة بلغت اعلى المراتب، واصبح يشار اليها بالبنان، حيث ان الاردن اصبح الان على الخارطة العالمية، كأحد الدول المجتهدة الفتية، ولكن هناك ما زال قصور في التطبيق.

وأوصى ابو مغلي بان تكون هناك مراجعة شمولية لمواضيع البيئة المختلفة في الاردن، ودراسة للامكانيات الاردنية المتاحة، ومن ثم وضع الهيكلية المناسبة بالنظر الى موقعنا الاقليمي العالمي.

ونوه ابو مغلي الى ان المجتمع البيئي في الاردن الآن في مرحلة حرجة بعد تشكيل وزارة للبيئة في الاردن، وقد تم تعيين وزير جديد للبيئة، لذلك تمنى على الحضور مساعدة الوزارة وتقديم ما لديهم من امكانيات في دعمها وعدم الانتظار لحين طلب الوزارة ذلك.

وقد اشار ابو مغلي كذلك الى انه تم مؤخراً تشكيل لجنة وطنية للتنمية المستدامة من قبل وزارة التخطيط، ولكن لم يتم تفعيل هذه اللجنة، والامل هو مأسسة هذه اللجنة، ووضع نظام مالي واداري وفني حتى تعمل على احداث تكامل بين مختلف القطاعات البيئية والتنموية.

ثم ثم تحدث ابو مغلي عن دور الجميعات غير الحكومية في البلد، وانها تنتظر قدوم مشاريع للعمل عليها، والى جانب دورها في تفعيل بعض القضايا، مثل موضوع تلوث الهواء – والاسمنت – في العام الماضي.

وناشد ابو مغلي الجميع المشاركة من خلال الاعلام في ايصال القضايا الهامة الى المسؤول وافراد الشعب في الوقت ذاته. ونوه الى اهمية ودور الاعلام في ابراز المشاكل البيئية المختلفة.

وفي نهاية الحفل شكر الدكتور الحضور والمنظمين للورشة على حفلهم الكريم، وأكد على دوره في دعم الاردن من خلال موقعه الجديد في برنامج الامم المتحدة.

ثم قام كل من السيد عاصم الفقير رئيس جمعية اصدقاء البيئة والمهندس خالد الايراني مدير عام الجمعية الملكية لحماية الطبيعة بتقديم هدايا تذكارية للدكتور ابو مغلي بإسم الجمعيات غير الحكومية العاملة في مجال البيئة والتنمية في الاردن.

دراسة

جمعية نسائية تدير مشروع* ادارة مساقط المياه في قرية راكين بالكرك

مقدمة عامة :

على الرغم من مساهمة المرأة الأردنية المتنامية في القوى العاملة، ودخول كثير من النساء الى مجالات عمل اقتصادية غير تقليدية، إلا أن فرصهن ما زالت أدنى من الفرص المتاحة للرجال وخصوصاً في مجال الحصول على القروض. الى جانب ذلك فإن مشاركة النساء في معظم المجتمعات القروية الأردنية تعتبر أقل قيمة من مشاركة الرجال، سواء على المستوى الاقتصادي أو الاجتماعي، كما انه لا يمكن للنساء تقديم مشاركتهن الكاملة في الحياة الاقتصادية والعامة، إذ ان إمكانياتهن في الحصول على مراكز متقدمة محدودة، وخياراتهن أضيق في التوظيف، ودخلهن أدنى من الرجال .

ومع ذلك، وبسبب تزايد اعداد النساء العاملات، فإن المرأة باتت تلعب دوراً متزايداً في تحقيق دخل لإسرتها، مما يعني أن عمل المرأة يمكن أن يساهم في تقليل عدد الأسر التي تعيش في حالة فقر ولا سيما في المناطق الأقل رعاية.

ان تمكين المرأة يمكن ان يوفر لها الاستقلال الذاتي اقتصادياً، وبالتالي يحسن مكانتها الاجتماعية في اسرتها ومجتمعها، ويعتبر هذا هدفاً على درجة كبيرة من الأهمية، لأن تمكين المرأة مطلب أساسي لزيادة فرص النساء في الاستفادة من الموارد الطبيعية والخدمات العامة وتحسين موقعها وحمايتها وتأمين حقوقها المختلفة.

وفي راكين، إحدى البلدات الصغيرة التابعة لمحافظة الكرك، تلعب النساء ادواراً متزايدة الاهمية كصاحبات أعمال صغيرة الحجم.

موقع راكين وخصائصها

تقع قرية راكين في الجزء الجنوبي الغربي من مدينة الكرك، وتتوسط عدداً من القرى والبلدات الصغيرة، ويبلغ عدد سكانها ٥٥٠٠ نسمة، وتصنف تبعاً لمديرية التنمية الاجتماعية فرع الكرك كإحدى القرى الفقيرة في الاردن، وذلك بناء على معدل دخل الاسرة والفرد فيها.

وكمعظم القرى الاردنية الواقعة في الجزء الجنوبي من المملكة، تعاني راكين من قله المصادر المائية وخصوصاً في فصل الصيف، حيث يبلغ معدل سقوط الامطار السنوي ٢٥٠ – ٣٠٠ ملم، مما يضطر معظم سكانها الى شراء المياه، وبذلك فإن مشاكل الجفاف ومحدودية الأراضي الزراعية التي تعتمد على الأمطار، تعتبر من المشاكل الهامة التي تؤثر على التنمية الاجتماعية والاقتصادية في البلدة.

يعد اسلوب الحصاد المائي، أي تجميع مياه الامطار في خزانات، من أسهل الطرق تقنياً، وأقلها كلفه من الناحية الاقتصادية لتوفير المياه، التي تساعد على تطوير الإنتاج الزراعي وبالتالي الوصول إلى إكتفاء في الإنتاج الغذائي المحلي، حيث أن مياه الامطار التي تتساقط بكميات جيدة وتهدر يمكن جمعها في خزانات، ثم يتم تحويلها إلى المزارع لسقاية البساتين المثمرة، وزراعة نباتات يعود بيعها بمردود مادي على الأسر العاملة فيها.

ودعماً من برنامج المنح الصغيرة في الأردن للمرأة ولدورها في تنمية الأسرة وحمايتها من الفقر، وتماشياً مع سياسة البرنامج في حماية الموارد الطبيعة، ومنها المصادر المائية، قدم البرنامج منحة لجمعية سيدات راكين الخيرية، بلغت قيمتها ٣٠ ألف دولار، لتنفيذ مشروع « دور المجتمع المحلي في إدارة مساقط المياه ».

معلومات عامة حول راكين:

١– اعلى قيمة دخل للاسر: ٤٠٠ دينار.
٢– اقل قيمة دخل للاسر: ١٢٠ دينار.
٣– معدل عدد افراد العائلة: ٨ افراد.
٤– حالة التزود بالمياه: يتم تزويد البلدة بالمياه مرة واحدة كل عشرة ايام تقريباً.

نساء راكين

منحة برنامج المنح الصغيرة للجمعية:

– تاريخ الحصول على المنحة، عام ١٩٩٨ .
– قيمة المنحة: ٣٠,٠٠٠ دينار.
– كيفية تقديم القرض: قروض ١٠٠٪.

أهداف المشروع :

إن تأمين حصول المستفيدين من المشروع في جميع اوقات السنة على القدر الكافي من المياه، وبالتالي تخفيض عدد من يعانون من نقص المياه خلال فترات الجفاف المختلفة يعتبر من اهم اهداف المشروع. اضافة الى مساهمته في التنمية الزراعية والريفية المستدامة، والتي تلعب دوراً هاماً في تحقيق تقدم اجتماعي واقتصادي في المنطقة، كما أن المشروع يساهم في حفظ الموارد الطبيعية وتحسينها بصورة مستدامة، بما في ذلك الاراضي والمياه والزراعة، ويساهم المشروع من خلال تنفيذه من قبل

*يتبع هذا المشروع برنامج المنح الصغيرة، الاردن.

جمعية نسائية في تنمية قدرات المرأة في مجال ادارة المشاريع الصغيرة.

جمعية سيدات راكين:

- تأسست عام ١٩٩١ .
- مسجلة لدى وزارة التنمية الاجتماعية.
- عدد الاعضاء (٩٠) سيدة .
- للجمعية مجلس ادارة يتألف من سبعة عضوات ورئيسة للمجلس.
- تقدم الجمعية الخدمات التطوعية المختلفة للمجتمع المحلي.

ولتحقيق اهداف المشروع المختلفة، قدم المشروع قروضاً صغيرة لابناء المجتمع المحلي، وهذه القروض مقسمة الى المجموعات التالية: مشاريع الحصاد المائي والتنمية الزراعية، مشاريع الانتاجية وتربية النحل، مشاريع الطاقة البديلة واستخدام الخزانات الشمسية.

ويتم تنفيذ المشروع بالتعاون مع الوكالة الالمانية للتعاون التقني، حيث تقدم الوكالة الدعم الفني للمشروع، وذلك من خلال تقديم التدريب الملائم لكادر المشروع والمستفيدين من القروض، وخصوصاً المستفيدين من مشروع تربية النحل، حيث تم تدريب المستفيدين على كيفية الاعتناء بالخلايا، وقطف العسل.

مشروع حفر آبار مائية:

حصل أبناء المنطقة على ٧٥ قرضاً لإنشاء آبار مائية، كان الهدف منها تجميع مياه الامطار، واستخدامها في فصل الصيف للأغراض المنزلية وفي زراعة الحدائق المنزلية المنتجة.

ساعد المشروع في تنمية قدرات المرأة وزيادة دورها في تنمية موارد الاسرة

احدى المستفيدات من قروض الابار:

حصلت السيدة عائشة على قرض بلغ (٣٥٠) دينار، وذلك بهدف حفر بئر لتجميع المياه، وتبلغ قيمة السداد (١٠) دنانير شهرياً، وقد أشارت السيدة عائشة الى أن هناك تعاوناً كبيراً بينها وبين الجمعية، حيث توفر الجمعية الاستشارات والخبرات الهامة في مجال بناء الابار، ويتم تجميع مياه الامطار خلال فصل الشتاء، اما في فصل الصيف فيتم ملء البئر بالمياه التي تصل من خلال شبكة التوزيع التي تشرف عليها البلدية، حيث يتم الاستفادة منها في اوقات انقطاع المياه.

وتستخدم السيدة عائشة المياه لمختلف الاستخدامات المنزلية، اضافة الى استخدامها في الزراعة التكميلية، وري الحديقة المنزلية، حيث قامت السيدة عائشة بزراعة الاراضي المحيطة بالمنزل، والاستفادة من محصولها في سد حاجات المنزل الغذائية اليومية.

وتشير السيدة عائشة الى انها قامت بتقديم طلب للحصول على قرض من الجمعية باسمها، وقد كان زوجها متفهماً لذلك، حيث كفل قيمة القرض، وتعمل السيدة عائشة على تسديد المبلغ المطلوب شهرياً دون اي تأخير. وترغب بالحصول على قرض آخر لبناء معرش لاشجار العنب، حيث سيتم بعد ذلك الاستفادة من ثمار العنب بطريقة افضل.

النتائج

- كانت نسبة السداد ٩٠٪.
- تم تنفيذ ٧٥ بئراً لتجميع المياه.
- تميزت مشاريع تربية النحل بالربح السريع، حيث تم اعادة رأس المال المقترض خلال ستة شهور.
- تم تقديم (٩١) قرضاً من خلال هذه المنحة لتنفيذ مشاريع مختلفة.

نساء راكين امام مقر جمعيتهن

بئر ماء.. احد منجزات الجمعية

قانون مؤقت رقم (١) لسنة ٢٠٠٣

قانون حماية البيئة

المادة ١- يسمى هذا القانون (قانون حماية البيئة لسنة ٢٠٠٣) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

المادة ٢- يكون للكلمات والعبارات التالية حيثما وردت في هذا القانون المعاني المخصصة لها ادناه ما لم تدل القرينة على غير ذلك:

الوزارة: وزارة البيئة.

الوزير: وزير البيئة.

الأمين العام: امين عام الوزارة.

البيئة: المحيط الذي يشمل الكائنات الحية وغير الحية وما يحتويه من مواد وما يحيط به من هواء وماء وتربة وتفاعلات أي منها وما يقيمه الانسان من منشآت فيه.

عناصر البيئة: الماء والهواء والأرض وما تشتمل عليها.

التلوث: اي تغيير في عناصر البيئة مما قد يؤدي بصورة مباشرة أو غير مباشرة الى الإضرار بالبيئة أو يؤثر سلباً على عناصرها أو يؤثر على ممارسة الانسان لحياته الطبيعية أو ما يخل بالتوازن الطبيعي.

التدهور: التأثير على البيئة بما يقلل من قيمتها أو يشوه من طبيعتها أو يستنزف مواردها أو يضر بالكائنات الحية أو الآثار.

حماية البيئة: المحافظة على مكونات البيئة وعناصرها والارتقاء بها ومنع تدهورها أو تلوثها أو الاقلال منها ضمن الحدود الآمنة من حدوث التلوث وتشمل هذه المكونات الهواء والمياه والتربة والأحياء الطبيعية والانسان ومواردهم.

التنمية المستدامة: التنمية التي تستخدم الموارد الطبيعية بطريقة تصونها للأجيال القادمة وتحافظ على التكامل البيئي ولا تتسبب في تدهور عناصر ومكونات الأنظمة البيئية ولا تخل بالتوازن بينها.

القاعدة الفنية: وثيقة تحدد فيها خصائص الخدمة أو المنتج أو طرق الإنتاج وأنظمة الادارة وقد تشمل ايضاً المصطلحات والرموز والبيانات والتغليف ووضع العلامات ومتطلبات بطاقة البيان التي تطبق على المنتج او تقتصر على أي منها وتكون المطابقة لها الزامية.

المحكمة: محكمة البداية المختصة.

المادة ٣-أ- تعتبر الوزارة الجهة المختصة بحماية البيئة في المملكة ويترتب على الجهات الرسمية والأهلية تنفيذ التعليمات والقرارات التي تصدر بموجب احكام هذا القانون والأنظمة الصادرة بمقتضاه وذلك تحت طائلة المسؤولية القانونية المنصوص عليها فيه وفي أي تشريع آخر.

ب- تعتبر الوزارة المرجع المختص على المستوى الوطني والاقليمي والدولي فيما يتعلق بجميع القضايا البيئية والجهات المانحة وذلك بالتعاون والتنسيق مع الجهات ذات الاختصاص.

المادة ٤- تحقيقاً لأهداف حماية البيئة وتحسين عناصرها المختلفة بشكل مستدام تتولى الوزارة بالتعاون والتنسق مع الجهات ذات العلاقة المهام التالية:

أ- وضع السياسة العامة لحماية البيئة واعداد الخطط والبرامج والمشاريع اللازمة لتحقيق التنمية المستدامة.

ب- اعداد المواصفات والمعايير القياسية لعناصر البيئة.

ج- مراقبة وقياس عناصر البيئة ومكوناتها ومتابعتها من خلال المراكز العلمية التي تعتمدها الوزارة وفقاً لمعايير محددة.

د- اصدار التعليمات البيئية اللازمة لحماية البيئة وعناصرها وشروط اقامة المشاريع الزراعية والتنموية والتجارية والصناعية والاسكانية والتعدينية وغيرها وما يتعلق بها من خدمات للتقيد بها واعتمادها ضمن الشروط المسبقة لترخيص أي منها أو تجديد ترخيصها وفق الأصول القانونية المقررة.

هـ- المراقبة والاشراف على المؤسسات والجهات العامة والخاصة بما في ذلك الشركات والمشاريع للتحقق من تقيدها بالمواصفات البيئية القياسية والمعايير والقواعد الفنية المعتمدة.

و- اجراء البحوث والدراسات المتعلقة بشؤون البيئة وحمايتها.

ز- وضع أسس تداول المواد الضارة والخطرة على البيئة وجمعها وتصنيفها وتخزينها ونقلها واتلافها والتخلص منها وفقاً لنظام يصدر لهذه الغاية.

ح- تنسيق الجهود الوطنية الهادفة لحماية البيئة بما في ذلك وضع استراتيجية وطنية للوعي والتعليم والاتصال البيئي ونقل واستخدام وتوفير المعلومات البيئية واتخاذ الاجراءات اللازمة لهذه الغاية.

ط- الموافقة على انشاء وإدارة المحميات الطبيعية والمتنزهات الوطنية ومراقبتها.

ي- اعداد خطط الطوارئ البيئية.

ك- اصدار المطبوعات المتعلقة بالبيئة ومنح الموافقة المسبقة على اصدار اي مطبوعات تتعلق بالبيئة تصدر عن اي جهة اخرى.

ل- تعزيز العلاقات بين المملكة والدول والهيئات والمنظمات العربية والاقليمية والدولية في الشؤون المتعلقة بالمحافظة على البيئة والتوصية بالانضمام اليها ومتابعة اعمالها.

المادة ٥- تتولى الوزارة بالتعاون والتنسيق مع الجهات المعنية بشؤون البيئة محلياً وعربياً ودولياً المحافظة على عناصر البيئة ومكوناتها من التلوث والعمل على تنفيذ الاتفاقيات الخاصة بشؤون البيئة.

المادة ٦-أ- تحدد بموجب تعليمات يصدرها مجلس الوزراء بناء على تنسيب الوزير المواد التي يحظر ادخالها الى المملكة.

ب- يحظر القيام بأي من الأعمال المبنية ادناه وفقاً لتعليمات يصدرها مجلس الوزراء بناء على تنسيب الوزير وله اتخاذ الاجراءات اللازمة لهذه الغاية:

١- ادخال أي نفايات خطرة الى المملكة.

٢- طمر أي نفايات خطرة أو كامنة الخطورة في أراضي المملكة وذلك بالتعاون والتنسيق مع الجهات ذات العلاقة.

ج- في حال اكتشاف أي نفايات خطرة تم ادخالها للمملكة أو تم ادخال أي ملوثات للبيئة اليها بصورة غير مشروعة تعمل الوزارة وبالتنسيق مع الجهات المعنية على اعادتها لمصدرها أو معالجتها على حساب الجهة التي أدخلتها للمملكة وتحميلها الغرامات والنفقات والخسائر التي تعرضت لها.

المادة ٧-أ- لمقاصد هذا القانون، يمنح الموظف من ذوي الاختصاص الذي يسميه الوزير خطياً بناء على تنسيب الأمين العام صفة الضابطة العدلية وله الحق في الدخول الى أي محل صناعي أو تجاري أو حرفي أو زراعي أو أي منشأة أو مؤسسة أو أي جهة اخرى يحتمل تأثير انشطتها بأي صورة من الصور على عناصر البيئة ومكوناتها للتأكد من مطابقتها ومطابقة أعمالها للشروط البيئية المقررة.

ب-١- للوزير بناء على تنسيب الأمين العام انذار المنشأة أو المؤسسة أو المحل المخالف أو أي جهة مخالفة أخرى وتحديد مدة لازالة المخالفة فإذا تخلف عن ازالتها يحال المخالف الى المحكمة.

٢- للوزير في الحالات الطارئة أو الخطرة وبناء على تقرير لجنة فنية يشكلها لهذه الغاية اصدار قرار بازالة المخالفة على نفقة المخالف أو الاغلاق التحفظي لأي من الجهات التي ورد النص عليها في البند (١) من هذه الفقرة قبل صدور قرار من المحكمة.

ج- يعاقب مرتكب أي من المخالفات المنصوص عليها في هذه المادة، بعد انتهاء مدة الانذار وعدم ازالة المخالفة خلال المدة المحددة فيه، بالحبس مدة لا تقل عن ثلاثين يوماً ولا تزيد على ثلاثة اشهر أو بغرامة لا تقل عن ثلاثمائة دينار ولا تزيد على خمسة آلاف دينار وفي حال التكرار للمرة الثانية تضاعف الغرامة وفي حال التكرار للمرة الثالثة تغلق المنشأة لحين ازالة المخالفة.

المادة ٨- مع مراعاة احكام أي تشريع آخر، يحظر تحت طائلة المسؤولية القانونية القاء أي مادة ملوثة أو ضارة بالبيئة البحرية في المياه الاقليمية للمملكة أو على منطقة الشاطئ ضمن الحدود والمسافات التي يحددها الوزير بمقتضى تعليمات يصدرها لهذه الغاية.

المادة ٩-أ- يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن سنة ولا تزيد على ثلاثة سنوات أو بغرامة لا تقل عن عشرة آلاف دينار أو بكلتا هاتين العقوبتين ربان الباخرة أو السفينة أو الناقلة أو المركب الذي تم طرح أو سكب اي مادة منها مواد ملوثة أو تفريغها أو القائها في المياه الاقليمية للمملكة أو منطقة الشاطئ.

ب- يلتزم من يرتكب أياً من المخالفات المنصوص عليها في الفقرة (أ) من هذه المادة بازالتها خلال المدة التي تحددها المحكمة، وفي حال تخلفه عن ذلك تتولى الوزارة أو من تفوضه ازالتها على نفقة المخالف مضافاً اليها (٢٥٪) من كلفة الازالة بدل نفقات ادارية ويتم حجز الباخرة أو السفينة أو المركب بكامل محتويات أي منها الى أن يتم دفع المبالغ المترتبة عليها.

المادة ١٠- يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن ستة أشهر ولا تزيد على سنة واحدة أو بغرامة لا تقل عن عشرة آلاف دينار ولا تزيد على خمسة وعشرين ألف دينار او بكلتا هاتين العقوبتين كل من قام بقطف المرجان والاصداف واخراجها من البحر أو تاجر أو تسبب بالإضرار بها بأي صورة من الصورة.

المادة ١١-أ-١- يحظر طرح أي مواد ضارة بسلامة البيئة أو تصريفها أو تجميعها سواء كانت صلبة أو سائلة أو غازية أو مشعة أو حرارية في مصادر المياه.

٢- يمنع تخزين أي مواد ورد ذكرها في البند (١) من هذه الفقرة على مقربة من مصادر المياه ضمن الحدود الآمنة التي يحددها الوزير بموجب تعليمات يصدرها لهذه الغاية وبحيث تشمل حماية الأحواض المائية في المملكة وذلك بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة.

ب- يعاقب كل من قام بأي عمل من الأعمال المذكورة في الفقرة (أ) من هذه المادة بالحبس مدة لا تقل عن ثلاثة اشهر ولا تزيد على سنتين أو بغرامة لا تقل عن عشرة آلاف دينار ولا تزيد على خمسين الف دينار أو بكلتا هاتين العقوبتين ويلتزم بازالة اسباب المخالفة خلال المدة التي تحددها المحكمة بناء على تقرير فني واذا تخلف عن ذلك تتولى الوزارة أو من تفوضه ازالتها على نفقة المخالف مضافاً اليها (٢٥٪) من كلفة الازالة بدل نفقات ادارية ويغرم بمبلغ لا يقل عن خمسين ديناراً ولا يزيد على مائتي دينار عن كل يوم يتخلف فيه عن ازالة المخالفة بعد انتهاء المدة التي حددتها المحكمة لازالتها.

المادة ١٢-أ- تحدد مصادر الضجيج والحدود العليا لمستويات الضجيج المسموح بها بيئياً والمتطلبات اللازمة لتقليله بموجب تعليمات يصدرها الوزير لهذه الغاية.

ب- يعاقب كل من يخالف التعليمات الصادرة بموجب الفقرة (أ) من هذه المادة بالحبس مدة لا تقل عن اسبوع ولا تزيد على شهر أو بغرامة لا تقل عن مائة دينار ولا تزيد على خمسمائة دينار أو بكلتا هاتين العقوبتين.

ج- يغرم الشخص أو صاحب المركبة أو الآلية التي تتسبب بأحداث ضجيج بغرامة لا تقل عن عشرة دنانير ولا تزيد على عشرين ديناراً.

المادة ١٣-أ- تلتزم كل مؤسسة أو شركة أو منشأة أو أي جهة يتم انشاؤها بعد نفاذ احكام هذا القانون وتمارس نشاطاً قد يؤثر سلباً على البيئة بإعداد دراسة تقييم الأثر البيئي لمشاريعها ورفعها الى الوزارة لاتخاذ القرار المناسب بشأنها.

ب- للوزير ان يطلب من أي مؤسسة أو شركة أو منشأة أو جهة قبل نفاذ احكام هذا القانون وتمارس نشاطاً يؤثر على البيئة اعداد دراسة تقييم الأثر البيئي لمشاريعها اذا استدعت ذلك متطلبات حماية البيئة.

المادة ١٤-أ- للوزير بناء على تنسيب الأمين العام الموافقة على المشاريع والدراسات البيئية المقدمة من المؤسسات الرسمية والأهلية والقطاع الخاص والجمعيات غير الحكومية للجهات المانحة وتلتزم هذه الجهات بتقديم تقارير دورية الى الوزارة عن سير عمل هذه المشاريع من النواحي المالية والفنية.

ب- للوزارة حق الإشراف من الناحية البيئية على هذه المشاريع ومتابعة سير عملها والتحقق من سلامة تنفيذها.

المادة ١٥- لمجلس الوزراء، بناء على تنسيب الوزير، تشكيل لجنة استشارية تمثل فيها الجهات المعنية بالبيئة على ان يكون أعضاؤها من ذوي الخبرة والاختصاص يحدد عددهم وتعيين رئيس هذه اللجنة وصلاحياتها ومهامها وسائر الأمور المتعلقة بها بمقتضى تعليمات يصدرها لهذه الغاية.

المادة ١٦- يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن اسبوع ولا تزيد على شهر أو بغرامة لا تقل عن مائة دينار ولا تزيد على الف دينار أو بكلتا هاتين العقوبتين كل من يخالف احكام النظام والتعليمات المتعلقة بحماية البيئة في المحميات الطبيعية والمتنزهات.

المادة ١٧-أ- على أصحاب المصانع أو المركبات أو الورش أو أي جهة تمارس نشاطاً له تأثير سلبي على البيئة وتنبعث منها ملوثات بيئية تركيب اجهزة لمنع أو تقليل انتشار تلك الملوثات قبل انبعاثها من المصنع أو المركبة في الجو الى الحد المسموح به بموجب تعليمات يصدرها الوزير لهذه الغاية.

ب- كل من ارتكب من اصحاب المصانع أي مخالفة من المخالفات المنصوص عليها في الفقرة (أ) من هذه المادة ولم يقم بازالتها خلال المدة التي يحددها الوزير أو من يفوضه، يحال الى المحكمة التي لها حق اصدار قرار بإغلاق المصنع والحكم على المخالف بالحبس لمدة لا تقل عن اسبوع ولا تزيد على ثلاثين يوماً أو بغرامة لا تقل عن مائة دينار ولا تزيد على الف دينار او بكلتا هاتين العقوبتين مع الزامه بازالة المخالفة خلال المدة التي تحددها لذلك وتغريمه مبلغاً لا يقل عن خمسين ديناراً ولا يزيد على مائة دينار عن كل يوم يختلف فيه عن ازالة المخالفة بعد انتهاء المدة المقررة لازالتها.

ج- يعاقب كل من ارتكب من اصحاب المركبات أو سائقيها أي مخالفة من المخالفات المنصوص عليها في الفقرة (أ) من هذه المادة ولم يقم بازالتها أو تخفيضها الى الحدود المسموح بها بموجب التعليمات الصادرة لهذه الغاية وخلال المدة المحددة بغرامة لا تقل عن عشرة دنانير ولا تزيد على عشرين ديناراً ويتم حجز المركبة في حال تكرار المخالفة.

د- يعاقب كل من ارتكب أياً من المخالفات المنصوص عليها في هذه المادة بمثلي الحد الأعلى لعقوبة الحبس أو عقوبة الغرامة المنصوص عليها في الفقرة (ب) منها في حال تكرار المخالفة للمرة الثانية وبثلاثة أميال الحد الأعلى لعقوبة الحبس في حالة التكرار لأي مرة لاحقة.

المادة ١٨- ليس في هذا القانون ما يحول دون تطبيق أي عقوبة أشد ورد النص عليها في أي قانون آخر نافذ المفعول.

المادة ١٩-أ- تؤول جميع الأموال المنقولة وغير المنقولة والحقوق والمشاريع العائدة للمؤسسة الى الوزارة وتتحمل جميع الالتزامات المترتبة على المؤسسة.

ب- ينقل الموظفون والمستخدمون من المؤسسة العامة لحماية البيئة الى الوزارة وذلك وفقاً لأحكام نظام الخدمة المدنية المعمول به.

المادة ٢٠- للوزير ان يفوض الأمين العام أو المحافظ أو مدير البيئة في المحافظة اياً من صلاحياته المنصوص عليها في هذا القانون.

المادة ٢١- لمجلس الوزراء بناء على تنسيب الوزير ان يعهد الى أي من الوزارات والمؤسسات والجمعيات التطوعية ذات العلاقة في مجال حماية البيئة بأي من مهام الوزارة أو يفوضها صلاحياتها حسب اختصاص كل منها ووفق ما يراه مناسباً.

المادة ٢٢- يتم ترخيص وتجديد ترخيص الجمعيات غير الحكومية العاملة في مجال حماية البيئة من الجهات المعنية بعد الحصول على الموافقة المبدئية من الوزارة وفق تعليمات يصدرها الوزير.

المادة ٢٣-أ- يصدر مجلس الوزراء الأنظمة اللازمة لتنفيذ أحكام هذا القانون بما في ذلك ما يلي:

١- نظام حماية الطبيعة.
٢- نظام حماية البيئة من التلوث في الحالات الطارئة.
٣- نظام حماية المياه.
٤- نظام حماية الهواء.
٥- نظام حماية البيئة البحرية والسواحل.
٦- نظام المحميات الطبيعية والمتنزهات الوطنية.
٧- نظام ادارة المواد الضارة والخطرة ونقلها وتداولها.
٨- نظام ادارة النفايات الصلبة.
٩- نظام تقييم الأثر البيئي.
١٠- نظام حماية التربة.
١١- نظام الرسوم والأجور.

ب- تنشر التعليمات الصادرة بمقتضى احكام هذا القانون في الجريدة الرسمية.

المادة ٢٤- يلغى قانون حماية البيئة رقم (١٢) لسنة ١٩٩٥ على أن تبقى الأنظمة الصادرة بمقتضاه سارية المفعول الى أن تعدل أو تلغى أو يستبدل غيرها بها.

المادة ٢٥- رئيس الوزراء والوزراء مكلفون بتنفيذ أحكام هذا القانون.

٢٠٠٢/١٢/١٧

عبد الله الثاني بن الحسين